

القسم الأول

- الفصل الأول : المصادر الصلبة للطاقة في الوطن العربي

- الفصل الثاني : النفط في الوطن العربي

- الفصل الثالث : صناعة التكرير في الوطن العربي

- الفصل الرابع : الإحتياجات الإستثمارية لقطاع النفط والغاز والصناعات

اللاحقة في الوطن العربي

obeykandi.com

المصادر الصلبة للطاقة في الوطن العربي

- إستعراض مصادر الطاقة الصلبة في الوطن العربي

- الفحم الحجري

- الإحتياجات الإجمالية للفحم في الوطن العربي

- إمكانيات تواجد الفحم الحجري في بلدان عربية أخرى

- الإنتاج العربي من الفحم الحجري ومشاريعه المستقبلية

- الأحجار النفطية

- الرواسب المكتشفة في الوطن العربي

- أنشطة تقييم الرواسب العربية من الأحجار النفطية

obeykandi.com

فى إطار البحث عن بدائل للنفط والغاز ، والجهود الكبيرة التى بذلت فى هذا المجال خلال النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات ، حظيت بعض مصادر الطاقة بإهتمام بالغ سواء لكونها مصادر لعبت فى الماضى دوراً رئيسياً فى إمدادات الطاقة فى العالم ، وتقلص هذا الدور شيئاً فشيئاً نظراً لتوفر النفط الرخيص والسهل الإستعمال ، كما هو الشأن بالنسبة للفحم الحجرى أو لكونها مصادر متوفرة بشكل كبير فى العالم لم تستغل فى الماضى إلا بشكل محدود جداً لأسباب إقتصادية وتكنولوجية ، كما هو الحال بالنسبة للأحجار النفطية ورمال القار .

وهكذا ، وإن كان النفط والغاز يغطيان حالياً ٦٠٪ تقريباً من إحتياجات العالم من الطاقة ، بينما يغطى الفحم الحجرى أقل من ٣٠٪ من هذه الإحتياجات وذلك رغم أن إحتياطيات الفحم القابلة للتعدين تحت الظروف التكنولوجية الراهنة هى أضعاف إحتياطيات النفط والغاز ، فإن الفحم يعتبر أهم مصدر متاح بديل للطاقة ، يضاف إليه اليورانيوم . وفى إنتظار بلوغ تكنولوجيات إستغلال مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة مرحلة النضج ، من المتوقع أن يلعب الفحم الحجرى ، خصوصاً خلال ما تبقى من القرن الجارى ، والنصف الأول من القرن القادم ، دوراً متزايداً فى إمدادات الطاقة العالمية ، إذ يعتبر الفحم بذلك جسراً بين النظام الحالى والمستقبلى للطاقة الذى سيعتمد أساساً على الطاقات الجديدة والمتجددة .

ومن أهم العناصر التى ستؤثر بنون شك على مستقبل الفحم الحجرى كمصدر بديل للنفط والغاز ، تطور تكنولوجيات إنتاج وقود صناعى بتغويز أو تسييل الفحم ، حيث أن هناك عدة تجارب ووحدات نموذجية فى العديد من البلدان الصناعية المنتجة للفحم ، سواء بالنسبة للتغويز السطحى أو الباطنى للفحم أو بالنسبة لتسييل الفحم بالتحلل الحرارى والهدرجنة والإستخلاص بالمذيبات ، مما يمكن إنتاج مواد سائلة تستعمل كوقود أو كمواد أولية فى الصناعات الكيماوية . إن تطور تكنولوجيا إنتاج الوقود الصناعى من الفحم الحجرى سيساعد على التغلب على مشاكل تلوث البيئة المترتبة عن الإحتراق المباشر للفحم ، كما سيساعد على زيادة حجم مصادر الفحم إذ سيصبح من الممكن إستغلال أحواض فحمية لا يمكن تعدينها حالياً نظراً لعمقها أو لسماكة طبقاتها .

ولعل إهتمام شركات النفط العالمية الكبرى بتطوير إنتاج الوقود الصناعى من العوامل الإيجابية التى ستؤثر على نجاح هذه الصناعة ، وذلك نظراً لما تتمتع به هذه الشركات من إمكانيات تكنولوجية وتمويلية كبيرة ؛ وعلى الرغم من أن بعضها قد ألغت فى السنوات الأخيرة بعض مشاريع الوقود الصناعى التى ساهمت فيها ، إلا أن ذلك لا يجب إعتباره إنسحاباً من هذه الصناعة التى أنفق على تطويرها مبالغ ضخمة ولكنه موقف ظرفى فرضه الوضع الذى يعرفه سوق النفط حالياً .

وبالنسبة للأحجار النفطية ورمال القار ، والتي يتوفر العالم على إحتياطيات ضخمة منها ، تختلف تقديراتها كثيراً من مصدر لآخر ، إذ أنه لم يكتمل تقييم هذه الإحتياطيات في العديد من البلدان ، فإن إنتاجها التجارى ينحصر حالياً فى الإتحاد السوفييتى (سابقاً) حيث تستعمل الأحجار النفطية فى توليد الكهرباء بإحتراق المباشر ، وفى الصين الشعبية حيث يتم إنتاج الزيت بالتحلل الحرارى ، وكذا فى كندا حيث تستغل رمال القار من حقل أطابسكا بمقاطعة ألبرتا . وقد شهد النصف الثانى من السبعينات إهتماماً كبيراً بتطوير تكنولوجيات إستغلال الأحجار النفطية ورمال القار حيث خطط لإقامة وحدات صناعية فى عدد من البلدان التى تحتضن هذه المواد ، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والبرازيل والمغرب ويوغسلافيا والأردن وغيرها .. وقد جاء هذا الإهتمام نتيجة لقناعة البلدان المحتضنة لهذه المصادر من الطاقة بالدور الفعال الذى يمكن أن تلعبه مستقبلاً فى إمدادات العالم من الطاقة ، وبعد التحكم فى تكنولوجيات إستغلالها وإستعمالها . وقد أدى إلغاء بعض مشاريع إستغلال الأحجار النفطية مؤخراً فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفكير بعضهم فى عدم جدوى إستغلال هذه الأحجار ، إلا أن الأمر لا يتعلق فى الحقيقة بإلغاء نهائى لجهود تطوير هذا المصدر البديل للطاقة بقدر ما هو إبطاء فى التنفيذ ، متولد عن الظروف الراهنة لسوق النفط الدولى ، كما هو الأمر بالنسبة لإنتاج الوقود الصناعى من الفحم الحجرى ، وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الإنتاج التجارى للزيت من الصخور النفطية فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنى أن هذا البلد قد تتخلى عن أعمال البحث والتطوير فى هذا المجال ، ذلك أن عدة دراسات وأعمال تجريبية لازالت قائمة على رواسب الوادى الأخضر بكونورادو ورواسب أخرى فى ولاية يوطاه ، وايومينغ ، وأوهايو وغيرها .. كما أن عدداً من البلدان شهدت إنجاز وحدات رائدة لإنتاج الزيت من الصخور النفطية بالتحلل الحرارى كما هو الحال فى البرازيل ويوغسلافيا والمغرب .

وبالنسبة للبلدان العربية ، فقد أدركت كغيرها من البلدان الأخرى أهمية إيجاد بدائل للنفط والغاز ، وأدمجت فى خططها التنموية تطوير مصادر جديدة للطاقة ، ومن بينها المصادر الصلبة للطاقة . وسنحاول الوقوف على ما أنجزته البلدان العربية فى مجال تقييم واستغلال رواسب من الفحم الحجرى والأحجار النفطية ، وما تنوى هذه البلدان تحقيقه من خطط مستقبلية فى هذا المجال .

استعراض مصادر الطاقة الصلبة فى الوطن العربى :

الفحم الحجرى :

تعتمد تقديرات احتياطيات الفحم الحجرى أساساً على التصنيف المتبع للمصادر المعروفة فى العالم ، وتقسم هذه المصادر إلى إحتياطيات مؤكدة وهى تلك المصادر المتواجدة فى أحواض فحمية معروفة

وأجريت عليها دراسات جيولوجية كافية ، وقدرت كمياتها اعتماداً على أخذ عينات وإجراء أعمال حقلية تفصيلية ، والإحتياطيات الإضافية التي تعتمد على معطيات جيولوجية أقل دقة . وضمن الإحتياطيات المؤكدة هناك القابلة للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والإقتصادية الراهنة ، والتي تقدر عالمياً بـ ٦٨٨ مليار طن تحتضن ثلاثة بلدان فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين الشعبية ٦٦٢٪ منها . وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدول النامية لا تحتضن إلا ١٨٪ تقريباً من مجموع الإحتياطي العالمي المؤكد من الفحم ، القابل للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والإقتصادية الراهنة ، منها ١٥.٥٪ في الصين الشعبية والهند ، و ٢.٥٪ في البلدان النامية الأخرى تحتوى مجموعة البلدان العربية منها على كميات ضعيفة جداً ، تعتبر هامشية إذا ما قورنت بالإحتياطيات المؤكدة العالمية

(١) الأحواض الفحمية المكتشفة في الوطن العربي :

يتواجد الفحم بكيفية إقتصادية في ثلاثة بلدان عربية فقط هي : المغرب والجزائر ومصر . وأهم الأحواض المكتشفة في هذه البلدان هي .

- حوض جرادة :

يقع هذا الحوض في الشمال الشرقي للمغرب ، على بعد ٦٠ كيلو متر جنوب غرب مدينة وجدة ، ويشكل مقعراً شاسعاً ذا إتجاه غربى شرقى تقريباً ، تتميز جوانبه الجنوبية بانحدار كبير وجوانبه الشمالية بانحدار طفيف . ويتكون هذا الحوض من عدة طبقات من الأنتراسيت ، تستغل منها ثلاثة طبقات يتراوح سمكها ما بين ٤٠ و ٨٠ سنتيمتر .

ويبلغ الإحتياطي المؤكد القابل للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والإقتصادية بحوض جرادة ٣٨.٥ مليون طن ، كما أن هناك إحتياطيات إضافية تقدر بـ ١٤٠ مليون طن من الأنتراسيت .

- حوض طاهر أو على :

قدرت الاحتياطيات الإجمالية لهذا الحوض بـ ٦٢ مليون طن .

- حوض بدعة وثورة :

يقع هذا الحوض في الجزء الغربى الأوسط من سيناء حيث قدرت إحتياطياته المؤكدة بـ ١٥ مليون طن

والإحتياطيات الإضافية بـ ٦٠ مليون طن من فحم غير قابل للتكويك . وقد يكون هذا الفحم صالحاً لإنتاج غاز ندى قيمة حرارية عالية ، كما يمكن إستعماله فى بعض الصناعات الكيماوية ، إلا أن ذلك لازال يتطلب إستكمال الدراسات التى تقوم بها وزارة الصناعة والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية .

- حوض عيون موسى :

يقع هذا الحوض على بعد ١٤ كيلومتر جنوب غرب مدينة السويس ، حيث ثبت وجود فحم بيتوميني غير صالح للتكويك ولكنه قابل للاستعمال كوقود ، قدرت إحتياطياته الإجمالية بـ ٤٠ مليون طن على عمق يتراوح ما بين ٤٢٠ ، ٦٢٠ متر . ونظراً لكون طبقة الفحم الرئيسية غير منتظمة إذ تتواجد على شكل عدسات متقطعة تصاحبها مياه جوفية ، فقد تقرر إيقاف عمليات تطوير هذا الحوض نظراً لعدم جدواه الإقتصادية فى المرحلة الحالية .

- حوض المغارة :

يقع هذا الحوض شمال سيناء ، على بعد ٩٠ كيلو متر جنوب غرب العريش ، وتبلغ إحتياطياته المؤكدة القابلة للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والاقتصادية الراهنة ٢٥.٥ مليون طن ، كما أن هناك إحتياطيات إضافية تقدر بـ ٢١ مليون طن . ويعتبر فحم المغارة صالحاً للتكويك بعد خلطه مع فحم مستورد من نوعية جيدة . ويتم حالياً دراسة مشروع لفتح منجم بمنطقة المغارة بعد استرجاعها ، لإنتاج فحم يستهلك فى وحدات التكويك التابعة لمصانع حلوان ، أو لإستعماله كوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية .

وتوضح الخريطة رقم (١ - ١) مواقع أحواض الفحم الحجرى وأهم مؤشراته فى الوطن العربى :

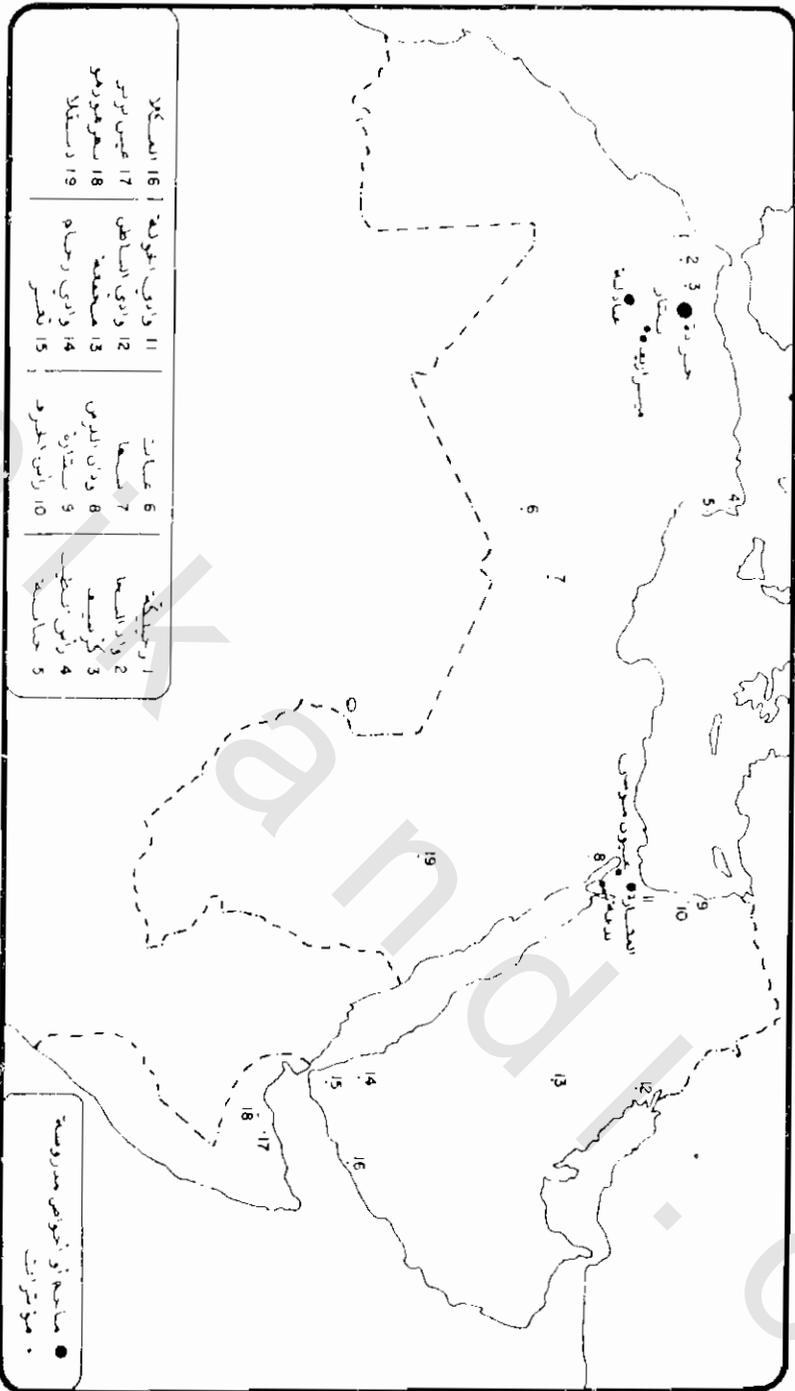
(ب) الإحتياطيات الإجمالية للفحم فى الوطن العربى :

بناءً على المعطيات الواردة أعلاه ، يعطى الجدول رقم (١ - ١) مجموع إحتياطى الفحم الحجرى للأحواض المكتشفة والمدروسة فى كل من المغرب والجزائر ومصر وتنقسم إلى إحتياطيات مؤكدة قابلة للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والاقتصادية الراهنة ، وإحتياطيات مؤكدة وإحتياطيات إضافية .

ويتضح من الجدول رقم (١ - ١) أن مجموع الإحتياطى العربى المؤكد القابل للإستخراج تحت الظروف التكنولوجية والاقتصادية الراهنة ، لا يتعدى ١٠٤ مليون طن ، وهى كمية هامشية جداً إذا ما قورنت بالإحتياطى العالمى من نفس الدرجة ، إذ أنها لا تمثل سوى ٠.٠٠١٥ % .

مواقع الفحم الحجري في الوطن العربي

رقم (1-1)



مواقع الفحم الحجري في الوطن العربي

السهم ● مواقع أو مخزون مدراسة
• مميزات

1000 كم

الجدول رقم (١ - ١) : إحتياطي الفحم الحجري في الوطن العربي

(مليون طن)

إجمالي	إضافي	مؤكد	مؤكد قابل للإستخراج تحت (ظ . ت . ق) الراهنة	درجة التأكد الأحواض
١٧٨.٥	١٤.٠	-	٢٨.٥	* جرادة . . .
١٥	-	١٥	-	* بشار قنادسة
٦٦	٢٦	-	٢.٠	* عبادة . . .
١٦٤	١٦٤	-	-	* جبل ميزارييف
٦٢	٦٢	-	-	* ظاهر أو علي
٧٥	٦.٠	١٥	-	* بدعة وثورة . . .
٤.٠	٤.٠	-	-	* عيون موسى
٦٦.٥	٢١	-	٢٥.٥	* المغارة . . .
٦٦٧	٥٢٢	٢.٠	١.٠٤	المجموع العربي

المصدر : أحمد العلوي محمدي ، محمد بناني ، « المصادر الصلبة للطاقة في الوطن العربي » : مؤتمر

الطاقة العربي الثالث ، الجزائر ٤ - ٩ مايو ١٩٨٥ ص ١٠

(ج) إسهانيات تواجد الفحم الحجري في بلدان عربية أخرى :

بالإضافة إلى الأحواض المدروسة المذكورة أعلاه ، فقد أكتشفت عدة مؤشرات للفحم الحجري واللجنيت

في الوطن العربي لا تكتسى أهمية إقتصادية في المرحلة الحالية . وأهم هذه المؤشرات هي :

- زحليكة ، جرسيف ، واد النجا بالمغرب .

- رأس الطيب وجبابنة بتونس .

- غات وسبها ومنطقة التصبات بليبيا .

- ودان الفرس بمصر .

- رأس الجرف وحمصية وبشارة وبيت مندر بلبنان .

– منطقة وادى الحولة بفلسطين .

– وادى الباطن بالكويت

– منطقة سور بسلطنة عمان .

– وادى رجام ومنطقة تعز باليمن الشمالى .

– المكلا باليمن الجنوبى .

– منطقة دنقلة بالسودان

– عين بربر ومنطقة نهر هورمو بالصومال .

أعلن عن إكتشاف راسب كبير للجنيت فى منطقة مجمعة شمال مدينة الرياض ، ويجرى حالياً تقييم هذا الراسب من طرف وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية .

ومن جهة أخرى ، وما دامت صخور العصر الفحمى هى أهم الصخور الحاضنة للفحم الحجرى ، فتجدر الإشارة إلى أن توضعات العصر الفحمى تغطى مساحات كبيرة فى المغرب العربى ، حيث توجد هذه التوضعات حول حوض تندوف – درعة ، وفى منطقة المغرب الأوسط ، وفى منخفض جرادة ، ومرتفع بشار ، وكذا على إمتداد الحافة الشرقية والحافة الشمالية للهوقار .

إن هذا الإنتشار الواسع لتوضعات العصر الفحمى ، وتوضعات العصور الأخرى التى تهيأت فيها الظروف الجيولوجية المناسبة لتكوين الفحم الحجرى على مستوى الوطن العربى ، إضافة إلى كل المؤشرات التى سبق حصرها يمكن إعتبارها مؤشراً إيجابياً لإحتمالات تواجد الفحم عربياً ، فى حالة تكتيف عمليات البحث والتنقيب عن هذا المورد من موارد الطاقة

(د) الإنتاج العربى من الفحم الحجرى ومشاريعه المستقبلية :

– الإنتاج الحالى :

يعتبر الإنتاج العربى من الفحم الحجرى هامشى جداً إذا ما قورنت بالإنتاج العالمى الذى بلغ فى سنة ١٩٨٢ ٢ ٨٠٠ مليون طن تقريباً من الفحم البيتومينى والإنتراسيت (الفحم الصلب) تنتج منها ثلاثة بلدان فقط هى الولايات المتحدة ، والإتحاد السوفييتى (سابقاً) والصين الشعبية أكثر من ٦٥ ٪ ويضاف إلى الإنتاج العالمى من الفحم الصلب إنتاج اللجنيت الذى بلغ ٩٨٠ مليون طن تقريباً فى سنة ١٩٨٢ أنتجت منها ثلاثة بلدان فقط هى ألمانيا الغربية ، والإتحاد السوفييتى (سابقاً) وألمانيا الشرقية ٥٥ ٪ تقريباً .

وينحصر الإنتاج العربي الحالي من الفحم في منجم جرادة بالمغرب الذي أنتج ٧٣٥ ألف طن من الإنتراسيت في سنة ١٩٨٢ يتم إستخراجها بالتعدين الباطني من طبقات سميكة صعبة الإستغلال بالإعتماد أساساً على الطرق التقليدية في الحفر ودعم الأسقف ، علماً بأنه بوشر إستعمال قاطعات ميكانيكية في الأوراش التي تسمح فيها الظروف الجيولوجية بذلك ، بهدف الزيادة في الإنتاج والمردودية .

بعد إستخراج الخامات من المنجم تتم معالجتها داخل مغسلة تتراوح طاقتها ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ طن في الساعة ، بالإعتماد أساساً على الفرز والغسيل للتخلص من النفايات الشيسيتية ، ثم يتم بعد ذلك تصنيف الإنتاج حسب نعومة الحبيبات إلى ثلاثة أنواع تستخدم في مجالات مختلفة

ويكتسى منجم جرادة أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد المغربي إذ أنه يشغل ٦٠٥٠ مستخدماً تقريباً بصفة مباشرة ، إضافة إلى كونه أهم مصدر وطني للطاقة ، يشكل نسبة ١٠ ٪ تقريباً في ميزان الطاقة بالمغرب الذي يعتمد أساساً على الإستيراد وعليه ، فقد أولى المغرب أهمية خاصة لتطوير منجم جرادة وزيادة إنتاجه الذي سجل إرتفاعاً مستمراً منذ بداية السبعينات والذي من المنتظر أن يعرف تطوراً ملحوظاً خلال السنوات القادمة .

— الإنتاج المستقبلي :

من المتوقع أن ينتج الفحم في المستقبل القريب من الجزائر ومصر إضافة إلى المغرب ؛ وهكذا ستكون الأحواض المنتجة للفحم مستقبلاً هي :

* حوض العبادلة :

خطط لفتح منجم في عبادلة لإنتاج ٥٠٠ ألف طن من الفحم في السنة إبتداء من ١٩٨٦ ، تستعمل بعد خلطها بفحم مستوردة لصناعة الكوك . وسينظر في رفع طاقة هذا المنجم إبتداء من ١٩٩٠ للوصول إلى مليون طن في السنة

* حوض المغارة :

منذ إسترجاع منطقة المغارة ، عملت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بمصر على فتح منجم للفحم بهذه المنطقة . وقد تم في بداية ١٩٨٢ دراسة جدوى فنية وإقتصادية لهذا المشروع ولقد بدأ الإنتاج به في سنة ١٩٨٦ بطاقة ١٥٠ ألف طن ترتفع تدريجياً لتصل إلى ٥٠٠ ألف طن في السنة إبتداء من ١٩٩٠

* حوض جرادة :

نتيجة لإدخال الطرق الآلية في الإستغلال المنجمي بجرادة ، يتوقع أن تتم الزيادة في الإنتاج تدريجياً

ليصل إلى مليون طن في السنة إبتداء من ١٩٨٨ كما خطط من جهة أخرى لفتح منجم جديد بحوض جرادة ، وبدأت الأشغال الخاصة بفتح هذا المنجم خلال سنة ١٩٨٥ ويصل الإنتاج ١٠٠ ألف طن في السنة إبتداء من ١٩٨٨ يرتفع تدريجياً ليصل إلى مليون طن في السنة في ١٩٩٢ .

وهكذا ، من المتوقع أن يصل الإنتاج العربي من الفحم الحجري خلال السنوات القادمة الكميات المبينة في الجدول رقم (٢ - ١) التالي :

الجدول رقم (٢ - ١) : توقعات إنتاج الفحم الحجري مستقبلاً في الوطن العربي

(ألف طن)

السنوات	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٤
الأحواض			
- جرادة . .	٩٥٠	١.٥٠٠	٢.٠٠٠
- عبادة . .	٥٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠
- المغارة . .	١٥٠	٥٠٠	٥٠٠
المجموع	١.٦٠٠	٣.٠٠٠	٣.٥٠٠

المصدر : المرجع السابق - ص ١٥

(هـ) إستهلاك الفحم الحجري في الوطن العربي :

يستهلك ٨٠ ٪ من الفحم المنتج حالياً في منجم جرادة بالمغرب بمحطات حرارية لإنتاج الكهرباء ، وتستهلك النسبة الباقية كوقود في معامل السكر وفي التدفئة المنزلية ، بينما يصدر جزء بسيط جداً من هذا الإنتاج (٣٤ ألف طن في سنة ١٩٨٢) .

وتستورد عدد من البلدان العربية الفحم الحجري لإستعماله كوقود لإنتاج الكهرباء ، أو كمادة أولية لإنتاج الكوك كما هو الحال في مصر مثلاً . ويوضح الجدول رقم (٢ - ١) إستيراد البلدان العربية من الفحم الحجري وإستهلاكها الإجمالي منه لعام ١٩٨١ .

الجدول رقم (٣ - ١) : واردات وإستهلاك البلدان العربية من الفحم الحجري لعام ١٩٨١ *

البلد	الإستيراد (ألف طن)	الإستهلاك الإجمالي (ألف طن)
- الجزائر	٧٦٠	٧٦٠
- مصر	١٢٧٠	١٢٧٠
- تونس	٣٠	٣٠
- المغرب	٢٠٠	٩٢٠
المجموع	٢٢٦٠	٢٩٨٠

* المصدر : Year book of world Energy Statistics - 1981

ومن المتوقع أن ترتفع واردات بعض البلدان العربية مستقبلاً من الفحم الحجري ، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب مثلاً الذي إستورد من سنة ١٩٨٥ : ٨٠٠ ألف طن سنوياً من الفحم لتزويد الشطرين رقم ٣ ، ٤ من المحطة الكهربائية بالمحمدية ، الذين تبلغ طاقتهما ١٥٠ ميغاواط للواحد .

بالإضافة إلى إستيراد الفحم في شكله الخام ، تقوم عدد من البلدان العربية بإستيراد كميات من الكوك قصد إستعماله في صناعة الصلب والصناعات الميتالورجية . ويعطى الجدول رقم (٤ - ١) واردات وإستهلاك البلدان العربية من الكوك لعام ١٩٨١

وهكذا ، فإن البلدان العربية تستورد حالياً ٢.٢٦٠.٠٠٠ طن تقريباً من الفحم الحجري في شكل خام ، و ٢٢٨.٠٠٠ طن من الكوك . ومن المرتقب أن ترتفع هذه الكميات مستقبلاً ، سواء بإستيراد فحم يستعمل لتوليد الكهرباء ، أو كمادة أولية لصناعة الكوك ، أو بإستيراد كميات من فحم الكوك تستعمل أساساً في وحدات صناعة الصلب

ثانياً - الأحجار النفطية :

(أ) الرواسب المكتشفة في الوطن العربي :

توجد أهم رواسب الأحجار النفطية العربية المكتشفة لحد الآن في المغرب والأرن وسوريا وفلسطين ، كما توجد كذلك مؤشرات لتواجد الأحجار النفطية في كل من الصومال ولبنان ومصر وتونس وموريتانيا .

الجدول رقم (٤ - ١) : واردات وإستهلاك البلدان العربية من الكوك لعام ١٩٨١ *

البلد	الإستيراد (ألف طن)	الإستهلاك الإجمالي (ألف طن)
- الجزائر	١٨٠	١٨٠
- مصر	-	٧٢٥ إنتاج محلي من خامات مستوردة
- تونس	٨٠	٨٠
- المغرب	٣٠	٣٠
- البحرين	٣٣	٣٣
- سوريا	٥	٥
المجموع	٣٢٨	١٠٥٣

* المصدر : Year book of World Energy Staistics 1981

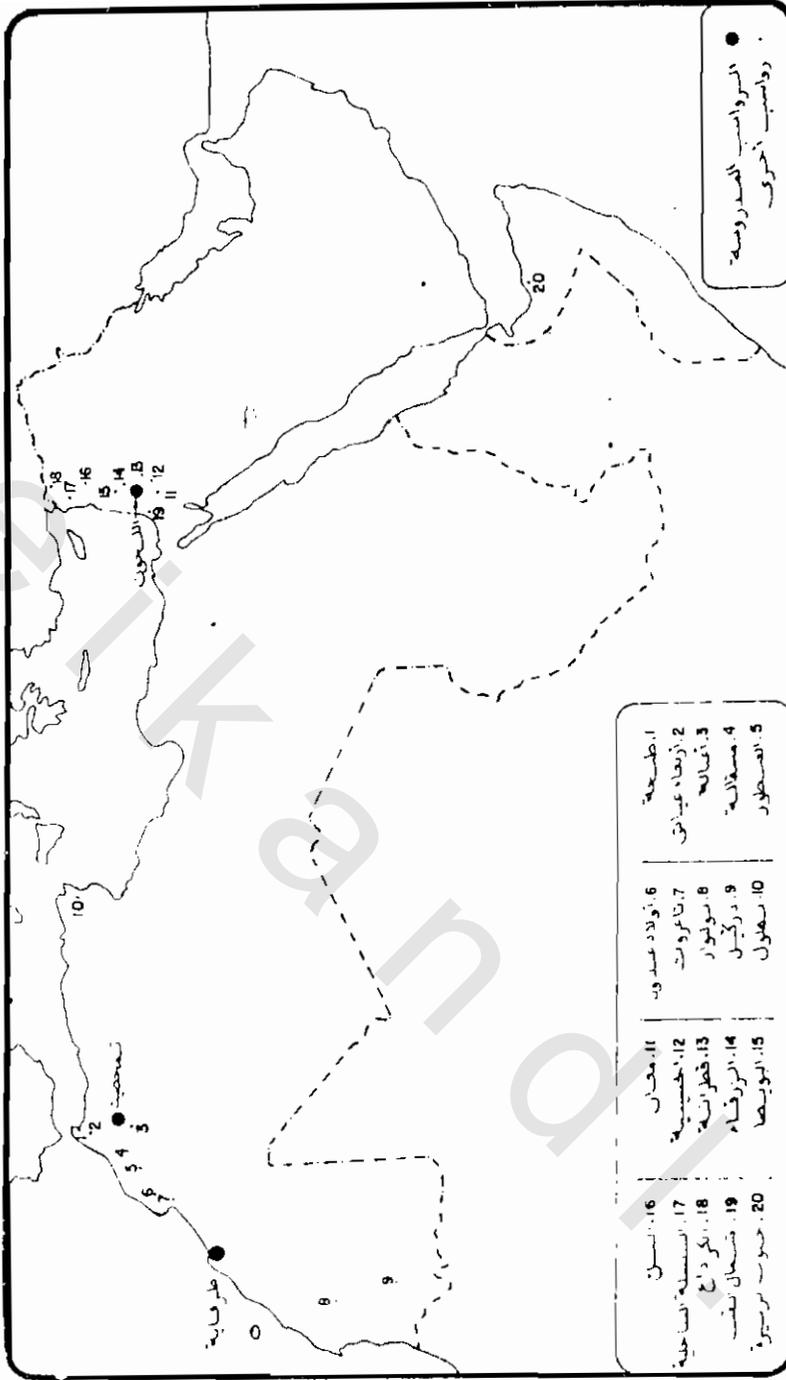
وتوضع الخريطة رقم (٢ - ١) مواقع رواسب الأحجار النفطية المكتشفة في الوطن العربي .

ولقد تم إجراء تقييم لبعض رواسب الأحجار النفطية في الوطن العربي أهمها رواسب تمحضت وطرفاية بالملكة المغربية واللجون بالملكة الأردنية الهاشمية ، وقد قدرت الإحتياطيات المغربية بما يفوق ١٠٠ مليار طن بنسب زيت تتراوح ما بين ٥ ، ٧ . ٥ ٪ بينما تقدر الإحتياطيات الأردنية ب ٣٠ مليار طن بنسب زيت مختلفة ، منها ١ . ٣ ٪ . وفي فلسطين تقدر احتياطيات الرواسب المكتشفة في شمال النقب ب ٤ . ٤ مليار طن بنسبة زيت معدلها ٧ ٪ . ومن جهة أخرى ، يتم حالياً تقييم الرواسب السورية المكتشفة في وادي اليرموك والكورداغ والسلسلة الساحلية والتدمرية . ويوضح الجدول رقم (٥ - ١) إحتياطيات رواسب الأحجار النفطية المكتشفة في الوطن العربي

(ب) أنشطة تقييم الرواسب العربية من الأحجار النفطية :

في إطار تقييم الأحجار النفطية في الوطن العربي ، قام كل من المغرب والأردن بدراسات تفصيلية شملت مجالات التقييم الجيولوجي والإستخراج المنجمي والتحلل الحراري والإحتراق المباشر ، وذلك بهدف تحديد كل المعطيات التي ستمكن من البدء في إستغلال هذا المورد من الطاقة في ظروف ملائمة . كما بدأت سوريا من

مواقع الأحجار النفطية في الوطن العربي



المنطقة العربية المأهولة المعدنية

خريطة رقم (١ - ٢)

مواقع رواسب الأحجار النفطية في الوطن العربي

الجدول رقم (٥ - ١) : إحتياطيات رواسب الأحجار النفطية

المكتشفة في الوطن العربي

إحتياطي الزيت المحتوى (مليار طن)	نسبة الزيت	الإحتياطي (مليار طن)	الرواسب
١.٤٦	٪٧.٣	٢٠	- تمحضيت
٤.٩٦	٪٥.٧	٨٠	- طرفاية
٠.١٣	٪ ١٠	١.٣	- اللجون
٠.٣	٪ ٧	٤.٤	- شمال النقب - فلسطين
			- وادي اليرموك - الكورداغ - السلسلة الساحلية - السلسلة التدميرية
			(قيد الدراسة)
٦.٨٥	٪٦.٥	١٠٥٧	مجموع إحتياطيات رواسب الأحجار النفطية التي تم تقييمها

المصدر : المرجع السابق ص ١٩ .

جهة أخرى بتنفيذ أعمال التقييم الجيولوجي لرواسب الأحجار النفطية التي إكتشفتها وكذا الأعمال المخبرية التي تهدف إلى تحديد التركيب الكيميائي والمعدني لهذه الرواسب .

ونورد فيما يلي أنشطة ومشاريع البلدان العربية في مجال تقييم الصخور النفطية :

المملكة المغربية :

تم التركيز في المغرب على راسب تمحضيت أولاً ، ثم طرفاية بعد ذلك ، حيث شهد راسب تمحضيت أعمالاً مكثفة نلاحظها بإيجاز كما يلي :

- بعد الدراسات الجيولوجية التفصيلية ، تم القيام بعدد من الدراسات المنجمية إستهدفت تحديد الطريقة المثلى للإستغلال المنجمي ، وأهم هذه الدراسات :

- * دراسة أولية حول الإستغلال الباطني ، أنجزت في سنة ١٩٧٧ بالتعاون مع شركة طوسكو .
- * دراسة حول الإستغلال السطحي أنجزت في سنة ١٩٨١ بالتعاون مع Sciences Applications INC .
- * دراسة أخرى مع شركة طوسكو ، أنجزت في سنة ١٩٨٣ للنظر في إمكانية إنتاج ٣.٣ مليون طن في السنة بالتعدين الباطني .
- * دراسة جدوى مفصلة ، تهدف إلى وضع خطة للإستغلال المنجمي لتمحيز الإنتاج الكافية لتزويد مشاريع التحلل الحراري والإحتراق المباشر المزمع إقامتها وقد أنجزت هذه الدراسة في ١٩٨٣ بالتعاون مع شركة (Morrison Knudsen INC) .
- وفي مجال التحلل الحراري بمختلف طرقه ، تم إجراء عدة دراسات وتجارب في وحدات رائدة تابعة لعدد من الشركات الأجنبية المتخصصة ، وأهمها : طوسكو ، أونيون أول ، لوركي كلوكنير ، أكسدنتال بترولوم ، براهو ، تكنوبروم إكسبورت ، جوزيكو ومتسوي .
- وقد أوضحت كل التجارب التي أجريت في هذه الوحدات الرائدة ، قابلية صخور تمحيز للتحلل الحراري بنسب تتراوح ما بين ٧٥٪ ، ١٠٦٪ مقارنة بنموذج فيشر .
- إلا أن الطريقة التي حظت باهتمام كبير في مجال أبحاث التحلل الحراري التي يقوم بها المغرب ، هي الطريقة الوطنية ت ٣ ، التي تم إكتشافها وتطويرها في المغرب بإستعمال أفران بلغت سعتها على التوالي ٢٠٠ كيلوجرام ٣ طن ، ٥٠ طن .
- وحيث أن التجارب الأولية المتعلقة بطريقة ت ٣ كانت مشجعة ، فقد تم بناء وحدة رائدة بتمحيز ، لتقطير الصخور النفطية بطريقة ت ٣ تتكون من فرنين تبلغ طاقتهما ٨٠ طن للواحد . وتهدف هذه الوحدة الرائدة ، التي بدأ إنتاجها في أواخر سنة ١٩٨٤ ، إلى إختبار الجدوى الفنية والإقتصادية لطريقة ت ٣ ، وتوفير المعلومات الدقيقة التي تحتاجها مرحلة إقامة الوحدة الصناعية .
- وتعتمد طريقة ت ٣ أساساً على إستعمال فرنين عوض فرن واحد ، يعمل أحدهما في حالة التقطير بينما يعمل الآخر في حالة التبريد والعكس بالعكس . ومن بين خصائص هذه الطريقة إستئصال الحرارة المتوفرة في الصخور المحروقة ، ويتم ذلك بإرسال تيار من الهواء والماء المضغوط من أسفل الفرن الموجود في مرحلة التبريد ، والذي يحتوى على بقايا الصخور المحروقة ، ويعمل هذا التيار على تبريد الصخور ثم يتحول إلى بخار وهواء ساخن ينتقل إلى الفرن الثاني (مرحلة التقطير) ، فيعمل على تسخين الصخور النفطية ويساعد على حرقها الشيء الذي يمكن بالتالي من تحسين الميزان الطاقى لهذا الفرن .

– وفي مجال الإحتراق المباشر ، قام المكتب الوطنى للكهرباء بالتعاون مع شركة تكنوبروم إكسبورت السوفيتية ، وشركات بوتش- بابكوك ، وكوكنير وشتاين مولير الألمانية ، إجراء دراسات حول الإحتراق المباشر لصخور تمحضيت ، شملت تجارب في المختبر ، وتجارب السحق ، وتجارب في وحدات رائدة ، ثم في محطات صناعية ، وقد أوضحت هذه التجارب قابلية صخور تمحضيت للإحتراق المباشر ، وساعدت على تحديد جميع المواصفات الفنية لمشروع المحطة المزمع إقامتها بتمحضيت بطاقة ١٠٠٠ ميجاواط ، والتي تتكون من ٥ شطور بطاقة ٢٠٠ ميجاواط للواحد .

وعلى أثر ذلك ، وضع ملف طلب عروض الأثمان الخاص ببناء هذا المشروع ، وحددت الشركات التي لها الكفاءة الكافية للمشاركة في المناقصة . ولم يعلن لحد الآن عن هذه المناقصة ، في إنتظار إستكمال الدراسات المنجمية التي ستزود المحطة ، وكذا الدراسات الإقتصادية الخاصة بالمشروع .

أما بالنسبة لراسب طرفاية ، فقد وقع المكتب الوطنى للأبحاث والاستثمارات النفطية ، مع شركة شيل ، في أواخر ١٩٨١ إتفاقية تهدف إلى :

* تدقيق إحتياطيات راسب طرفاية والكميات القابلة للتعدين .

* إقامة وحدة تجريبية بطاقة ١٠٠٠ برميل في اليوم من زيت التطل الحرارى .

* ثم في حالة الحصول على نتائج مشجعة ، إجراء دراسة جدوى فنية وإقتصادية لإقامة وحدة صناعية بطاقة ٥٠ ألف برميل من الزيت في اليوم .

وبالنسبة للأفاق المستقبلية لإستغلال رواسب الصخور النفطية بالمغرب ، فإن أهم المشاريع التي خطط لإقامتها في هذا المجال هي :

– إنجاز وحدة تجريبية بتمحضيت بطاقة ٢٨٠ برميل من الزيت في اليوم ، بإستعمال طريقة ت ٣ ، وذلك في حالة ثبوت إيجابية التجارب التي تجرى على الوحدة الرائدة التي تمت إقامتها .

– إنجاز وحدة صناعية بتمحضيت بطاقة ٧.٨٠٠ برميل في اليوم ، بإستعمال طريقة ت ٣ في حالة ثبوت جنواها الفنية والإقتصادية بعد إختبارها على الوحدة التجريبية .

– ومن جهة أخرى ، هناك مشروع لإقامة وحدة للتقطير بطاقة ٥٠ ألف برميل في اليوم ، يتم تنفيذه إذا ثبتت جنواها ، بناء على الدراسة الجارية في هذا الشأن والتي تم تمويلها أساساً من طرف البنك الدولى .

– وبالنسبة للإحتراق المباشر ، ستتابع الدراسات الإقتصادية الخاصة بإنجاز محطة كهرباء بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات في تمحضيت ، كما ستتابع من جهة أخرى الدراسات الخاصة براسب طرفاية في الإتفاقية الموقعة مع شركة شيل .

المملكة الأردنية الهاشمية :

تحتضن الأردن ، كما أشير إلى ذلك سابقاً ، رواسب عديدة من الأحجار النفطية ، قدرت إحتياطياتها الإجمالية بـ ٢٠ مليار طن بنسب زيت مختلفة . وقد تم التركيز بالنسبة لتقييم هذه الأحجار النفطية على راسب اللجون في المنطقة الوسطى من البلاد الذي عرف دراسات جيولوجية مفصلة ، وكذا تجارب مخبرية بالتعاون بين سلطة المصادر الطبيعية الأردنية وشركات أجنبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي (سابقاً)

وقد أجريت بالتعاون مع شركة تكتوبروم إكسپورت ، دراسة لإقامة محطة كهرباء بطاقة ٢٠٠ - ٤٠٠ ميغاوات ، تعمل بطريقة الإحتراق المباشر . كما أجريت في سنة ١٩٨٠ دراسة أولية مع مجموعة لوركي كلوكز الألمانية ، لتحديد الطريقة المثلى لتقييم صخور اللجون النفطية . وقد أوصت هذه الدراسة الأخيرة بأنه من المفيد الاتجاه نحو التحلل الحراري ، عوض الإحتراق المباشر . وعليه ، فإن سلطة المصادر الطبيعية الأردنية بصدد إعداد دراسة جدوى إقتصادية دقيقة لإنجاز وحدة لإنتاج الزيت بالتحلل الحراري من راسب اللجون الذي يتميز بقربه من تجهيزات القاعدة الأساسية ويطروف جيولوجية ومعدينية ملائمة

الجمهورية العربية السورية :

بدأت المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بسوريا ، أعمال التقييم والتجارب المخبرية على رواسبها المكتشفة في الكورداغ والسلسلة الساحلية والتدميرية ، ووادي اليرموك ، وذلك بالتعاون مع بعض الهيئات الأجنبية ، أهمها : معهد البترول الفرنسي وشركة لوركي الألمانية . ويتم التركيز على رواسب وادي اليرموك ، نظراً لنسبة إحتوائه الجيدة من الزيت . ويتوقع أن تكون إحتياطيات هذا الراسب كبيرة جداً وأن تكون صالحة للإحتراق المباشر لإنتاج الكهرباء

البلدان العربية الأخرى :

تقوم سلطات الإحتلال بإجراء دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لإستغلال رواسب الصخور النفطية المكتشفة في شمال صحراء النقب بفلسطين وذلك لتوليد الكهرباء بالإحتراق المباشر من جهة ، ولإنتاج الزيت بالتحلل الحراري من جهة أخرى .

وبالنسبة للبلدان العربية الأخرى ، إكتشفت مؤشرات مشجعة لتواجد الأحجار النفطية في منطقة بربيرا بالصومال . وقد أجريت دراسة تمهيدية على هذه المؤشرات بالتعاون مع الأمم المتحدة . ولم يتم لحد الآن إجراء تقييم دقيق لهذه المؤشرات .

ومن جهة أخرى أكتشفت بعض المؤشرات لتواجد الأحجار النفطية في بلدان عربية أخرى كتونس وموريتانيا ولبنان ومصر ، ولم يتم لحد الان إجراء تقييم شامل لإمكانات هذه البلدان من الأحجار النفطية وقابليتها للاستغلال .

* * *

obeykandi.com

النفط فی الوطن العربی

- صدمة الطلب على النفط
- التطورات فی السوق العالمية للنفط
- الطلب على الطاقة والنفط
- الدول الصناعية
- الدول النامية غیر العربية
- الدول العربية
- آفاق الطلب على النفط والطاقة
- الأسعار المحلية للطاقة فی الدول العربية
- تطورات النفط الخام
- إنعکاسات السوق النفطية على الدول العربية
- الطلب على النفط وأسعاره خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠

obeykandi.com

صدمة الطلب على النفط

أصبحت فترة السبعينات معروفة في تاريخ النفط بعقد تقلبات الأسعار وتعتبر الثمانينات ، وفي المجرى نفسه ، بون شك ، عقد الإختلال في الطلب . وقد أثرت هذه التغيرات في الطلب على النفط ، التي بدأت في عام ١٩٨٠ ، بطريقة فريدة من نوعها على الدول الأعضاء في الأوبك ، لأن المنظمة واصلت لعب دور مجهز النفط المتبقى (*) (Residual Oil Supplier) للعالم .

ودفعت الأوبك تأدية هذا الدور لزيادة إنتاجها من النفط بوتيرة مرتفعة جداً في السنوات العشرين التي سبقت عام ١٩٧٣ ؛ وقد أثار هذا النمو المطرد في إنتاج النفط حينها مخاوف لها مبرراتها إزاء النضوب السريع لمصادر النفط الثمينة . فمعدلات الإستخراج المرتفعة ، التي كانت تقلص بسرعة مدة الإحتياطيات المتبقية إلى ٣٠ أو ٤٠ عاماً في منطقة الخليج بأسرها ، كانت تعتبر من قبل العديد من المراقبين - والحكومات نفسها - أمراً غير مرغوب فيه . وكان معظم البلدان العربية المصدرة للنفط عاجزة عن إستيعاب العائدات المترتبة على الحجم المتزايد للصادرات النفطية في إستثمارات منتجة ضمن الإقتصاد الوطني . وكانت معدلات الإستخراج المرتفعة تستنفذ موجودات حقيقية وتستبدل بها محفظة أجنبية من الأوراق المالية والصكوك الخاضعة في كل حين لتقلبات التضخم ، وتذبذب العملات . والتغيرات في معدلات الفائدة وإلى مخاطر الإلغاء أو المصادرة (التأميم) . فقد أدرك مصدرو النفط العرب أن المدى الزمني للتطورات الإقتصادية كان طويلاً جداً لأن بلادهم عانت من تفاوت خطير بين الموارد والبنية الإقتصادية غير المتكافئة معها . ويضم عدد كبير من البلدان المصدرة للنفط كتلة سكانية صغيرة قياساً إلى عوامل الإنتاج الأخرى كراس المال المالي . وكان القطاع الزراعي عقيماً في معظم هذه البلدان ، قلة المياه والأراضي المناسبة . ولم تكن الصناعة موجودة على الإطلاق في بداية عصر النفط بسبب الفقر والتخلف ، وكانت الخدمات مقتصرة على الإحتياجات المحدودة للتجمعات السكانية الصغيرة . ونظراً لهذه الظروف البدائية ، كان مقدراً لعملية التنمية الإقتصادية أن تكون طويلة . وهكذا يصبح الحفاظ على موارد النفط في إطار تمويل التنمية على مدى عقود عدة ، هدفاً إقتصادياً وسياسياً حيوياً .

وقد وجدت دول الأوبك نفسها ، كبلدان منتجة متأرجحة ، تستخرج الكثير من النفط في السنوات التي سبقت عام ١٩٧٣ وفي الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٩ . واليوم ، وعبر تأديتها للدور نفسه ، وجدت هذه البلدان نفسها في إتجاه تدهوري حاد . فالإتجاه العكسي في إنتاج النفط كان مفاجئاً وسريعاً لدرجة إنه أثار مخاوف

(x) يقصد به إن إنتاج الأوبك من النفط يحدد على أساس مجموع الطلب العالمي على النفط ناقصاً ما تستطيع مصادر إنتاج النفط خارج أوبك تلبية من هذا الطلب . وهكذا فإن « المتبقى » من هذا الطلب العالمي يحدد مقدار إنتاج الأوبك .

جدية حول تأثيره الإقتصادي . وقد أدت الضجة المثارة حول معدلات النضوب العالية التي قد تهدد تمويل التنمية الإقتصادية في المستقبل البعيد ، لتفصح المجال لضجة أخرى حول التقلصات السريعة في العائدات وخصص الأسواق وهو الأمر الذي يهدد تمويل التنمية الإقتصادية في المستقبل القريب .

إن القول بأن هذا التغير في مسار الطلب يجب أن يستقبل بإرتياح لأنه يبدد المخاوف السابقة حول النضوب السريع ليس قولاً منصفاً تماماً إزاء المشكلة . لقد سلمنا بأن مستويات الإنتاج التي تم التوصل إليها في السبعينات كان لها أثر ضار على مصالح البلدان المصدرة للنفط ، لكن علاج هذا الوضع غير المرضي لن يكون في هذا الإنخفاض المفاجيء في الإنتاج الذي سببته قوى خارجية كانت سيطرة المنتجين أنفسهم عليها قليلة أو معدومة .

وتكمن جنور جميع المشاكل في نور المصدر الرصيد (Residual) الذي تؤديه الأوبك بإستمرار . هذا الدور يجعل من المستحيل بالنسبة لأعضاء الأوبك أن يحدوا لأنفسهم سياسة إنتاج تتوافق مع أهدافهم التنموية . فهم لم يكونوا قادرين مطلقاً على تحديد مسار الإنتاج الأمثل ولم ينجحوا في التحكم بالطلب عبر سياسات الأسعار التوافقية بطريقة تمكن من تجنب معدل نمو سريع جداً أو معدل إنكماش حاد جداً . فقد بقيت أسعار النفط متدنية جداً في الستينات لأن قدرة الأوبك على المساومة في مواجهة شركات النفط والدول المستهلكة الرئيسية كانت ضعيفة جداً . وأما في السبعينات ، فقد أوصلت صدمة الأسعار الثانية الأسعار إلى مستوى أعلى بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق سيطرة مثلى على الطلب المستقبلي على النفط .

أما فيما إذا كانت الأوبك تصرفت بطريقة مغايرة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، أخذين بنظر الإعتبار إن مشتري النفط قد لعبوا دوراً نشطاً في الأسعار للإرتفاع بسبب عدم التأكد من العرض والتغيرات في بنية السوق النفطي ، فالمسألة قابلة للنقاش . ومهما كانت الإجابة عن السؤال ، فإن الحقيقة تبقى إن الطلب على نفط الأوبك قد إنخفض بنسبة (٤٥ ٪) تقريباً خلال أربع سنوات ، وإهتمامنا الأكبر هو بمدلولات وعواقب هذه الحقيقة المؤلمة .

إن الآلية التي تحقق عبرها هذا التدهور في الطلب على نفط الأوبك وأحدث هذا الإنخفاض الكبير هي آلية مألوفة ، فركود الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ، (الأمر الذي لا يجب أن ينسب إلى الإرتفاعات في أسعار النفط من تلقائها ، بل إلى مجموعة من العوامل التي تلعب فيها السياسة الإقتصادية للدول الرئيسية في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي الدور الأكثر أهمية) والارتفاع في أسعار الطاقة (الذي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بإرتفاع أسعار النفط) قلصاً بشكل حاسم نمو إستهلاك الطاقة العالمي . وقد شجعت الأسعار المرتفعة على المحافظة (الإقتصاد) في الطاقة أو على إستخدامها بكفاية أكبر ، وقضى الركود الإقتصادي على الجذب

الذي يمارسه الدخل على الطلب . ولا يفسر عامل إنعدام النمو في الطلب على الطاقة لوحده ، الإنخفاض في الطلب على نفط الأوبك ، إذ أن هناك عاملين آخرين لعبا دوراً مهماً . الأول هو التغير في بنية موارد الطاقة ، نظراً لتنامي إستخدام الفحم الحجري والطاقة النووية ، والغاز على مستوى أدنى ، على حساب النفط . هذا التغير البنيوي ، كان في جانب منه نتيجة لآثار الأسعار النسبية ، وفي جانب آخر ، نتيجة للسياسات المعتمدة من قبل الدول المستهلكة بهدف تقليص اعتمادها على مستوردات النفط . العامل الثاني هو نمو إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في الأوبك وخصوصاً في بحر الشمال ، المكسيك ، وجنوب شرق آسيا ، وأيضاً في عدد كبير من البلدان ذات الإنتاج الصغير . بإختصار ، عانى الطلب على نفط الأوبك من ضغط مزيج ، الأول ناجم عن نمو مصادر الطاقة غير النفطية ، والآخر عن توسع إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في الأوبك .

إن مدى إنخفاض إنتاج النفط (بقدر ما يتعلق الأمر بالبلدان العربية الأعضاء في الأوبك) . فبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٨ تذبذب الإنتاج الإجمالي للنفط بمعدلات بسيطة حول مستوى ١٨ مليون برميل يومياً . وكانت الزيادة في إنتاج النفط إلى مستوى أعلى بكثير بلغ ٢١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ ، ناتجة كلياً عن الثورة الإيرانية . ومن موقع كونها المجهزة المتبقية ضمن الأوبك (والمنظمة في حد ذاتها هي المجهز الرصيد للعالم ابتداء) ، فقد قامت بتعويض الإنخفاض المؤقت في الإنتاج الإيراني . وذلك ، ينبغي إعتبار مستوى الإنتاج عام ١٩٧٩ مستوى إستثنائياً ، ولا يمكن الأخذ به كقاعدة لقياس الإنخفاض اللاحق . وقد يكون من الأنسب اعتماد حجم الإنتاج الذي بلغ ١٨ مليون برميل يومياً (١٩٧٣ - ١٩٧٨) كمنطلق للمقارنة ويبقى الإنخفاض في إنتاج النفط ، إذا ما قيس على هذا المستوى الأساسي ، مهماً جداً . ففي عام ١٩٨٤ ، كان الإنتاج الفعلي أقل بنسبة ٤٥ ٪ من هذا المستوى . وبإختصار ، إنخفض إنتاج النفط العربي إلى النصف تماماً خلال فترة تتراوح بين ٣ إلى ٤ سنوات .

وبين الجداول (٦ - ١) التدهور الموازي في عائدات النفط . والمعلومات عن عائدات النفط مشهورة بعدم دقتها ، والمصادر الكثيرة التي تقدم التقديرات نادراً ما تتفق مع بعضها البعض .

ويجدر تحديد المنطلق أو المستوى الأساسي لتقويم هذا الإنخفاض في العائدات . فمن الواضح إنه سيكون من الخطأ الفادح اعتماداً سنة الذروة (١٩٨٠) ، عندما قفزت العائدات إلى ٢٠٥ مليارات دولار أو يزيد ، كنقطة إنطلاق لقياس التغيرات بالمقارنة معها ولغرض الدقة والموضوعية ، يجب أن يكون المستوى الأساسي للعائدات هو نفسه بالنسبة للإنتاج والذي حددناه آنفاً بـ ١٨ مليون برميل يومياً . وبحساب سريع ، وباعتبار إن الإستهلاك المحلي هو بمعدل ١.١ مليون برميل يومياً ، وأن متوسط الأسعار هو ٢٨ دولاراً للبرميل

فذا يعطى بالمقابل عائدات تقدر بـ ١٧٢ مليار دولار في عام ١٩٧٨ . وعلى هذا الأساس ، يبدو أن النقص في العائدات قد بدأ يظهر عام ١٩٨٢ وأنه ازداد زيادة بارزة عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

هذا النقص في العوائد عن خط المستوى الأساس وعن العائدات القصوى التي تحققت عام ١٩٨٢ يبينه

الجدول رقم (٦ - ١)

جدول رقم (٦ - ١)

الانخفاض في عوائد النفط للبلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط

(مليار دولار)

السنة	نقص العائدات عن الحد الأقصى (عوائد عام ١٩٨٠)	نقص العائدات عن خط الأساس (عوائد عام ١٩٧٨)
١٩٨١	١٩	(١٤.٧)
١٩٨٢	٧٠.٧	٣٧
١٩٨٣	١٠٨.٧	٧٥
١٩٨٤	١٠٨.٢	٧٤.٥

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للأوبك لعام ١٩٨٣ .

ولا يستدعى الأمر المزيد من التفصيل . فالحقيقة البسيطة والدامغة هي إن صدمة الطلب خلال الفترة

١٩٨١ - ١٩٨٤ كانت لها آثار سريعة وبالغة على العائدات النفطية للبلدان العربية المصدرة للنفط ، وخصوصاً

تلك الأعضاء في الأوبك .

(*) البيانات تقديرية

المصدر : OPEC, Annual Statistical Bulletin.

كانت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) قد تخلت مؤقتاً عام ١٩٨٦ عن

دورها في المحافظة على الموازنة بين المعروض من النفط والطلب عليه ، تاركة عوامل السوق الآلية للسيطرة

على الأسعار ، فإنهارت أسعار النفط بصورة لم تشهدها من قبل . ثم عادت الدول أعضاء المنظمة

إلى الإلتزام .

جدول رقم (٧ - ١)

العائدات النفطية للبلدان العربية الأعضاء في أوبك ، ١٩٧٠ - ١٩٨٣ (مليون دولار)

البلد	السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الإمارات العربية المتحدة	٢٣٣	٩٠٠	٧٠٠٠	١٢٨٦٢	١٩٥٠٠	١٨٧٠٠	١٥٥٠٠	١١٧٠٠	
الجزائر	٢٧٢	٩٨٨	٣٧٠٠	٧٥١٣	١٢٥٠٠	١٠٧٠٠	٨٥٠٠	٧٤٠٠ (*)	
الجمهورية العربية الليبية	١٣٥١	٢٢٢٣	٧٥٠٠	١٥٢٢٣	١٠٢٢١٣	١١٣٢٠٠	١٣٩٠٠	١٠٩٠٠	
السعودية	١٢١٤	٤٣٤٠	٣٠٧٥٥	٥٧٥٢٢	٢٦١٠٠	١٠٤٠٠	٩٧٠٠	٤٧٦٠٠	
العراق	٥٢١	١٨٤٣	٨٥٠٠	٢١٢٩١	٤٩١٤	٤٥٩١	٣٨٨٢	٢٣٦١	
قطر	١٢٢	٤٦٣	٢٠٩٢	٣٤٧١	١٧٩٠٠	١٦٨٦٣	٧٥٠٠	٨٧٠٠	
الكويت	٨٢١	١٧٣٥	٦٨٦٩	١٣٤٧٤٦	٢٠٥٧٢٦	١٨٦٦٩١	١٣٤٩٨٢	٩٧٠٢١	
الإجمالي	٤٥٣٤	١٢٤٩٢	٦٦٤١٦	١٣٤٧٤٦	٢٠٥٧٢٦	١٨٦٦٩١	١٣٤٩٨٢	٩٧٠٢١	

بورها مرة أخرى ، واتفقت عام ١٩٨٧ على تحديد السعر الرسمي بثمانية عشر دولاراً للبرميل ، وتعيين سقف لمجملة إنتاج أوبك بمقدار ١٥.٨ مليون ب/ي . فكان من جراء ذلك أن تحقق إستقرار نسبي للأسعار ، صاحبه إرتفاع إستهلاك الطاقة العالمي .

ولقد إتجهت معظم الزيادة في إستهلاك الطاقة إلى المصادر غير النفطية ، حيث لم تتجاوز الزيادة في إستهلاك النفط ٨٠٠ ألف برميل في اليوم ، تمت تغطيتها من المخزون النفطي في الدول الصناعية . ويرجع ذلك إلى سياسة الدول المستهلكة الرئيسية التي تهدف إلى خفض إعتماها على النفط خاصة المستورد من أوبك .

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي شهدته السوق النفطية فهي لازالت تتسم بفائض في الإمدادات يبقى على الأسعار الفورية دون الأسعار الرسمية ويهدد إستقرار السوق النفطية بشكل يؤثر على جميع المنتجين من داخل وخارج أوبك ، وبشكل أساسي على إستمرار جهود البلدان المصدرة للنفط والبلدان العربية في إنجاز أهدافها التنموية .

ونتيجة للإنخفاض الحاد في أسعار النفط منذ أواخر عام ١٩٨٥ وحتى منتصف عام ١٩٨٦ تراجمت أسعار السوق الفورية من ٢٩ دولاراً للبرميل (النوع الخفيف) إلى أقل من ٨ دولارات . إلا أن إلتزام الدول بحصص الإنتاج خلال القسم الأخير من العام ١٩٨٨ وإقرار حصص جديدة في ديسمبر

من العام نفسه أديا إلى تثبيت أسعار النفط في العام ١٩٨٧ على مستوى يتراوح بين ١٥ و ١٨ دولاراً للبرميل الواحد . لكن ضغط السوق النفطية ، في العام ١٩٨٨ ، عكس مباشرة تخطى بعض دول أوبك مستوى الإنتاج ، مما أدى إلى رفع أسعار النفط إلى مستوى الـ ١١ دولاراً للبرميل ، ونتيجة لإلتزام دول أوبك بحصص الإنتاج في الأونة الأخيرة وانتعاش الطلب ، استقرت أسعار النفط في السوق الفورية على مستوى ١٨ دولاراً للبرميل .

وفي النصف الثاني من ديسمبر ١٩٨٩ شهدت أسعار النفط إرتفاعاً متجاوزاً بذلك المستوى الذي كانت عليه في منتصف نوفمبر ١٩٨٩ ، ساعدها على ذلك إنخفاض حرارة الطقس إلى أقل من المستويات العادية إضافة إلى الإتفاق الأخير الذي توصلت إليه أوبك أواخر نوفمبر ١٩٨٩ . وكان سعر نفط خام دبي في منتصف ديسمبر ١٩٨٩ بنحو ١٧ دولاراً للبرميل .

وأدى اتفاق أوبك حول الإنتاج في نهاية نوفمبر ١٩٨٩ إلى رفع سقف إنتاج المجموعة من ٢٠ . ٥ (م . ب . ي) مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام ١٩٨٩ إلى ٢٢ مليون في النصف الأول من العام ١٩٩٠ ، كما وافق أعضاء أوبك على سعر حدد بـ ١٨ دولاراً للبرميل وهو ما يعتبر أدنى سعر - أساسي يستند إلى سلة من أسعار نفوط خام بدل إعتداد سعر - أساسي واحد كما في السابق .

إتفق أعضاء المنظمة الـ ١٢ باستثناء الامارات العربية المتحدة على رفع حصص إنتاجهم حيث طلبت دولة الإمارات تخصيصها بحصة أكبر وقررت الإستمرار في إنتاج كل كميات النفط التي يبررها فائض الطاقة المتوافر لديها .

أما الكويت فكانت راضية عن سقف الإنتاج الجديد الذي حدد لها كما في الجدول (٧ - ١ - أ) .

ومع أن التغييرات في استهلاك النفط وإمدادات الدول غير الأعضاء في أوبك لم يكن سوى أثر ثانوي على الأسعار خلال هذه الفترة ، إلا أن إنخفاض مستوى أسعار السوق منذ العام ١٩٨٥ كان له وقع بالغ على إتجاه نمو الطلب في المستقبل .

وأدى إستهلاك النفط في الدول الصناعية إلى إستئناف فترة النمو الإيجابي بعد تراجع بنسبة الخمس تقريباً ما بين الأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٥ . ومن العام ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧ إزداد الطلب على النفط بنحو (٢ ٪) وارتفع المعدل قليلاً في العام ١٩٨٨ . ويعزى الإنتعاش في إستهلاك النفط إلى العودة لإستخدام هذه المادة نظراً إلى مردودها المرتفع مقابل أنواع الطاقة الأخرى ، وللمرة الأولى منذ سنوات خلت ، زادت حصة إستخدام النفط من مجموع إستهلاك الطاقة في العام ١٩٨٦ .

الجدول (٧ - ١ - ١)

حصص الإنتاج في « أوليك » (مليون برميل يومياً)

الحصة السابقة	الحصة الجديدة	طاقة الإنتاج المقدرة	دولة	
5,014	5,381	8,0	السعودية	- 1
2,926	3,140	4,5	العراق	- 2
2,926	3,140	3,2	إيران	- 3
1,812	1,945	2,5	فنزويلا	- 4
1,501	1,611	1,8	نيجيريا	- 5
1,149	1,500	2,0	الكويت	- 6
1,374	1,374	1,7	أندونيسيا	- 7
1,149	1,233	1,5	ليبيا	- 8
1,094	1,094	2,0	الإمارات العربية المتحدة	- 9
0,771	0,827	0,85	الجزائر	- 10
0,346	0,371	0,48	قطر	- 11
0,254	0,273	0,2	الأكوادور	- 12
0,184	0,197	0,2	الجابون	- 13
20,50	22,086	28,93	المجموع	

المصدر : مجلة الإقتصاد والأعمال - العدد (١٢٥) - مارس ١٩٩٠

حسب البيانات الأخيرة لوكالة الطاقة العالمية (I.E.A) فإن وضع العرض والطلب على النفط للعام ١٩٨٩ هو كما يشير إليه الجدول (٧ - ١ - ب) ويوضح العرض والطلب في ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

وتتوقع البيانات أن يستمر إرتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل (١.٥ ٪ في العام ١٩٩٠ وأن يبلغ (٥٣.٨) مليون برميل يومياً في الربع الأول من العام المذكور ثم أن ينخفض إلى (٥١.٨) مليوناً في الربع الثالث من العام نفسه .

وقد زاد الطلب على خام أوليك في الربع الثالث من ١٩٨٩ نتيجة نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام ، وفي بعض الدول النامية حيث زاد إستهلاكها (١٤.٥) مليون برميل يومياً مقابل (١٣.٩) مليوناً في الفترة نفسها من العام ١٩٨٨ .

وخلال الأشهر القليلة الماضية أظهر النمو الإقتصادي في الدول الغربية الصناعية بعض علامات التباطؤ ، ولكن بشكل عام ظل الطلب الأجنبي والإنتفاق الرأسمالي يشكلان عنصراً إيجابياً للنمو ، ففي الولايات

المتحدة كان الإنتاج في إستهلاك النفط عاملاً مشجعاً للحفاظ على نمو إقتصادي بمعدل (٢.٥ /) في الناتج القومي الإجمالي . وأدت السياسة النقدية الموسعة التي أتت في السابق ، والإستمرار في إستخدام الطاقة ، والإرتفاع الأخير في أسعار النفط والسلع ، والإتجاه التصاعدي لمعدل الفائدة ، إلى زيادة حادة في الأسعار، وخلال الربع الثاني من العام ١٩٨٩ ، تجاوز معدل التضخم في دول « منظمة التعاون والتنمية »

الجدول (٧-١-ب)

العرض والطلب في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مليون برميل يومياً

١٩٨٩	الربع	الربع	الربع	الربع	مجموع
الطلب العالمي على النفط (باستثناء الدول الشرقية)	٥٢.٨	٤٩.٨	٥١.١	٥٣.٩	٥١.٩
إمدادات الدول غير أعضاء في أوبك	٢٨.٦	٢٨.٤	٢٨.٨	٢٩.٦	٢٨.٨
طلبات إضافية	٢٤.٢	٢١.٤	٢٢.٣	٢٤.٣	٢٣.١
الطلب على خام أوبك	٢٢.٣	١٩.٤	٢٠.٤	٢٢.٤	٢١.٢
إنتاج أوبك من الخام	١٩.٩	٢١.١	٢٢.١	٢٢.٤	
غاز طبيعي مسيل	١.٩	١.٩	١.٩	١.٩	
المجموع	٢١.٨	٢٣	٢٤	٢٤.٣	
رصيد العرض / الطلب	-٢.٤	+١.٦	+١.٧	+١.٩	
١٩٩٠					
الطلب العالمي على النفط (باستثناء الدول الشرقية)	٥٣.٨	٥٠.٩	٥١.٨		
إمدادات الدول غير أعضاء في الأوبك	٢٩.٧	٢٩.٧	٢٩.٧		
طلبات إضافية	٢٤.١	٢١.٢	٢٢.١		
الطلب على خام أوبك	٢٢.٢	١٩.٣	٢٠.٢		

المصدر : وكالة الطاقة العالمية : تقرير شهري حول سوق النفط .

الإقتصادية « نسبة (٥ ٪) للمرة الأولى منذ العام ١٩٨٤ . ويرى الخبراء لابد أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة بعد سبعة أعوام من الضغط الإقتصادي المستمر . أما الدول الصناعية الأخرى فتشرف على تحقيق نمو غير تضخمى من دون أن تتعرض في الوقت نفسه إلى خسارة حادة : ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى (٢.٥ ٪) في العام ١٩٩٠ وأن يستمر على هذا المعدل على المدى الطويل من دون العودة إلى الضغوط التضخمية .

فنظراً إلى إنخفاض النمو نسبياً في مختلف إقتصادات الدول الصناعية ، يتوقع أن يتباطأ معدل إستهلاك النفط خصوصاً في الولايات المتحدة التي تمتص نحو ثلث نفط العالم الحر، وأن يرتفع في الدول المصنعة خصوصاً في منطقة الباسفيك ، والعامل الأخر هو التراجع التدريجى للدولار الأمريكى الذى خفض تكلفة صادرات النفط إلى خارج الولايات المتحدة ، ومستوى التخزين الذى إستقر على المستويات التقليدية في الأشهر القليلة الماضية .

كما يلاحظ من الجدول رقم (٧ - ١ - ب) فإن قدرات إنتاج أوبك والبالغة ٢٩ مليون برميل يومياً تتخطى بنسبة عالية مستويات الإنتاج الحالية ، لذلك فإنها لا تشكل أى كبح للإمدادات في السنوات المقبلة . وهذا يعنى أن الحاجة إلى السيطرة على الإنتاج لتجنب إنخفاض كبير في أسعار النفط ستبقى حتى منتصف التسعينات . وتقوم معظم الدول بما فيها العراق وإيران بتنفيذ خطط لزيادة طاقات الإنتاج وعلى هذا الصعيد ستمتكن السعودية من رفع طاقة إنتاجها من ٨ إلى ما يزيد عن ١٠ ملايين برميل يومياً بإقتراب العام ١٩٩٥ . وقد سبق أن تجاوز إنتاجها هذا الرقم في العام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، خصوصاً أن معظم الآبار تحت صيانتها ويمكن وضعها قيد الإنتاج بقليل من الاستثمار .

ولدى الكويت خطة خمسية لرفع إنتاجها إلى ٢ ملايين برميل يومياً بإقتراب العام ١٩٩٥ . وكانت خفضت من فائض إنتاج الطاقة في نهاية السبعينات عندما قررت الحفاظ على إحتياطياتها النفطية وتقليص الإنتاج من (٢٥) إلى (١.٢٥) مليون برميل يومياً .

أما العراق فسيزيد طاقته الإنتاجية تدريجياً لتصل إلى ٥ ملايين برميل يومياً في نهاية العام ١٩٩٠ خصوصاً بعد الإنتهاء من إصلاح مرافق التصدير كذلك قطر خطط لتطوير الطاقة الإنتاجية بإكتشاف آبار داخلية جديدة ، فترتفع من (٤٨٠) ألف إلى (٥٥٠) ألف برميل يومياً وذلك حتى العام ١٩٩٣ كما أعلنت دولة الإمارات مؤخراً عن خططها للغرض نفسه .

ومع ارتفاع أسعار النفط في السبعينات ، تضاعف إنتاج نـفـط الدول غير الأعضاء في أوبك من ١١.٥ مليون برميل يومياً في العام ١٩٧٠ إلى ما يزيد عن ٣١ مليوناً في العام ١٩٨٩ ، كما أثر تدهور الأسعار سلبياً على إنتاجها في العام ١٩٨٦ وأدى إلى تخفيض نفقات عمليات التنقيب مما يعنى تقليص الزيادة في الإحتياطي وتخفيض الإنتاج في المستقبل ، لذلك لن يؤثر إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك بشكل أساسي على وضع العرض والطلب على النفط .

وفي العام ١٩٨٩ رفعت دول عديدة من إنتاجها ثلثية لزيادة الطلب العالمي على النفط ، ومن بين هذه الدول هناك الصين وكولومبيا ، ومصر وماليزيا والمكسيك وسوريا وسلطنة عمان التي زاد إنتاجها إلى (٨.١) ملايين برميل يومياً وأدى تراجع إنتاج كبريات الدول غير الأعضاء في أوبك بما فيها الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سابقاً وكندا وبريطانيا ليلـيـغ (٢٣.٤) مليوناً ، إلى تعزيز المكاسب التي حققها صغار المنتجين غير الأعضاء في المنظمة .

ثم تركز الإهتمام مؤخراً على إحتياطيات النفط إذ أن النفط الخام ليس مصدر طاقة قابلاً للتجديد .

ويظهر الجدول (٧ - ١ - ج) البيانات الأخيرة لإحتياطيات النفط العالمي .

ويملك الشرق الأوسط اليوم مفتاح العرض العالمي للنفط إذ إكتشف فيه أكبر حجم للإحتياطيات الجديدة في نهاية الستينات وبداية السبعينات .

كما إكتشفت ترسبات جديدة في السعودية والكويت والعراق مما سيرفع من مجموع الإحتياطيات المعروفة .

ويقدر متوسط معدلات إستخدام الطاقة للمنتجين الشرقيين بـ (٥٩ ٪) في العام ١٩٨٨ ، مسجلاً إنخفاضاً كبيراً بنسبة (٧٠.٢ ٪) من العام ١٩٧٨ .

وقبل أزمة النفط الثانية كان معدل إنتاج نـفـط أوبك إنخفض بشكل عام من (٧٤ إلى ٦٤ ٪) مما يعنى أن فائض الطاقة الحالية يبلغ ٧ إلى ٨ ملايين برميل يومياً .

ويتضح من كل ما ورد أنه مع عدم تمكن منتجي النفط غير الأعضاء في أوبك من تخطى مستويات الإنتاج الحالية ستلعب طاقة إنتاج المنظمة دوراً أساسياً ، فإذا قدر أن معدل نمو الطلب السنوي سيكون بنسبة (١.٥ ٪) ستضطر دول (أوبك) إلى تلبية كافة حاجات الطلب في المستقبل .

الجدول (٧ - ١ - ج)

الإحتياطيات الإقليمية واستخدام الطاقة

في العام ١٩٨٨

المنطقة	الإحتياطيات	الحصة في المجموع العالمي %	نسبة الإحتياطى على الانتاج
أميركا الشمالية	٢٢.١	٣.٦	٨.٩
أميركا الوسطى والجنوبية	١١٤.٣	١٢.٩	٥١.٨
أوربا الغربية	٢٢.٤	٢.٥	١٥.٦
الاتحاد السوفييتى سابقاً وأوروبا الشرقية	٦٠.٨	٦.٩	١٢.٩
أفريقيا	٥٥.٣	٦.٢	٣١.٣
الشرق الأوسط	٥٦٤.٧	٦٣.٦	١٢٣.٣
الشرق الأقصى	٣٥.٩	٤.٠	١٨.٨
أوكرانيا	١.٩	٠.٢	٨.٨
المجموع العالمي	٨٨٧.٤	١٠٠.٠	٢٧١.٤

المصدر : مجلة الإقتصاد والأعمال - العدد (١٢٥) - مارس ١٩٩٠ .

ويعكس إتفاق الأوبك الأخير الذى أقر زيادة سقف الإنتاج إلى نحو ٢٢ مليون برميل يومياً ، ورغبة بعض منتجها في تقليص إنتاجهم والإلتزام بالحصص المحددة لهم لايد وأن يؤدي إلى توفير الدعم الكافى للسوق للحفاظ على مستوى ١٨ دولاراً للبرميل ، كما سيدعم ذلك تراجع إنتاج بعض الدول غير الأعضاء فى أوبك ، أما بدافع الجهود المبذولة للحفاظ على الإحتياطيات النفطية أما لأسباب بيئية ، وهذا سيسهم فى خفض إمدادات النفط وتأخير عمليات التصدير والإنتاج فى مناطق أخرى .

وسوف تكون الفترة القادمة إختباراً لروح التعاون والتعاقد ما بين منتجى أوبك وهل ستستمر طويلاً مع إنخفاض الطلب على النفط فى الفترة القادمة .

وكذلك الأمر بالنسبة لإلتزام بعض دول المنظمة بحصصها ، علماً أن العجز فى موازنتها يزداد كما تزداد الحاجة إلى عملات أجنبية .

وعلى الرغم من توقع زيادة كبيرة في إمدادات الدول غير الأعضاء في أوبك وكذلك الإستهلاك خلال السنوات الثلاث المقبلة ، ستظل أسعار النفط تعتمد على رغبة وقابلية منتجى أوبك بالتحكم بالإنتاج وسيعزز وضع السوق بارتفاع الطلب على النفط وبالارقام الحقيقية وستدخل أسعار السوق في فترة أكثر استقراراً وثباتاً ، إنما لن يتمكن كافة المنتجين غير الأعضاء في المنظمة من المحافظة على مستوياتهم الإنتاجية الحالية نظراً إلى إحتياجاتهم السابقة ، وقد تزداد قدراتهم الإنتاجية جزئياً بفعل عمليات التنقيب الإضافية وتحسين التكنولوجيا ، ولكن دورهم في تزويد السوق بالنفط سيتراجع لصالح منتجين في المنظمة ، ونظراً إلى المستويات الحالية للإحتياجات المثبتة لدى أكبر منتجى الشرق الأوسط خصوصاً السعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران وكذلك الخطط التي يتم تنفيذها لتوسيع الطاقات الإنتاجية ستظل هذه الدول الجهة التي لها تأثير كبير في أسواق النفط العالمية ، إذ مع إنخفاض إنتاج غير الأعضاء في أوبك سيزداد الإعتماد على نفط الشرق الأوسط

وفي مقابل هذه الإتجاهات ، ستسجل معدلات إستخدام الطاقة في الشرق الأوسط إرتفاعاً ، مما يؤدي بدوره إلى إرتفاع أسعار النفط الخام .

نتيجة لذلك قد يصل سعر البرميل إلى ٢٣ - ٢٤ دولاراً وما بعد هذا المستوى ستصبح تكاليف إنتاج البديل من أنواع الطاقة أكثر تنافسية

التطورات في السوق العالمية للنفط :

تتبع أوبك نوعين من الإجراءات من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط ، هما تحديد الإنتاج وتحديد الأسعار . ولقد بدأت أوبك في تحديد كميات الإنتاج منذ أوائل عام ١٩٨٢ ، كما بدأت في تخفيض الأسعار الرسمية منذ الربع الأول من عام ١٩٨٣ (إتفاقية لندن) . تسببت تلك الإجراءات في تخفيض الإنتاج في الحقول القديمة والهامشية ذات التكلفة العالية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتزايد الرغبة لدى بعض الدول المنتجة خارج أوبك في ضرورة التعاون معها للحيلولة نون إغراق السوق النفطية .

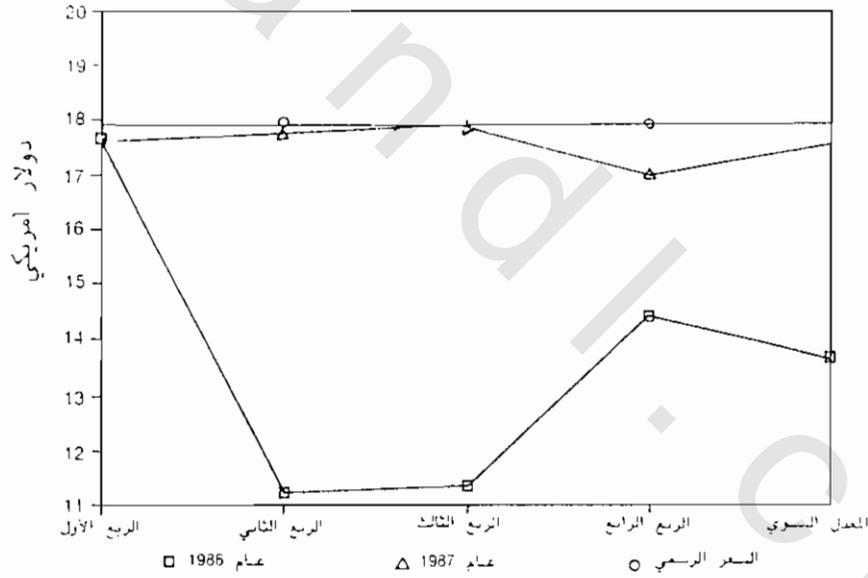
وشهدت السوق النفطية العالمية إستقراراً نسبياً خلال عام ١٩٨٧ نتيجة إتخاذ أوبك إجراءات تحديد الإنتاج والأسعار . وعلى الرغم من ذلك ، فإن فائض الإمدادات لا يزال يمثل الصفة الغالبة للأسواق النفطية ، حيث يندر أن تزيد الأسعار الفورية عن الأسعار الرسمية . بل إن الأسعار السائدة تكون عادة أقل من السعر الرسمي الذي أصبح لا يسرى إلا على كمية قليلة من الإنتاج . إذ أنه على أساس المعدلات الحالية للإنتاج والتسويق ، وإذا أستثنينا الكميات المخصصة للإستهلاك المحلي ، تقدر صادرات النفط بالأسعار الرسمية بحوالي ٤ مليون ب / ي ، كما تقدر الصادرات بالأسعار المرتبطة بالسوق بحوالي ١٠ مليون ب / ي .

ويشير هذا الوضع إلى أن الدول المنتجة ، في ظل فائض العرض من النفط ، تحاول الإبقاء على كمية المبيعات ثابتة ، فيتم إعادة التوازن عن طريق إنخفاض الأسعار الفورية ، التي تصبح عندئذ عامل ضغط على الأسعار الرسمية . وقد أصبحت هذه الظاهرة واضحة في أواخر عام ١٩٨٧ حيث إنخفضت الأسعار الفورية بنسبة ملموسة عن الأسعار الرسمية (الشكل ٢ - ١) .

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط الفورية أو الرسمية هي إسمية ومقومة بالدولار ، الأمر الذي يعني أن المربود الإقتصادي لتصدير النفط يتأثر بتأرجح سعر صرف الدولار ، بالإضافة إلى معدلات التضخم في بلدان الشركاء التجاريين لمصدرى النفط . وتختلف وجهات النظر حول العلاقة بين الدولار والتطورات في السوق النفطية ، بسبب الدور الكبير الذي تلعبه أنماط التجارة الخارجية في هذا الصدد .

وبشكل عام يمكن تقدير السعر الحقيقي للنفط مقيماً بالدولار إستناداً إلى مؤشر أسعار السلع المصنعة في التجارة الدولية مقيمة بالدولار أيضاً . وباعتبار سنة ١٩٨٦ أساساً ، فإن السعر الحقيقي للنفط إرتفع بأقل من دولار في عام ١٩٨٧ مقارنةً بإرتفاع سعره الإسمي بحوالي أربعة دولارات . كما أن الهبوط في سعر برميل النفط عام ١٩٨٦ كان أقل حدة حيث بلغ نحو ٧ دولار بالسعر الحقيقي مقارنةً بإنخفاض بلغ ١٣ دولار بالسعر الإسمي .

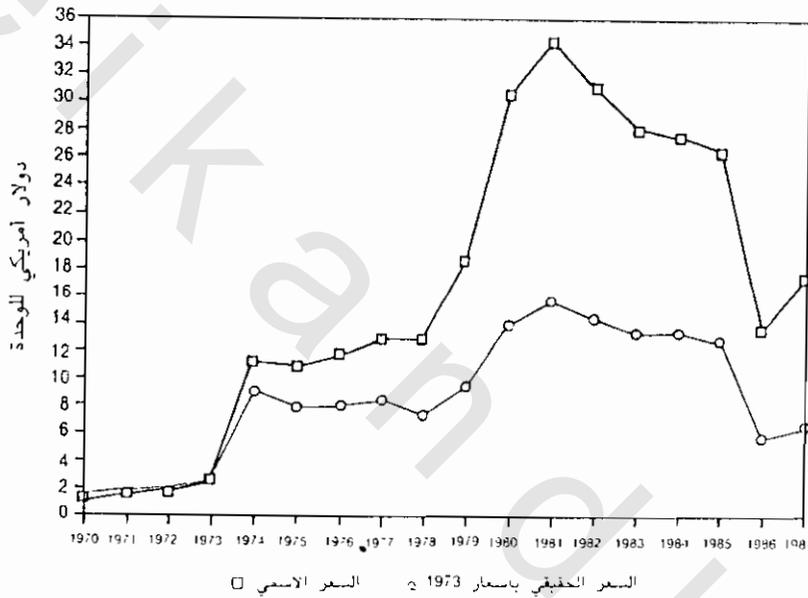
(شكل ٢ - ١) الأسعار الفورية لنفط مريان مقارنة بالسعر الرسمي عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧



المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد - ١٩٨٨

وبالنظر إلى تطور أسعار النفط الحقيقية (على أساس عام ١٩٧٣ منذ بداية السبعينات ، يلاحظ أن مستوى السعر في عام ١٩٨٧ بلغ نحو ٦.٤٤ دولار للبرميل مقابل نحو ٩.١٩ دولار للبرميل في عام ١٩٧٤ ويوضح الشكل (٤ - ١) أن السعر الحقيقي للنفط تأرجح في حدود ضيقة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ لم تتجاوز الثلاثة دولارات بين أعلى وأقل سعر . وفي عام ١٩٨٦ وصل السعر الحقيقي إلى ما يعادل ٦٠ في المائة من مستواه في عام ١٩٧٤ وارتفع في عام ١٩٨٧ ليصل إلى نحو (٧٠٪) من السعر في ١٩٧٤ . ونظراً لبطء النمو في إستهلاك النفط ، وإستمرار نمو إمدادات النفط من خارج أوبك ، فإن التوقعات تشير إلى أن المستوى السائد حالياً لأسعار النفط سوف يستمر حتى أوائل التسعينات .

(الشكل ٤ - ١) تطور السعر الإسمي والسعر الحقيقي للنفط الخام ١٩٧٠ - ١٩٨٧



المصدر : المرجع لسابق

الطلب على الطاقة والنفط :

إنخفاض معدل نمو إستهلاك الطاقة في دول العالم ، خارج الدول الإشتراكية ، من (٣.٢٪) عام ١٩٨٦ إلى ٢.١٪ عام ١٩٨٧ . كما إنخفاض معدل نمو إستهلاك النفط كذلك من ٢.٦ إلى (١.٧٪) . أي أن الطلب على كل من الطاقة والنفط إنخفض نموه بنحو الثلث تقريباً .

وقد إقتصر إنخفاض نمو الطلب على الطاقة على الدول النامية ، نتيجة لإنخفاض معدل النمو الحقيقي في مجموعها عام ١٩٨٧ . أما الدول الصناعية ، فقد زاد نمو الطلب على الطاقة زيادة طفيفة من (١.٦ ٪) عام ١٩٨٦ إلى (١.٨ ٪) عام ١٩٨٧ ويتناسب ذلك مع الإرتفاع الطفيف الذي حدث في العام الأخير في النمو الحقيقي لمجموع تلك البلدان .

جدول (٨ - ١)

معدلات نمو الطلب على الطاقة والنفط (نسب مئوية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
				الطاقة
٢.١	٣.٢	٢.٥	٣.٨	العالم غير الإشتراكي
١.٨	١.٦	٢.٠	٣.٥	الدول الصناعية
٢.٧	٨.٧	٤.٠	٤.٧	الدول النامية غير العربية
٥.٤	٥.٧	٢.٩	٦.٢	الدول العربية
				النفط
١.٧	٢.٦	٠.٦	٢.٠	العالم غير الإشتراكي
١.٤	٢.٩	١.٣	١.٨	الدول الصناعية
١.٩	٢.٠	١.٠	٢.٠	الدول النامية غير العربية
٤.٢	٠.٠	٠.٠	٤.٣	الدول العربية

المصدر : المرجع السابق

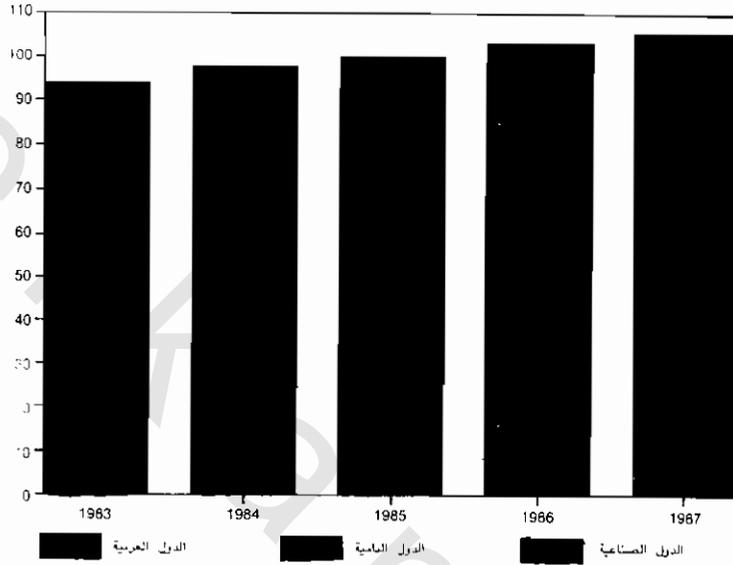
وبينما نما الطلب على النفط خلال ١٩٨٧ في الدول النامية بنفس معدل نموه في العام السابق ، إنخفض نمو الطلب على النفط في الدول الصناعية إلى نحو نصف مستواه عام ١٩٨٦ . وإذا ذكرنا أن النمو الإقتصادي قد تحسن في الدول الصناعية عام ١٩٨٧ . فإن هذا يعكس إستمرار الدول الصناعية في تخفيض معدلات إستهلاكها من النفط وزيادة الإعتماد على المصادر غير النفطية .

(الشكل ٥ - ١)

تطور الطلب على النفط

حسب المجموعات الدولية الرئيسية خارج الدول الإشتراكية

(مليون برميل يومياً)



المصدر : المرجع السابق

يرجع إنخفاض النمو في الطلب على النفط بالرغم من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، إلى ببطء النمو في إستهلاك المنتجات النفطية الخفيفة ، وخاصة في قطاعي النقل والصناعات البتروكيمياوية ، إلى جانب بطء نمو الإستهلاك في الدول النامية ، بالإضافة إلى العوامل التي تحد من التوسع في إستخدام النفط ، ومنها الوضع التنافسي لزيت الوقود ، وسياسات الحفاظ على الطاقة والإحلال في الدول الصناعية ، وتوفير الفائض في إمدادات المصادر غير النفطية ، والتحول الهيكلي في الصناعات الثقيلة التي تستخدم النفط والطاقة بصورة مكثفة .

وعند تحليل إتجاهات إستهلاك النفط والطاقة يمكن التمييز بين المجموعات الدولية الرئيسية

التالية :

الدول الصناعية :

شهد الطلب على الطاقة في الدول الصناعية زيادة قدرها (١.٨ %) أو ما يعادل ١.٤ مليون ب م ن / ي كما كان عليه في عام ١٩٨٦ وكانت هذه الزيادة حوالي ١.٤ % أو ما يعادل ٥٠٠ ألف ب / ي بالنسبة للنفط و ٢.١ % أو ما يعادل ٩٠٠ ألف ب م ن / ي بالنسبة لمصادر الطاقة غير النفطية ، وبخاصة الفحم والطاقة النووية .

وقد جاءت هذه التطورات في إستهلاك الدول الصناعية من النفط مخيبة للآمال إلى حد كبير . ذلك أن أغلب المراقبين كان يرى أن الإنخفاض في أسعار النفط سوف يتبعه زيادة ملموسة في الإستهلاك ، خاصة بعد أن تدهور سعره الحقيقي في السنوات الأخيرة إلى أقل من مستواه عام ١٩٧٤ ولاشك أن تلك التطورات كانت تستند إلى تجربة الدول الصناعية عندما إستطاعت تخفيض إستهلاكها بكميات ملموسة ، حيث بلغ هذا التخفيض حوالي ٦ مليون ب / ي في السنوات الثلاث التي تلت زيادة الأسعار في ١٩٧٩ ، الأمر الذي ساهم في خلق مشاكل عديدة في أسواق النفط العالمية .

وعلى الرغم من أن الزيادة في الطلب على النفط في الدول الصناعية لاتزال ضئيلة نسبياً ، إلا أنها تشكل مؤشراً مهماً في حالة إستمرارها في الأعوام القادمة ، إذ أنها تأتي في أعقاب فترة من الإنخفاض المتواصل في إستخدام النفط .

ومن أجل توضيح إحتتمالات إستمرار التحسن في إستهلاك الدول الصناعية من النفط فإنه لا بد من الإشارة إلى السياسة النفطية لهذه الدول . إذ أنها أعلنت عدة مرات في العامين الماضيين ، عبر منظماتها الدولية والإقليمية والوطنية ، عن عزمها على المضي قدماً في تطبيق الخطوط العامة لإستراتيجية النفط والطاقة التي تتبعها على الرغم من الإنخفاض الكبير في الأسعار . وتوجد مظاهر عديدة لهذه الإستراتيجية ، منها تخفيض نسبة النمو في الإستهلاك الإجمالي من الطاقة ، وزيادة الإمدادات من المصادر غير النفطية ، والتعويض عن إستخدام النفط كوقود ، وفرض الضرائب المرتفعة على المشتقات التي لا يمكن الإستعاضة عنها

الدول النامية غير العربية :

إرتفع الطلب على الطاقة في هذه المجموعة من الدول عام ١٩٨٧ بنسبة (٢.٧ %) أو ما يعادل ٦٠٠ ألف ب م ن / ي . وذهب معظم هذه الزيادة إلى مصادر الطاقة غير النفطية التي إرتفع إستهلاكها بحوالي ٤٠٠ ألف ب م ن / ي مقابل ٢٠٠ ألف ب / ي بالنسبة للنفط .

ويعود إرتفاع معدل الطلب على النفط والطاقة بشكل عام في هذه الدول إلى العديد من العوامل نذكر منها :

– أن إستخدام النفط في الدول المصدرة يزداد بسبب إنخفاض أسعاره في السوق المحلية بالمقارنة مع الأسعار العالمية .

– أن إكتشاف النفط في العديد من الدول في السنوات الأخيرة ، وإنضمامها إلى صفوف المصدرين ، شجع على زيادة الإستهلاك ، كما أن تنمية النشاطات النفطية تتطلب التوسع في الفعاليات التي تستخدم كميات كبيرة نسبياً من الوقود .

– أن إستمرار النمو الإقتصادي ، وخاصة في الدول المصنعة حديثاً ، يستلزم توفير كميات متزايدة من النفط ومصادر الطاقة الأخرى . ويمثل النفط مصدراً إقتصادياً في الكثير من هذه الدول ، نظراً لأنه لا يتطلب إستثمارات كبيرة لنقله وتوزيعه كما هو الحال بالنسبة للمصادر غير النفطية مثل الفحم والغاز الطبيعي .

– أن الزيادة السريعة نسبياً في عدد السكان ، والتي تبلغ أكثر من (٢ ٪) ، تستلزم نمو الإستهلاك بهذه النسبة على الأقل لكي يبقى نصيب الفرد من الطاقة ثابتاً . ومما تجدر الإشارة إليه أن نصيب الفرد من النفط والطاقة مازال منخفضاً جداً في الدول النامية بصفة عامة ، وتوجد إمكانات كبيرة لزيادته في المستقبل .

ومن شأن تلك العوامل أن تؤدي إلى زيادة ملموسة في إستهلاك الدول النامية من النفط والطاقة ، خاصة بعد إنخفاض أسعار النفط في الأعوام الأخيرة . إلا أن هناك عوامل أخرى قد لا تشجع على هذا الاتجاه ، ومن أهمها إنشغال العديد من الدول بمشكلة ديونها الخارجية الأمر الذي يضع قيوداً على نموها الإقتصادي .

الدول العربية :

تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٨٧ أن إجمالي الطاقة المستهلكة في الدول العربية من المصادر المختلفة بلغ نحو ٣.٩ مليون ب م ن / ي ، بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف برميل في اليوم عما كان عليه عام ١٩٨٦ .

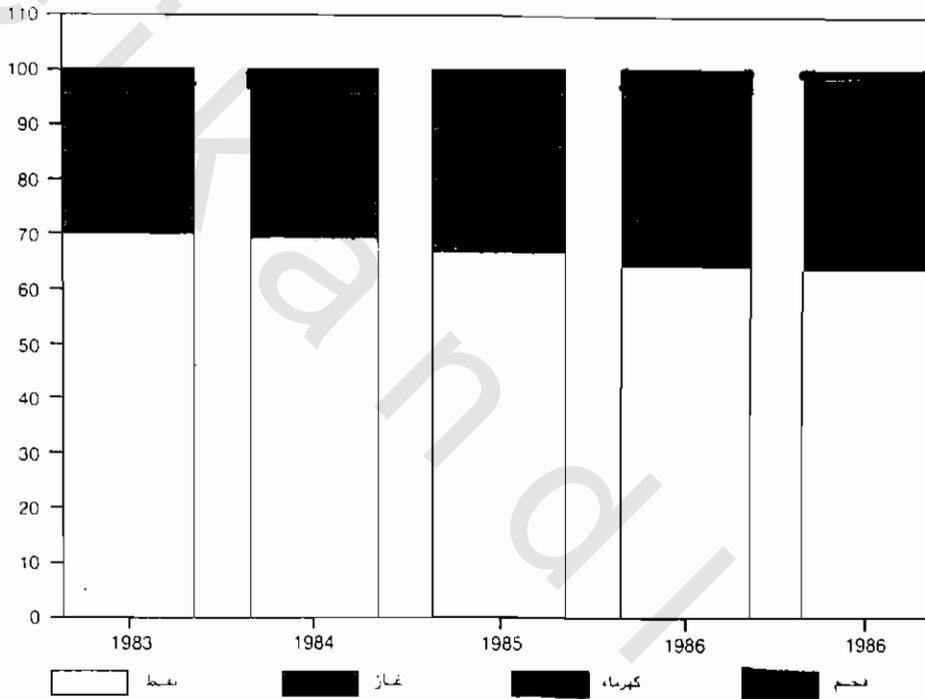
وتأتي هذه الزيادة إستمراراً للنمو خلال السنوات الخمس الأخيرة الذي بلغ متوسطه (٦ ٪) سنوياً ،

وهو ما يعادل المعدل الذي كان سائداً خلال العقد الماضي . ويستحوذ النفط والغاز الطبيعي على ما يربو عن (٩٥ ٪) من إجمالي الطاقة المستهلكة في الدول العربية .

وتجدر الإشارة إلى أن تطور هيكل إستهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ يشير إلى انخفاض المساهمة النسبية للمنتجات النفطية المكررة في إستهلاك الطاقة ، مقابل ارتفاع نسبة الغاز الطبيعي ، كما هو مبين في جدول (٩ - ١) .

(الشكل ٦ - ١)

هيكل إستهلاك الطاقة في الدول العربية حسب مصادرها الأولية (نسبة مئوية)



المصدر : جدول رقم (٩ - ١)

أما إستهلاك الفحم ، فقد إرتفع نسبياً لتصل مساهمته من إجمالي إستهلاك الطاقة إلى حوالي (١.٤ ٪) في عام ١٩٨٧ ومما تجدر الإشارة إليه أن الفحم يستخدم بصورة رئيسية كلقيم في صناعة الحديد والصلب في الجزائر ومصر ، أما المغرب الذي يستهلك حوالي (٣٥ ٪) من إجمالي الإستهلاك العربى فإنه يستخدم الفحم في توليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب .

ولتسليط المزيد من الضوء على الملامح الرئيسية لإستهلاك الطاقة والنفط في الدول العربية ، نستعرض تطورات إستهلاك الطاقة ، والمنتجات النفطية المكررة ، والغاز الطبيعي ، والطاقة الكهربائية .

جدول (٩ - ١)

هيكل إستهلاك الطاقة في الدول العربية

(نسب مئوية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	المجموع * *
٦٤.٦٠	٦٤.٨٦	٦٧.٠٧	٦٩.٣٦	٧٠.٣٢	المنتجات النفطية
٣١.٨٣	٣١.٣٧	٢٩.٠٩	٢٦.٩١	٢٥.٦٣	الغاز الطبيعي
٢,١٨	٢.٤٥	٢.٥٤	٢.٥٨	٢,٧٨	الطاقة الكهربائية
١.٣٩	١.٤٣	١.٣١	١.٢١	١.٢٧	الفحم
١٩٤٣١٨	١٨٣٣٠١	١٧٦٨٦٢	١٧١٨٠٢	١٦٠٦٤٨	إجمالي الإستهلاك ألف طن مكافئ نـفـط

* تقديري

** المجموع لا يساوى ١٠٠ بسبب التقريب .

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الصندوق العربى للإنماء الإقتصادي والاجتماعى - صندوق النقد العربى - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - التقرير العربى الموحد - ١٩٨٨ .

(أ) إجمالي الطاقة :

بالرغم من أن معدل نمو إستهلاك الطاقة في الدول العربية بدأ في الإنخفاض في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع عقد السبعينات إلا أن هذا المعدل لا يزال عالياً بالمقارنة مع المجموعات الأخرى سواء الصناعة منها أو النامية ، حيث ساعدت بعض العوامل على إستمرار الزيادة في معدلات نمو الإستهلاك ، ومنها ما يلي :

— تزايد عدد السكان ، حيث يصل معدل النمو السكاني العربي إلى (٢.٩ ٪) سنوياً وهو من أعلى معدلات التزايد في العالم .

— تغير هيكل الإنتاج ، حيث زادت أهمية أنواع النشاط التي تستخدم الطاقة بصورة مكثفة مثل صناعة التكرير ، والبتروكيماويات ، والحديد والصلب ، والأسمنت ، والألومنيوم وغيرها ، بحيث وصل إستهلاك هذه الأنواع إلى نحو (٥٠ ٪) من إجمالي إستخدام الطاقة في بعض الدول مثل الكويت والمملكة العربية السعودية

— تقليل الإعتماد على الطاقة غير التجارية ، وإحلال مصادر الطاقة التجارية بدلاً عنها .
ومن ناحية أخرى فإن هناك عوامل أخرى تحد من إرتفاع معدلات نمو إستهلاك الطاقة في الدول العربية، ويمكن إيجاز أهمها كما يلي :

— تراجع معدلات النمو الإقتصادي ، نتيجة لتدهور سوق النفط وما صاحبه من إنخفاض حاد في الإيرادات النفطية ، وبالتالي الإنفاق العام والخاص .

— إتباع سياسات ترشيد الإستهلاك في بعض الدول العربية التي شملت فرض إجراءات الحفاظ على الطاقة ورفع الأسعار الإسمية المحلية للطاقة .

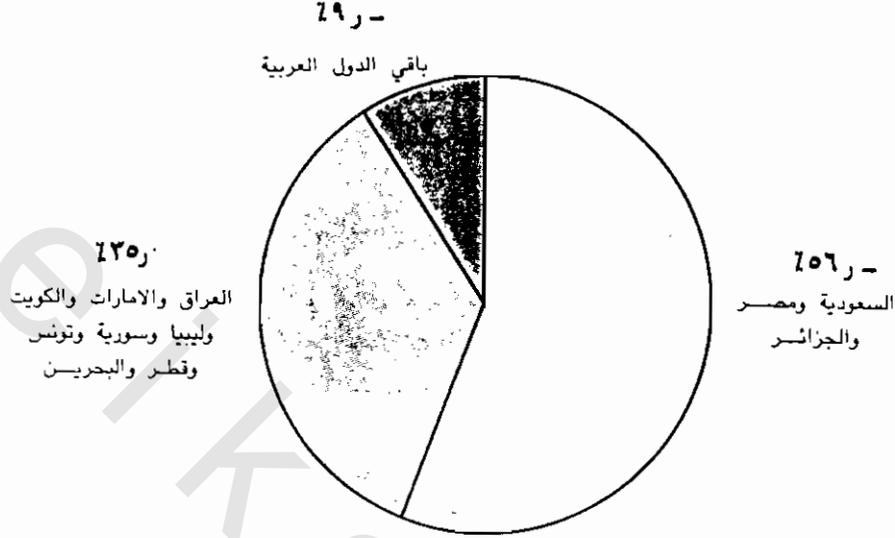
وقد كان إنعكاس هذه العوامل متبايناً بين بلد وآخر حيث تراوحت الزيادة السنوية في الإستهلاك خلال الأعوام الخمسة الأخيرة من (١٠ ٪) في البحرين إلى أقل من (٢ ٪) في ليبيا .

أما عن توزيع الحصص النسبية ، فإن حوالي (٥٦ ٪) من إجمالي الطاقة المستهلكة في الدول العربية يتم إستخدامها في السعودية ومصر والجزائر ، ونحو (٢٥ ٪) تستهلك في العراق والإمارات والكويت وليبيا وسورية وتونس وقطر والبحرين ، وتستهلك باقي الدول العربية الإثنتي عشرة (٩ ٪)

(الشكل ٧ - ١)

توزيع إستهلاك الطاقة في الدول العربية عام ١٩٨٧

(مليون طن م ن)



(ب) المنتجات النفطية المكررة :

تشكل هذه المنتجات حوالي (٦٥ ٪) من إجمالي الطاقة المستخدمة في الدول العربية . وقد إنخفض معدل نموها بصورة ملموسة في الاعوام الأخيرة ليصل إلى (٢.٧ ٪) مقابل نحو (١٥ ٪) خلال السبعينات . ويعزى ذلك بشكل أساسى إلى الاتجاه نحو إحلال الغاز الطبيعى محل هذه المنتجات في غالبية الدول العربية النفطية .

وتجدر الإشارة إلى عدم التوازن بين هيكل الطلب على المنتجات النفطية المكررة وهيكل عرضها ، ذلك أن مكونات صناعة التكرير في الدول العربية تتسم بالميل نحو المشتقات الثقيلة ، فى حين أن هيكل الطلب يميل نحو المشتقات الخفيفة .

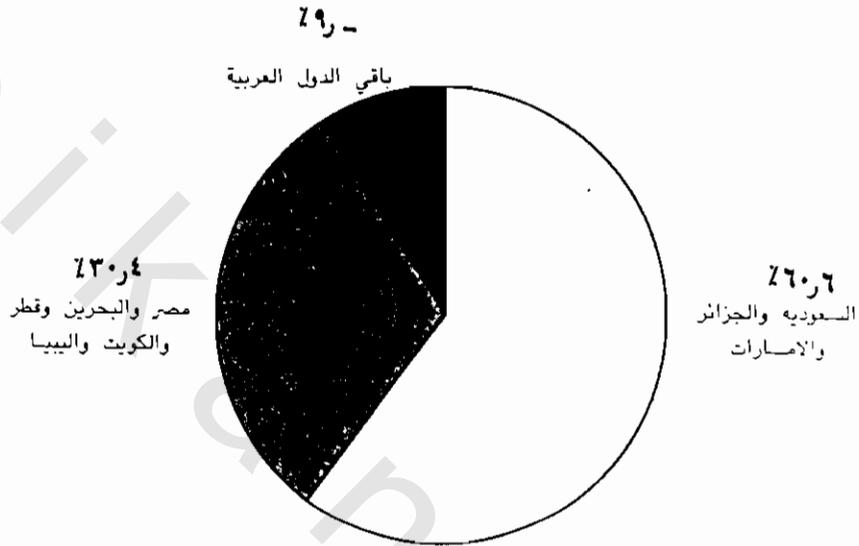
وتتباين حصص إستهلاك هذه المنتجات من إجمالي الطاقة المستخدمة بين دولة وأخرى . ففي الوقت الذى تصل فى بعضها إلى حوالي ١٠٠ ٪ مثل الأردن واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ، فإنها تقل عن ١٥ ٪ فى البعض الآخر مثل البحرين وقطر .

(ج) الغاز الطبيعي :

يمثل الغاز ثاني أهم مصادر الطاقة المستهلكة في الدول العربية ، حيث تشير الأرقام الأولية أن الكميات المستهلكة منه بلغت نحو ٦٢ مليون ط م ن في عام ١٩٨٧ أى بمعدل نمو سنوي يقارب ١١ ٪ للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ، وبحصة أخذة في التزايد على حساب تراجع حصة المنتجات الأخرى .

الشكل (٨ - ١)

توزيع إستهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية عام ١٩٨٧



وتتباين نسبة الإعتماد على الغاز الطبيعي من بلد لآخر ، وإن كان الإتجاه نحو زيادة درجة الإعتماد عليه هي السمة الغالبة لكافة الدول النفطية . وقد حد من التسارع في زيادة إستهلاكه بشكل أساسي إنخفاض مستويات إنتاج النفط الخام في الدول النفطية ، وذلك لأن أغلب الغاز الطبيعي في الدول العربية هو غاز مصاحب لإنتاج النفط الخام .

ويتركز إستخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء ، وهو القطاع الأكثر إستخداماً للطاقة والمتوقع إستمرار تناميته في المستقبل ، وخاصة من خلال مشروع ربط الدول العربية بشبكات نقل وتوزيع الغاز

الطبيعي

(د) الطاقة الكهربائية :

تعانى الطاقة الكهربائية من التذبذب الموسمي في هطول الأمطار ، ومستويات منسوب المياه في الأنهار المقامة عليها السدود . ولم يشكل الإستهلاك منها في السنوات الأخيرة أكثر من ٢ ٪ من إجمالي إستهلاك الطاقة ، بكمية لا تزيد عن ٤.٣ مليون ط م ن سنوياً ، الملحق جنول (٦٤ - ١) .

وتستحوذ مصر وحدها على أكثر من نصف إستهلاك الطاقة الكهربائية في الدول العربية في حين تتوزع الحصة المتبقية بين العراق وسورية والجزائر والمغرب والسودان وبدرجة أقل لبنان وتونس .

آفاق الطلب على النفط والطاقة :

تتأثر تقديرات الطلب على الطاقة في المستقبل بجملة من العوامل التي يمكن حصرها في الأوضاع الإقتصادية المتوقعة ، إلى جانب سياسات الدول المستهلكة تجاه إستخدام النفط ومصادر الطاقة الأخرى . وبالرغم من صعوبة التنبؤ بمثل هذه المتغيرات ، فإنه يمكن الإشارة بإيجاز شديد إلى أن مجمل التوقعات التي صدرت أخيراً تشير في مجموعها إلى إستمرار معدل النمو الإقتصادي العالمي حوالي ٣ ٪ خلال الأعوام القليلة القادمة . وفي ظل أسعار النفط الحالية فإن الزيادة في الطلب العالمي على النفط سوف تكون بحدود ١ - ٢ ٪ . وهذا يعادل أقل من مليون برميل يومياً . وسيعتمد مدى الإستقرار في السوق النفطية على نسبة الزيادة في الامدادات من خارج الأوك بالمقارنة مع الزيادة في الإستهلاك .

أما على مستوى الدول العربية فإن التوقعات الحالية تشير إلى أن إجمالي إستهلاك الطاقة في الوطن العربي سوف يستمر في التزايد ليصل إلى ٣٣٩ مليون ط م ن أو ما يعادل ٦.٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٠ أى بمعدل نمو سنوي يقارب ٤.٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ الملحق جنول (٦٥ - ١) .

الأسعار المحلية للطاقة في الدول العربية :

تختلف السياسات التسعيرية للطاقة المحلية بين بلد وآخر تبعاً لتوفر مصادر الطاقة المحلية ، ومستويات الدخل القومي . إذ بينما تقوم سياسات الدول المصدرة الرئيسية للنفط بصورة عامة على أساس الدعم المستمر للأسعار المحلية ، تقوم سياسة التسعير في الدول المصدرة الثانوية للنفط والدول المستوردة له إلى حد كبير على أساس التكلفة الحقيقية للطاقة ، والتي ترمى إلى تقليص دعم الأسعار المحلية تدريجياً للوصول بها إلى المستويات العالمية .

وتبين الملاحق من (٦٦ - ١) ، (٦٧ - ١) ، (٦٨ - ١) ، (٦٩ - ١) تطورات الأسعار المحلية للطاقة

في بعض الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ وعليه يمكن تقسيم هذه الدول إلى المجموعات التالية :

(أ) قطر ، وليبيا ، والكويت :

بقيت الأسعار المحلية فيها ثابتة لمختلف مصادر الطاقة ، وتتميز هذه الدول بالإنخفاض النسبي لأسعار الطاقة المحلية بمختلف أنواعها .

(ب) الأردن ، والبحرين ، والسعودية ، والعراق :

سجلت الأسعار المحلية للطاقة فيها إستقراراً منذ عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ وقد تراوحت الزيادة في الأسعار في هذه الدول قبل ذلك الحين بين ٧ ، ١٠٨ ٪ .

(ج) مصر :

اتسمت الأسعار المحلية فيها بالإستقرار لعدد كبير من منتجات الطاقة حتى نهاية عام ١٩٨٦ ثم إرتفعت في عام ١٩٨٧ لمختلف أنواع الوقود ، ما عدا غاز النفط المسال ، بنسب تراوح ما بين ٣٣ ، ١٠٨ ٪ .

(د) تونس ، وسورية والمغرب :

سجلت الأسعار المحلية للطاقة فيها إرتفاعاً يكاد يكون سنوياً حيث إرتفعت الأسعار خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ بمعدلات تراوحت ما بين ١٥ ، ٨٠ ٪ .

وتعتبر الإمارات الدولة الوحيدة التي بقيت فيها الأسعار المحلية للطاقة مستقرة حتى ١٩٨٥ ، ثم إنخفضت في عام ١٩٨٦ نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث إنخفضت الأسعار المحلية لمختلف أنواع الطاقة في عام ١٩٨٦ ما بين ١٣٩.٧ ٪ . وذلك نتيجة لكونها تتبع مبدأ التسعير وفقاً للأسعار العالمية للمنتجات النفطية في الأسواق المحلية .

تطورات مصادر الطاقة :

تأثر قطاع الطاقة في السنوات الأخيرة بعدم إستقرار أسعار النفط . وإنعكس إنخفاض الأسعار سلباً على نشاط الاستكشاف والإنتاج . غير أن الصناعة النفطية بدأت في التأقلم مع الأسعار الحالية للنفط . لذلك شهدت عمليات الحفر عام ١٩٨٧ زيادة في النشاط بالمقارنة بعام ١٩٨٦ ، فإرتفع عدد الحفارات العاملة ، واعدت الأنظار إلى المناطق الصعبة وخاصة المناطق المغمورة . وقد نتج ذلك عن قيام بعض الدول بتقديم شروط تشجيعية للعمل في أراضيها ، حيث أدخلت بعض التعديلات على نظام العقود لصالح الشركات ، مثل تخفيض نسب الضرائب وعائدات الملكية ، ورفع حصة الشركات من النفط المنتج ، وزيادة نسبة الإنتاج التي تأخذها الشركات لإسترداد نفقات الإستكشاف . وفيما يلي إستعراض لتطور إحتياطي وإنتاج النفط ومصادر الطاقة الأخرى في كل من الدول العربية والمجموعات الدولية الرئيسية .

النفط الخام :

(أ) تطور الإحتياطي :

بلغ الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام ٨٨٨ مليار برميل في نهاية عام ١٩٨٧ بزيادة ١٦٢ مليار برميل عما كان عليه في نهاية عام ١٩٨٦ وقد تحققت أهم الزيادات في الإمارات والعراق وإيران وفنزويلا الملحق جدول (٧١ - ١) .

ففي الدول العربية بلغ الإحتياطي المؤكد من النفط في نهاية عام ١٩٨٧ حوالي ٥٠٨ مليار برميل ، أي بزيادة ٩٢ مليار برميل عما كان عليه في عام ١٩٨٦ ويلاحظ أن إحتياطيات كل من البحرين وتونس وسوريا والكويت ومصر وعمان واليمن الشمالي لم يطرأ عليها أي زيادة ، في حين إنخفضت إحتياطيات كل من الجزائر وقطر وليبيا بنسب قليلة . أما الزيادات الكبيرة التي تحققت فكانت في كل من الإمارات والعراق . وقد نتجت هذه الزيادات عن إعادة تقييم الإحتياطيات المكتشفة بالإضافة إلى ما تحقق من إكتشافات جديدة في الأعوام القليلة الماضية .

ومن ناحية أخرى فقد أعلن عن إكتشافات نفطية في عدد آخر من الدول العربية أهمها السودان واليمن الجنوبي ، إلا أن الإحتياطيات المرتبطة بها لاتزال في طور الدراسة والتقييم .

كما تم الإعلان عن زيادة الإحتياطي في الدول النامية الأخرى . وبلغت هذه الزيادة حوالي ٧٥ مليار برميل عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٦ إختصت بها الدول النامية الأعضاء في أوبك . كما أعلن عدد آخر من دول هذه المجموعة عن إكتشافات تحققت خلال عام ١٩٨٧ ينتظر أن تؤثر على رصيد إحتياطياتها في المستقبل .

ومن جهة أخرى لم تحقق الدول الصناعية زيادة ملموسة في إحتياطياتها المؤكدة حيث وصلت إلى ٥٢ . ١ مليار برميل في نهاية عام ١٩٨٧ بينما كانت ٥١ مليار برميل في نهاية عام ١٩٨٦ . وقد إنخفضت إحتياطيات كل من كندا وبريطانيا ، وزادت إحتياطيات النرويج والولايات المتحدة .

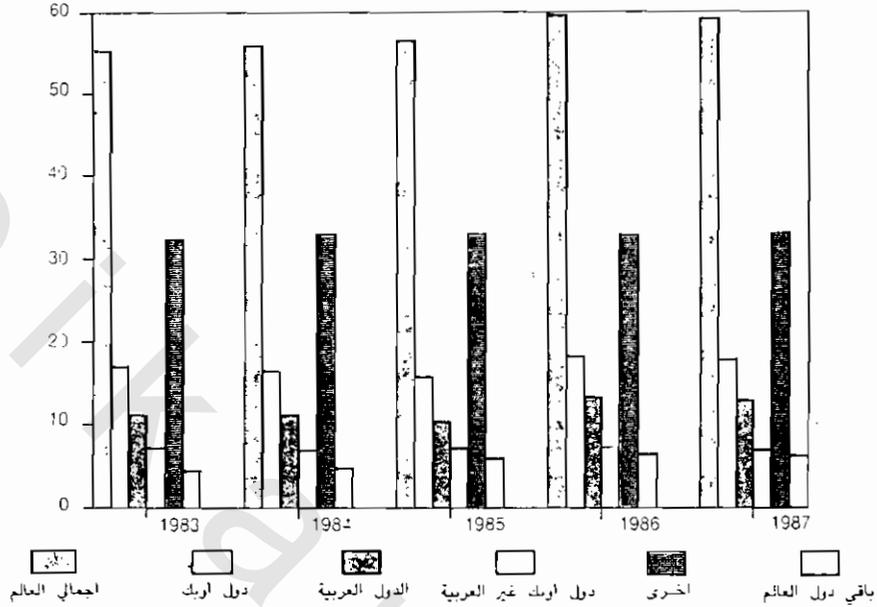
(ب) تطور الإنتاج :

إنخفض معدل إنتاج النفط في العالم خلال عام ١٩٨٧ بمقدار ٦٠٠ ألف برميل يومياً عن مستوى الإنتاج عام ١٩٨٦ الملحق (جدول ٧٢ - ١) ويعود معظم هذا التراجع إلى الإنخفاض في إنتاج الدول العربية والذي بلغ حوالي ٤٢٠ ألف برميل يومياً ، حيث إنخفضت معدلات الإنتاج في عدد من الدول مثل السعودية والكويت وليبيا ، بينما حققت كل من الإمارات والجزائر وسوريا والعراق ومصر وعمان زيادات في معدلات إنتاجها .

(الشكل ٩ - ١)

تطور إحتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً

(مليار برميل في نهاية كل عام)



المصدر : الملحق جدول (٧١ - ١) .

وكذلك إنخفض معدل إنتاج الدول النامية الأخرى بمقدار ١٧٠ ألف برميل يومياً عما كان عليه عام ١٩٨٦ إستجابة لسياسة دول أوبك في تحديد إنتاجها ، كما إنخفض إنتاج الدول الصناعية بحوالى ٢٥٠ ألف برميل يومياً وجاء هذا الإنخفاض بشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا . وكانت الدول الإشتراكية هي الوحيدة التي زاد إنتاجها بنحو ٢٢٠ ألف برميل يومياً .

♦ الغاز الطبيعي :

(أ) تطور الإحتياطي :

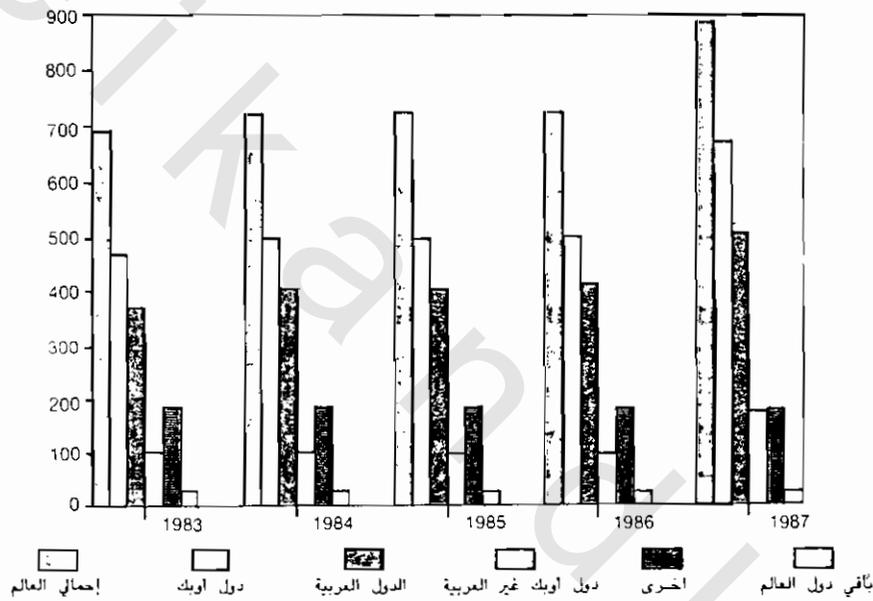
بلغ إحتياطي العالم من الغاز الطبيعي في نهاية عام ١٩٨٧ حوالى ١٠٨ ألف مليار متر مكعب . وهو تقريباً نفس الرقم المعلن في نهاية عام ١٩٨٦ كما هو مبين في الملحق جدول (٧٣ - ١) .

وزادت إحتياجات الدول العربية مجتمعة بمقدار ١٠١٦ مليار متر مكعب عما كانت عليه عام ١٩٨٦ ، نتيجة لزيادة إحتياجاتها من النفط الخام ، وتحقيق إكتشافات من الغاز الحر في العراق والإمارات . بينما بقيت إحتياجات كل من قطر وليبيا ومصر دون تغيير . وإنخفضت إحتياجات كل من البحرين وتونس والجزائر . ومن ناحية أعلن الأردن واليمن الشمالي والمغرب وعمان عن إكتشافات غازية جديدة ، إلا أنه لا تتوفر معلومات عن الكميات المكتشفة حيث لازالت تخضع لعمليات التقييم .

(الشكل ١٠ - ١)

تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً

(مليون ب / ي)



المصدر : الملحق جدول (٧٢ - ١) في الملحق الجدول (٧٤ - ١)

أما إحتياجات الدول الصناعية فقد تراجعت في عام ١٩٨٧ بحوالي ٢٥٨ مليار متر مكعب عما كانت عليه في العام السابق ، نتيجة إنخفاض إحتياجات كل من بريطانيا وهولندا . كذلك تراجعت إحتياجات الدول الإشتراكية حيث إنخفضت إحتياجات الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بمقدار ٢٨٥٠ مليار متر مكعب ، وهي أكبر المصدر : الملحق جدول (٧٢ - ١)

من الزيادة التي تحققت في إحتياطي الصين . وزادت إحتياطيات باقي دول العالم بحوالي ٢٠٠٠ مليار متر مكعب في عام ١٩٨٧ وجاءت هذه الزيادة من مختلف المناطق حيث توسعت في السنوات الأخيرة عمليات البحث والتنقيب في أراضي تلك الدول

(ب) تطور الإنتاج :

بلغ إنتاج الغاز في العالم ٢١٩٤ مليار متر مكعب في عام ١٩٨٧ ، أى بزيادة مقدارها ١٤٠ مليار متر مكعب عما كان عليه عام ١٩٨٦ ، كما هو مبين في الملحق الجدول (٧٤ - ١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية إنخفض بحوالي (٥ ٪) عام ١٩٨٧ عما كان عليه عام ١٩٨٦ ويعود ذلك جزئياً إلى تراجع إنتاج النفط الخام في كل من الجزائر والسعودية وليبيا

وقد حقق الإنتاج زيادات في جميع المناطق الأخرى في العالم ، وخاصة في الدول الإشتراكية والدول النامية غير العربية

الفحم الحجري :

شهدت إحتياطيات الفحم الحجري المؤكدة في العالم بعض الزيادات في السنوات الأخيرة ، حيث بلغت ١٠١٧ ٧ مليار طن في نهاية ١٩٨٦ وتحققت معظم هذه الزيادة في الصين ، حيث إرتفع الإحتياطي فيها إلى ١٧٠ مليار طن . وتتوزع إحتياطيات الفحم الحجري في دول العالم الغربي والدول الإشتراكية بنسبة ٣٦ - ٤٨ ٪ على التوالي ، ملحق جدول (٧٥ - ١) .

أما على المستوى العربي ، فلم يطرأ تغير يذكر على الإحتياطيات المؤكدة ، والتي تتوزع بين ثلاثة أحواض هي حوض جرادة في المغرب (٣٦ مليون طن) ، وحوض عبادلة في الجزائر (٢٠ مليون طن) ، وحوض المغارة في سيناء مصر (٢٥٠٥ مليون طن) ، بالإضافة إلى بعض الإحتياطيات المكتشفة حديثاً خاصة في السعودية ، والتي لا تزال قيد التقييم .

ولا تتوفر أرقام دقيقة عن إنتاج الفحم في عام ١٩٨٧ إلا أن الأرقام المنشورة عن الإنتاج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ تشير بشكل عام إلى المحافظة على المعدلات التي كانت سائدة في ١٩٨٦ بإستثناء زيادة بسيطة في إنتاج استراليا

ويقتصر الإنتاج في الوطن العربي حالياً على منجم جرادة بالمغرب ، الذي أنتج عام ١٩٨٦ حوالي ٧٧٥ ألف طن ، ويتوقع أن يرتفع ذلك حوالي مليون طن في عام ١٩٩٠ . كما يتوقع بدء الإنتاج من حوض عبادلة في

الجزائر في عام ١٩٩٠ أيضاً ، بينما يتم حالياً تجهيز منجم المغارة شمال سيناء في مصر ، حيث يتوقع أن يصل إنتاجه عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦٠٠ ألف طن .

الطاقة النووية :

لازال إستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في إزدياد مستمر كما هو مبين في الملاحق جدول (٧٧ - ١) و (٧٨ - ١) بالرغم من أن عام ١٩٨٦ شهد حادث مفاعل تشرنوبل المأساوى . ويشكل عام فإنه من المتوقع إستمرار النمو في إستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، وزيادة حصتها في هذا المجال بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى .

أما في الوطن العربي فإن الدراسات مستمرة في سوريا والعراق لتحديد مواقع المفاعلات النووية المزمع إنشاؤها ، كما يخطط المغرب لتشغيل الوحدة الأولى عام ٢٠٠٥ وهناك إهتمام بإدخال الطاقة النووية إلى بلدان عربية أخرى . وفي جميع الأحوال فإنه لا يتوقع أن يبدأ تشغيل أى مفاعل في الوطن العربي قبل عدة سنوات .

الطاقة الكهرمائية :

تشير البيانات الأولية إلى أن إستهلاك الطاقة الكهرمائية في العالم قد إرتفع من ٥١٩ مليون طن نطف مكافئ عام ١٩٨٦ إلى ٥٣٠ مليون طن نطف مكافئ عام ١٩٨٧ أى بزيادة قدرها ٢ ٪ . وقد أتت هذه الزيادة من مختلف بول العالم وبخاصة الدول الإشتراكية .

الأنواع الأخرى من الطاقة :

تتلخص المصادر الأخرى للطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، وطاقة المادة العضوية ، والحرارة الجوفية ، وغيرها . ولم تشهد هذه المصادر تطوراً ملحوظاً خلال عام ١٩٨٧ . ويعود ذلك إلى الفترة الزمنية التي تحتاجها دراسات التطوير والتجارب الميدانية . كما يعود إلى تراجع الإستثمارات في هذه الأنواع نظراً لإنخفاض أسعار النفط والغاز ، وزيادة إحتياجاتهما

إنعكاسات السوق النفطية على الدول العربية :

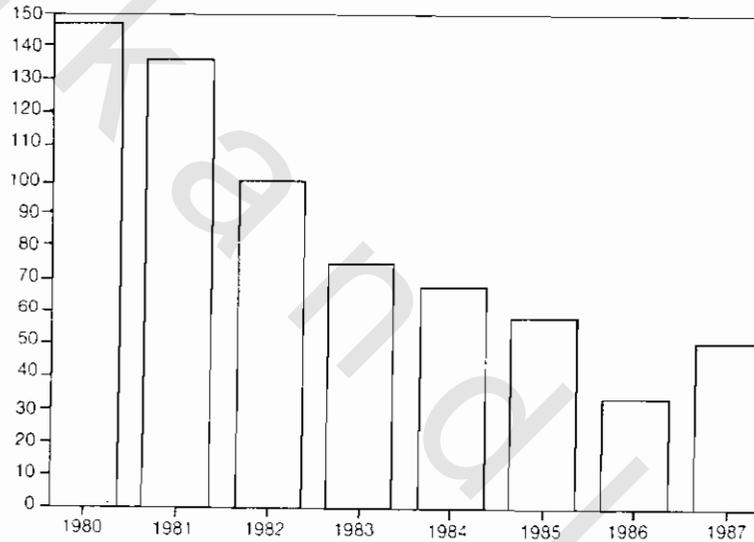
تحمل التوقعات ، التي تشير إلى أن السوق النفطية لن تشهد تحسناً ملموساً في السنوات القليلة المقبلة ، في طياتها إنعكاسات خطيرة على الدول العربية التي لاتزال تعاني من الإنخفاض المتواصل في إيراداتها النفطية ، والتي بلغت في عام ١٩٨٧ حوالي ٥١ ٪ فقط مما كانت عليه قبل خمس سنوات ، الشكل (١١ - ١) .

ولهذه المقارنة العديد من الدلالات فقد كان عام ١٩٨٠ يمثل نهاية فترة إرتفعت فيها الإيرادات النفطية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل . وكانت التوقعات آنذاك تشير إلى إستمرار المستويات العالية من الدخل ، وأن أى إنخفاض سيكون مؤقتاً . وقد شجع على هذا الإعتقاد ما حدث في أوائل العقود الثلاثة الماضية ، ففي أوائل الخمسينات زادت الإيرادات نتيجة لإرتفاع حصة الحكومة لكل برميل من النفط بعد تطبيق ما يسمى بمنافسة الأرباح ، الذى تزامن مع التوسع الكبير فى إنتاج النفط العربى . وفى بداية الستينيات إستمرت الزيادة فى الصادرات العربية إثر الإكتشافات الهامة فى ليبيا والجزائر ، فى الوقت الذى إستقر فيه دخل الحكومات من البرميل عقب تأسيس منظمة أوبك

(الشكل ١١ - ١)

تطور الإيرادات النفطية للدول العربية

(١٩٨٢ = ١٠٠)



وتميز مطلع السبعينات بزيادة ملموسة فى الطلب العالمى على النفط العربى ، وما تلا ذلك من رفع للأسعار ولذلك فلم يكن مستغرباً أن يسود الإعتقاد بأن الإنخفاض فى الإيرادات النفطية لم يكن سوى حدث عابر . ستعقبه فترة من الإنتعاش النفطى .

المصدر : الملحق جدول (٦٠ - ١)

وقد أدى التدهور الحاد في الإيرادات النفطية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي ، الذي ما يزال يمثل المحرك الأساسي لعملية التنمية في الدول العربية ، خاصة وأن المصادر البديلة للإيرادات الحكومية لاتزال ضئيلة نسبياً . كما أن التوسع الكبير في الإستثمارات خلال عقد السبعينات لم يتبعه زيادة معالحة في الدخل المتولد عن المصادر غير النفطية ، نظراً لأن الكثير منها كان موجهاً لتوسيع البنية الأساسية وخاصة المواصلات والتعليم والصحة والإنشاءات العامة ، التي تشكل بحد ذاتها ركائز أساسية لعملية النهوض الإقتصادي ، إلا أن مردودها الإقتصادي غير مباشر ، ولا يتحقق إلا بعد فترة طويلة . كما أن البنية الأساسية تستلزم إنفاقاً مستمراً لصيانتها وتوفير المدخلات الأساسية لتشغيلها ، بالإضافة إلى ما يتطلبه بعضها من توسع مستمر ، مثل مرافق الصحة والتعليم ، للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان .

الطلب على النفط وأسعاره

خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠

إن دراسة المدلولات الإقتصادية للتغيرات في الطلب على النفط العربي تتطلب رصداً (تنبؤاً) للإتجاهات المرجحة في السنوات المقبلة . وهناك الكثير من تقديرات الطلب على الطاقة والنفط للسنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥ والعام ٢٠٠٠ لكن السجل الخاص بأعمال الرصد التي قام بها راصدو الشئون النفطية كان سيئاً جداً في السنوات العشرين الماضية (خصوصاً عندما يتطرقون إلى مسألة الطلب) حتى إننا لا نشعر بالكثير من الثقة إزاء تقديراتهم الأخيرة .

وسوف نعتمد كمنطلق سلوك الإستهلاك الإجمالي للطاقة الأولية في العالم خارج إقتصاديات التخطيط المركزي^(١) في بداية هذا العقد . فبمليارات الأطنان المعادلة للنفط ، كان إستهلاك الطاقة كالتالي :

السنة	إستهلاك الطاقة الأولية (مليون طن معادلة للنفط)
١٩٧٩	٤٧٦٩
١٩٨٠	٤٦٩٥
١٩٨١	٤٦٤٢
١٩٨٢	٤٥٧٣
١٩٨٣	٤٥٦٨

(١) تعبير يقصد به دول المنظومة الإشتراكية ، وهو شائع الإستعمال في أدبيات الأمم المتحدة .

لقد كان هنالك إنخفاض بارز خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ، على نقيض السنوات السابقة ، عندما كان النمو ، مع إستثناءات نادرة ، ظاهرة مميزة . فخلال ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ، تراجع إستهلاك الطاقة الأولية بنسبة ٤.٢٥ ٪ تقريباً ، لكنه من الملاحظ أن معدل التراجع مال إلى التناقض بعد بداية حادة في عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . ويعتقد العديد من المراقبين أن الإتجاه التنازلي في إستهلاك الطاقة الأولية قد بلغ منتهاه .

دعونا الآن ندرس توقعات (١) نمو إستهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ من خلال ثلاث دراسات مستقلة وإحتوت الأولى على تقديرات مرتفعة ومنخفضة للطلب في منطقة منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي . وكانت معدلات نمو إستهلاك الطاقة الأولية كالتالي :

حالة الطلب	١٩٨٥ - ١٩٩٠ (%)	١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (%)
طلب مرتفع	٢.٣	٢.٧
طلب منخفض	١.٧	١.٨

ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي / وكالة الطاقة الدولية هي أكثر حذراً في إسقاطاتها (تقديراتها) لإستهلاك الطاقة الأولية في الدول النامية (دول الأوبك وغير الأوبك) وتعترف بوجود قدر غير قليل من عدم اليقين . وقد حددت تقديراتها للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ المعدلات المحتملة للنمو في نطاق ٤.٩ - ٥.٧ ٪ سنوياً في البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك . وبالنسبة لبلدان الأوبك فقد كانت تقديراتهم بين ٥.٩ - ٧.٣ ٪ سنوياً للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، و ٥.٥ - ٥.٩ ٪ للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ . وعلى إفتراض أن الأوزان النسبية لبلدان الأوبك والبلدان غير الأعضاء في الأوبك في إستهلاك الطاقة هي في حدود ٠.٣ و ٠.٧ ، فإن ذلك يعطينا معدلات النمو التالية بالنسبة للعالم الثالث ككل .

١٩٨٥ - ١٩٨٠	١٩٩٠ - ١٩٨٥	١٩٩٠ - ٢٠٠٠	
٥.٦ - ٦.٧	٥.٢ - ٦.٢	٥.١ - ٥.٧	العالم الثالث

وبما أن المعلومات الفعلية عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ متوفرة الآن ، فإننا نستطيع أن نقدم مبدئياً صحة التقديرات بالنسبة للمرحلة الأولى . ويبدو أن معدل النمو الفعلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ كان

(١) توقعات الطاقة العالمية - منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي / وكالة الطاقة الدولية - ١٩٨٢ - (الدراسة الأولى)

- الدراسة الثانية لشركة نفطية كبرى (١٩٨٣)

- الدراسة الثالثة مؤسسة إستشارية كبرى مستقلة . (١٩٨٤) .

في حدود ٣.٤ إلى ٣.٥ / سنوياً ، وهو أقل بكثير من التقديرات التي تراوحت بين ٥.٦ و ٦.٧ / للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، وبما أنه من المشكوك فيه أن يعوض النمو خلال ١٩٨٤ - ١٩٨٥ هذا الفارق الكبير جداً فإننا نستطيع أن نستنتج أن تقديرات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي / وكالة الطاقة الدولية بالنسبة للعالم الثالث كانت متفائلة إلى حد بعيد

وقد حددت دراسة أخرى أنجزت عام ١٩٨٣ أن معدل النمو في إستهلاك الطاقة الأولية بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٠ بمعدل ٢.٣ / سنوياً في العالم خارج الإقتصاديات ذات التخطيط المركزي . هذا في حين أن تقديرات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي / وكالة الطاقة الدولية في حالة الطلب المنخفض كانت ١.٧ - ١.٨ / في بلدان منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي ، وكان متوسط تقديراتها بين ٥.٤ - ٥.٧ / بالنسبة للعالم الثالث . وكان المتوسط الموزون للعالم خارج إقتصاديات التخطيط المركزي في حدود ٢.٥ - ٢.٧ / . وحتى في حالة الطلب المنخفض التي قدمتها ، كانت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي / وكالة الطاقة الدولية أكثر تفاؤلاً من الدراسة الأخرى . (الثانية)

أما الدراسة الثالثة التي قدمتها مؤسسة إستشارات نولية مستقلة (١٩٨٤) حددت معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ بمعدل ٢.٢ / سنوياً . وهذه التقديرات قريبة من تلك التي قدمتها الدراسة الثانية مع إنها كانت أقل قليلاً . ومن الواضح أن عمليات الرصد الأكثر حداثة هي أكثر تشاؤماً من سابقتها . وتقديرنا الشخصي هو أن المجال المحتمل لمعدلات النمو المستقبلي لإستهلاك الطاقة الأولية هو بين ٢.٠ - ٢.٤ / سنوياً . وهذه المعدلات المتوسطة قد تخفى على أي حال تقلبات مهمة قصيرة المدى والتي من المرجح أن تحدث خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ .

إن إسقاطات وتقديرات إستهلاك الطاقة الأولية هي مجرد خطوة أولى نحو رصد الطلب على نפט الأوبك والعرب . وتقدر منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي / وكالة الطاقة عرض الأوبك من النفط كالتالي (مليون برميل / يومياً) :

٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٥	
٢٨ - ٢٤	٢٩ - ٢٧	٢٦ - ٢٣	عرض الأوبك الطلب على الأوبك
٤٩ - ٣٣	٣٣ - ٢٧	٢٦ - ٢٣	

ولا شك في أن هذه التوقعات قد أصبحت غير واقعية بالنسبة لعام ١٩٨٥ ، حيث إن إنتاج الأوبك في ظل أفضل الشروط لا يحتمل أن يتجاوز ١٨ - ١٩ مليون برميل يومياً خلال هذا العام . ولذلك يبدو أن تقديرات منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي / وكالة الطاقة الدولية يجب أن تستبعد بالرغم من الثقة بوضعها .

وتتوقع الشركة النفطية الكبرى (الدراسة الثانية) التي ذكرت آنفاً أن يزداد إنتاج النفط الخام (العالم الحر) إلى ٤٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٠ وإلى ٤٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ . ويتوقع أن يكون إنتاج الأوبك كالتالي :

٢٠٠٠ - ١٩٩٥	١٩٩٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٨٥	
٢٧ - ٢٥	٢٣ - ٢١	٢١ - ٢٠	عرض الأوبك
٢٧	٢٣ - ٢١	٢١ - ٢٠	الطلب على نفط الأوبك

إما الرصد الذي قدمته المؤسسة الإستشارية الدولية الدراسة الثالثة فهو قريب جداً من تقديرات الشركة النفطية . وهذه التقديرات أعلى بقليل بالنسبة لفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ولكنها تلتقي معها في عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن يصل عرض الأوبك ، حسب المؤسسة الاستشارية إلى ٢٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٠ - و ٢٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ و ٢٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ .

وإذا أخذنا بالرصدتين الأخيرين (الشركة النفطية والمؤسسة الإستشارية) كونهما أكثر اقتناعاً . كصورة عن الإتجاهات المستقبلية ، فإننا نقدر أن يكون إنتاج النفط الخام للأعضاء العرب في الأوبك في الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ كالتالي :

جدول رقم (١٠ - ١)

إنتاج النفط الخام المتوقع للبلدان العربية الأعضاء في الأوبك ، ١٩٨٥ - ٢٠٠٠
(مليون برميل / يومياً)

٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٥	البلد
١.٨٠	١.٢٥	١.١٠	الإمارات العربية المتحدة
٠.٦٠	٠.٧٠	٠.٧٠	الجزائر
١.٥٠	١.١٥	١.١٠	الجمهورية العربية الليبية
٨.٠٠	٤.٧٠	٤.٧٠	السعودية
٤.٠٠	٢.٧٥	١.٧٠ (*)	العراق
٠.١٥	٠.٣٠		قطر
١.٥٠	١.١٥	٠.٣٠	الكويت
١٧.٥٥	١٢.٠٠	١٠.٦٠	الإجمالي
٢٧.٠٠	٢١.٠٠	١٨.٥٠	اجمالي الأوبك

(*) يشمل إنتاج الكويت والسعودية نيابة عن العراق .

ويبين هذا زيادات قليلة في الإنتاج العربي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ وإرتفاعاً أكثر أهمية مع نهاية التسعينات ، ومع ذلك ، فإن إنتاج النفط العربي سوف يصل إلى مستوى ١٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ ، وهو المستوى الذي إعتد سابقاً كمنطلق لتقويم التغييرات .

ويفترض رصدنا لأسعار النفط ، بأسعار دولار ١٩٨٥ الثابتة ، عدم حصول إرتفاع حتى عام ١٩٩٢ . وفي الواقع فإن الأسعار الحقيقية ربما تنخفض بين الفترة ١٩٨٥ و ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ومن ثم تتحسن عام ١٩٩٢ لتعود إلى مستواها في عام ١٩٨٥ . وبعد عام ١٩٩٢ فقد ترتفع أسعار النفط بصورة ملحوظة لتصل إلى ٤٠ - ٤٥ دولاراً (بأسعار ١٩٨٥ الثابتة) مع حلول عام ٢٠٠٠ .

إما صورة عائدات النفط فستكون كما يبينها الجدول رقم (١١ - ١) .

وهذا الرصيد يشير إلى عدم عودة عائدات نفط الأعضاء العرب في الأوبك إلى المستوى الأساسي الذي كان ١٧٢ مليار دولار (والذي يجب أن يرتفع إلى ٢١٥ مليار دولار لكي يحافظ على القيمة المقابلة للعائدات بدولارات ١٩٨٥ الثابتة) قبل وقت متأخر جداً من التسعينات . وفي غضون ذلك فقد تتراجع العائدات كثيراً إلى ما بون نسبة ٤٠ ٪ من هذه القيمة الأساسية قبل أن تسجل تحسناً بطيئاً .

ومن الممكن الآن طرح الإنخفاض في العائدات بشمولية أكثر . فالإنخفاض يبدأ عام ١٩٨٢ ويتوقع أن يبلغ منتهاه عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، لكن التحسن الصعودي اللاحق سيمتد على مدى عشر سنوات . وفي عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ فقط ستتحسن العائدات لتبلغ المستوى الأساسي . ولذلك فإن الفترة المتوقعة لـ « أزمة العائدات » هي بالتالي طويلة جداً ، وتقدر منذ بدايتها وحتى النهاية بـ ١٦ - ١٧ عاماً .

جدول رقم (١١ - ١)

العوائد المتوقعة للبلدان العربية الأعضاء في الأوبك

٢٠٠٠	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٥	
١٧.٥٥	١٣.٥٠	١٢.٠٠	١١.٠٠	١٠.٦٠	الإنتاج (مليون برميل/يومياً)
٢.٠٠	١.٤٦	١.٣٥	١.٢٧	١.١٦	الإستهلاك الداخلي (مليون برميل/يومياً)
١٥.٥٥	١٢.٠٤	١٠.٦٥	٩.٧٣	٩.٤٤	الصادرات (مليون برميل/يومياً)
٤٠.٠٠	٢٧.٥	٢٦.٠	٢٥.٠	٢٧.٥	الأسعار (دولار / برميل)
٢٢٧.٠	١٢٠.٨	١٠١.٠	٨٨.٨	٩٤.٧٥	العائدات الإجمالية (مليار دولار)

ففي عام ١٩٨٢ ، كان الإنخفاض في العائدات مؤلماً لكنه لم يكن مأساوياً ، وكان التوقع السائد هو أن الأزمة ستأخذ طابعاً إيجابياً ولكن بصورة مؤقتة . إما اليوم فمن الصعب أن نرى الحاشية الفضية . للسحابة إذ أنه تبين أن الهزة كانت عميقة وإن أثارها ، كما هو متوقع ، ستبقى ماثلة لفترة طويلة من الزمن .

وترتكز نظرية « الحاشية الفضية » ^(١) على محورين ، بالرغم من أن معظم القائلين بها يختارون عادة أحد المحورين ولكنهم نادراً ما يأخذون بالآخرين معاً .

المحور الأول : وهو يركز على مسألة النضوب السريع لإحتياطيات النفط . وسيتمكن الإنخفاض من الطلب على النفط (الإنخفاض في العائدات هو نتيجة حتمية له بكل بساطة) البلدان العربية من الحفاظ على مواردها الطبيعية ومن الإقتراب بمعدلات الإستخراج من المسار الأمثل .

(١) التوقعات المتفائلة (Silver Lining) .

وعلى أى حال ، فإن الغاية من وراء المحافظة على الموارد هي إنها يجب أن تكون قضية سياسية واضحة تجاه واقع البلدان المنتجة ، وليس نتيجة لقوى أجنبية لا تملك هذه البلدان سيطرة عليها . وإحتمال أن تحدد هذه القوى الخارجية معدلات إنتاج قريبة من المستويات التي ترغب بها البلدان المصدرة للنفط (مع الأخذ بعين الإعتبار حجم إحتياجاتها ، وإتساع أفق تنميتها وغيرها من القيود المرتبطة بها) هو إحتمال معوم تماماً . وقد رأينا أن منتجي النفط العرب دفعوا إلى إنتاج كميات أكبر بكثير من الأحجام التي كانوا يفضلونها في الستينات والسبعينات . كما ويبدو أن مسار الإنتاج المتوقع خلال ثورة ما بعد ١٩٨١ وحتى أواخر التسعينات سيكون في بعض الأوقات أدنى بكثير من المستويات المرغوبة .

ومن الصعب أن نكون أكثر دقة في هذه المسألة لأن بلدان قليلة جداً تضع نصب أعينها أهدافاً محددة بوضوح إزاء مسألة النضوب . والكويت هي الإستثناء البارز الوحيد نظراً لتوفر بيانات رسمية (١٩٨٠) تؤكد أن الهدف الذي تسعى له الحكومة هو التوصل إلى نسبة للإحتياطي / الإنتاج تعادل مائة عام (أى أن يكفى الإحتياطي للاستمرار في الإنتاج مائة عام) . إما آراء السعودية المعلنة في هذا الصدد فهي أقل وضوحاً ، بالرغم من القرار الذي إتخذه في أواخر السبعينات بتحديد الحد الأقصى المباح للإنتاج بـ ٨.٥ مليون برميل يومياً ، وهو القرار الذي يمكن إعتباره دليلاً على وجود سياسة مطلقة إزاء النضوب .

وإستنتاجنا هو أن الإنخفاض في الطلب العالمي على النفط العربي لم يشكل بعد ، بالرغم من إنه يتضمن بالضرورة محافظة أكبر للموارد ، عاملاً مساهماً في معالجة مسألة النضوب . فالأوبك - وهذا يعنى أعضائها العرب - لا تزال تؤدي دور المورد الرصيد ، وهو الدور الذي يمنعها ، وبشكل فعال ، من إختيار وإعتماد معدلات الإستخراج التي تناسبها .

المحور الثاني : الذي يشكل دعامة لمقولة « الحاشية الفضية » هو أن الزيادة المفاجئة في الثروة

النفطية سببت إنفاقاً عقيماً ، والكثير من التدخلات الشخصية في قضايا السياسة الإقتصادية ، وعدم إستقرار التوقعات وتوترات إجتماعية وهذا التراجع في العائدات يمكن إنتهازه كفرصة لتحسين الإدارة الإقتصادية للبلدان المصدرة للنفط ولتوجيه التنمية الإقتصادية في مسار فعال .

وهناك الكثير من الإقناع في هذه المقولة لكن أهميتها تتأثر بعدد من المحاذير لسوء الحظ فمن الصحيح أن الزيادة المفاجئة في الثروة النفطية في السبعينات تسبب بمشاكل وتوترات قللت من إيجابياتها الظاهرة . ولكنه بصراحة فإن المنفعة المباشرة لهذا الثراء كانت الزيادة في الاستثمار والإستهلاك . ومقولة المنفعة في الاقتصاد هي أن هدف التنمية هو رفع مستوى الإستهلاك الحالي (عبر نمو الدخل) والمستويات المتوقعة للإستهلاك المستقبلي (عبر الاستثمار) . وهناك مقولة أكثر حداثة تركز على ناحيتين في التنمية :

١ - التغييرات النوعية والبنوية في الإقتصاد

٢ - تعزيز القدرة على متابعة النمو الإقتصادي على المدى الطويل . وهاتان الناحيتان ترتبط الواحدة منهما بالأخرى بالطبع لأن القدرة على متابعة النمو تعتمد كثيراً على التغيير الجذري البنوي في الإقتصاد النفطي

وقد كان من الصعب إستيعاب الزيادة المفاجئة في الثروة النفطية في السبعينات على الفور . وقد سببت هذه الزيادة بعض المشاكل القصيرة الأمد التي أخذت شكل التضخم ، ومصاعب النقل ، والمضاربات على الأراضي . الخ ، والتي أمكن التغلب عليها لحسن الحظ خلال سنوات قليلة . ولكنها ، سببت مزيداً من المشاكل الأساسية التي تبين أنه من الصعب معالجتها

المشكلة الأولى : كانت الاستثمار الهائل في مشاريع عقيمة . وهذه المشاريع لا تشمل فقط

المشاريع التي تنفذ لأغراض معنوية أو لخدمة أهداف الإستهلاك المظهري . وقد إزداد الهدر لأن سلطات التخطيط وغيرها من هيئات صنع القرار لم تجد الوقت والموارد اللازمين لدراسة إقتصاديات المشروع ولكي تتأكد من أن الاستثمارات ستعود بمعدل إيجابي من العوائد .

والقول بأنه ليس من الضروري أن يشكل الإنخفاض في عائدات النفط خسارة معادلة بالنسبة للإقتصاد ، يأخذ بعين الإعتبار الإنفاق على هذه المشاريع غير الإقتصادية . وإذا كان قسم من العائدات قد هدر على أي حال ، فإن تأثير الإنخفاض في الدخل النفطي (طالما أن الإنخفاض هذا هو في الكمية وليس في الأسعار) ليس سلبياً . على العكس ، فمن الأفضل إبقاء النفط الإضافي في الأرض بدلاً من مبادلته بمشاريع عقيمة قد تستنزف الموارد بعيداً عن الإقتصاد عوضاً عن أن تخلق دخلاً .

المشكلة الثانية : كان إنفاق الحكومات الحالي غير المجدي . وربما يشمل هذا الإنفاق الزائد

على الدفاع ، كما حدث في إيران خلال السبعينات ؛ والتوسع غير الضروري في التوظيف الحكومي ؛ ودفع عمولات ضخمة لعملاء الصفقات ؛ وشراء الأراضي بأسعار متضخمة لإعادة بيعها فيما بعد بأسعار أدنى ؛ ونفقات الدعم الكبيرة لنشاطات مختلفة تشمل القروض الحرة ... الخ ، وكانت الحكومات تدفع أيضاً إلى تمويل برامج للمساعدات الخارجية بطريقة ضخمة ، وتزيد كثيراً عن المستويات التي يمكن أن تبررها المصلحة الوطنية .

ومرة أخرى، يمكن إعتبار الإنخفاض في عائدات النفط والذي سيدفع بالحكومات إلى وقف هذه النفقات أمراً إيجابياً . فمن الأفضل أن يحافظ على النفط الإضافي على أن يذهب هدرأ في نفقات عديمة الجدوى .

المشكلة الثالثة : هي أن الثروة النفطية منعت الحكومات من اعتماد سياسات إقتصادية متينة في قضايا معينة كالنظام الضريبي ، وتحديد أسعار الطاقة والغذاء ، ومعدلات الفائدة ... الخ وتستدعي السياسات الإقتصادية الجيدة تحديد أسعار السلع بتكلفة الحصول عليها بهدف تجنب هدر الموارد في غير مكانها . إذ أن معظم البلدان المصدرة للنفط تسعر النفط والغاز والطاقة الكهربائية في الإقتصاد المحلي بجزء قليل من التكلفة الحقيقية للحصول عليها ، فتشجع بذلك على الإستهلاك العقيم بنسب مرتفعة . وتتسع هذه السياسة بعض الأحيان لتشمل السلع الغذائية الرئيسية والمياه . والميررات التي تقدم عادة والتي تربط بين الرخاء الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل هي ميررات غير صالحة ، وسياسة الأسعار ليست الأداة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف . والنهج الصحيح هو في السماح للأسعار بتأدية دورها بكفاية وفعالية في تخصيص الموارد ، وإستخدام الضرائب والدعم بهدف توزيع الدخل أو الثروة وغير ذلك من الأهداف الاجتماعية .

وإذا كان الإنخفاض في عائدات النفط يجبر الحكومات على إعادة النظر في سياسات أسعارها وتطبيق نظام ضرائبي يتيح تطوير إدارة مالية (غير موجودة حتى الآن) ، فباستطاعة المرء حينها أن يقول بأن للسحابة حاشية فضية . مثل هذه الإصلاحات ضرورية لتحقيق خطوات التنمية على المدى الطويل .

المشكلة الرابعة : هي أن الإزدياد المفاجيء في عائدات النفط والإرتفاع المرافق له في النفقات

قد سبب تغيرات إجتماعية سريعة إلى درجة تقييد قدرة المجتمع على الإستيعاب والتكيف . وشملت هذه التغييرات حدوث هجرة داخلية بمعدل سريع من الريف إلى المدن ، إضافة إلى التدفق الهائل للعمال الأجانب وقد غير هذا من المواقف تجاه العمل والتعليم وإمتلاك الثروة وعرض للتوتر العلاقات العائلية والاجتماعية . وقد يوفر الإنخفاض في عائدات النفط مجالاً لالتقاط الأنفاس ، لأنه يبطيء بالضرورة سرعة نمو الدخل ، مما يتيح للمجتمع الوقت الذي يحتاجه لإستيعاب التغيرات الثورية التي حدثت في السبعينات .

المشكلة الخامسة : هي أن إنفجار أسعار النفط في العقد الماضي أدى إلى توقع إستمرار نمو

الدخل بمعدلات مرتفعة جداً لا يمكن تليبيتها على الإطلاق . وقد شوهدت هذه التوقعات التكهنات بالإحتمالات المستقبلية وشجعت الفهم غير العقلاني لما يمكن للإقتصاد النفطي - نظراً لتخلف بنيته وفقدانه للموارد غير النفطية - أن يحققه . وفي هذا الإطار يشكل إنخفاض عائدات النفط تجربة واقعية قد تقلل من التوقعات وتتركز التكهنات على الإحتمالات العقلانية للتنمية الاقتصادية في المستقبل . وقد يكون العلاج صعباً لكنه ضروري ، بالنظر إلى الأخطار المترتبة على الإبقاء على التوقعات الكثيرة التي لا يمكن تحقيقها أو إشباعها إطلاقاً .

وكما ذكر آنفاً ، فإن إتباع هذا النمط من التفكير حسناً كثيرة ، ومع ذلك لا تزال بعض المحاذير واردة أولاً ، علينا إلا نتوقع أن يساعد الإنخفاض في العائدات الحكومات على وقف جميع الإستثمارات غير المجدية والنفقات الجارية المبددة . ولا شك في أنه سيتم تحقيق بعض التقدم على هذه الجبهة ، ولكن قد نواجه

مصاعب جمة في الطريق نحو التحسينات . ومع أن الإستثمارات ستتخفف ، إلا إنه ليس هناك ما يضمن أن تستمر جميع المشاريع الجيدة ، وأن يتم نبذ جميع المشاريع غير الإقتصادية . ومثل هذه النتيجة إستدعت تحسينات مهمة في عملية صنع القرار الإقتصادي ، لكن الإنخفاض في العائدات الذي يقيد الأموال لا يغير بالضرورة في المقدرة العملية للمخططين والسلطات الأخرى المختصة وكثيراً ما كانت المشاريع الفاشلة تنفذ إستجابة لضغوط مجموعات نافذة لها مصالح حيوية في المشاريع . هذه المجموعات ستستمر في ممارسة نفوذها وتضغط لتحقيق بعض مشاريعها المفضلة برغم إنخفاض العائدات .

وكذلك ستجد حكومات عربية كثيرة صعوية في تخفيض نفقات الدفاع نظراً للنزاع العربي - الإسرائيلي الذي طال امده . يضاف إلى ذلك أن معظم المساعدات العربية تدعم بلداناً عربية شقيقة (بينها فلسطين) وهي إما من بلدان المواجهة مع إسرائيل أو إشتراك في حرب الخليج . وقد تقيد الأهداف السياسية الكبيرة قدرة مصدرى النفط العرب على تخفيض هذه المساعدات بصورة بارزة .

صحيح أن الإنخفاض في العائدات في العائدات قد يحسن السياسات الإقتصادية . وفي الواقع ، فقد إتخذت خطوات متواضعة مؤخراً في هذا الإتجاه في عدد من البلدان العربية المصدرة للنفط ، فرفعت أسعار الوقود المحلية في بعض الأماكن وخفضت بعض نفقات الدعم غير المباشرة . لكن الحكومات ، بالرغم من موقعها الجيد في هذه القضايا ، مقيدة من الناحية السياسية لأن السكان أصبحوا معتادين على الأسعار المتدنية وسيستأون من التغيرات التي قد تزيد من تكلفة المعيشة . هذه المسألة يمكن أن تكون حساسة جداً ومن السهل أن نفهم سبب تردد الحكومات .

ونحن نفضل أن نقول أن الحجج القوية في صالح نظرية « الحاشية الفضية » ترتبط بمشاكل التغيرات الاجتماعية والتوقعات الواقعية . إذ أن المجتمع بحاجة إلى الوقت للتكيف مع التحول السريع الذي جرى في السبعينات ، والفترة التي ستبتيء فيها سرعة النمو وقد تكون مفيدة إذا ما أحسن إستغلالها . ويعود للحكومات أن تستغل الفرصة وأن تحقق أقصى ما يمكن تحقيقه منها . وعلى أى حال ، من الضروري تجنب الحل المتطرف أى ترك معدل النمو الإقتصادي يهبط فجأة من مستوى مرتفع إلى مستوى منخفض . ومن الممكن أن يسبب هذا الهبوط مشاكل أخرى في التكيف ، خطيرة في عواقبها كخطوة مشاكل التسارع المفاجيء في النمو الإقتصادي . ومن المهم أيضاً الاستفادة من الفرصة الماحة لتحديد أهداف التنمية على المدى الطويل في البلد وإختيار نمط التغيير الإجتماعى والإقتصادي المناسب والمرغوب . وستضيع الفرصة بالتأكيد إذا ما كانت الحكومات خائفة أو بقيت على إهمالها .

ذكرنا سابقاً أن الإنخفاض في العائدات النفطية في الثمانينات وأوائل التسعينات يتوقع أن يكون كبيراً

وأن يؤثر على إقتصاديات النفط على مدى فترة طويلة للغاية من الزمن . وتبرز النتائج الإقتصادية السلبية بسبب طول أمد وعمق الأزمة المتوقعين للطلب على النفط

وترتبط التأثيرات الإقتصادية ، بصورة أساسية ، بمعدلات النمو الإقتصادى ومعدلات التراكم الرأسمالى . ويتسع تأثيرها المعاكس إلى خارج البلدان الرئيسية المصدرة للنفط لأن بلداناً عربية أخرى تعتمد إلى حد ما على ثروات النفط . بعض هذه البلدان - كمصر والبحرين وعمان وسوريا وتونس - هي نفسها مصدرة للنفط . وهي محمية من إنخفاض العائدات من النفط بسبب إنخفاض حجم الصادرات لأنها غير مقيدة بحصص إنتاج الأوبك وقادرة على بلوغ الحد الأقصى فى الإنتاج والتصدير ، ولكنها تعاني من التخفيضات فى أسعار النفط التى نجمت بحد ذاتها عن أزمة الطلب .

ولكن مصدري النفط الصغار هؤلاء معاً ، بالإضافة إلى البلدان العربية غير النفطية - كالأردن واليمنين) . يستفيدون بصورة غير مباشرة من النمو الإقتصادى فى الإقتصاديات المصدرة الكبيرة عبر التحويلات ، والإستثمارات المباشرة ، والتبادل التجارى والمساعدات وغيرها من العلاقات الإقتصادية . ومن المؤكد إذن له تتأثر بأزمة الطلب على النفط بصورة سلبية حتى ولو كانت هي نفسها لا تملك النفط .

ويهدف شرح هذا التأثير على معدلات النمو الإقتصادى والتراكم الرأسمالى ، الناجم عن الإنخفاض فى عائدات النفط سوف نعد إلى الإستفادة من نتائج دراسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) إبنى ENI المهمة جداً للإعتماد المتبادل والتعاون العربى .

وقد إعتمدنا كمؤشرات للنمو يعول عليها معدل الزيادة الناتج المحلى الإجمالى للبلدان غير النفطية (حيث النفط هو العامل الخارجى) ومعدل التراكم الرأسمالى .

ويمكن إستنتاج التالى من الجدول رقم (١٢ - ١) أولاً - بالرغم من إختلاف مدى تأثير « أزمة الطلب على النفط » على معدلات النمو من بلد إلى آخر ، فهو يميل إلى أن يكون مهماً . ثانياً - أن هذا التأثير أكثر حدة بكثير بالنسبة للبلدان القليلة القدرة على الإستيعاب (الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، ليبيا والمملكة العربية السعودية) منه على البلدان الكبيرة القدرة على الإستيعاب كالعراق والجزائر . ثالثاً - وكما هو متوقع ، فإن التأثير ليس كبيراً جداً على البلدان ذات الاعتماد البسيط أو غير المباشر على النفط ، كمصر وسوريا

والإستنتاج الأولى هو أن النمو الإقتصادى سيتباطأ فى البلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط مرة أخرى ، من الأجدر عدم مقارنة معدلات النمو التى قد تتحقق خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ بالأداء المرتفع جداً فى السبعينات . وقد ذكرنا بإستمرار أن السبعينات كانت فترة غير عادية ، وقد شهد إنفجار النمو فى ذلك

العقد العديد من المشاكل والآثار الجانبية غير المرضية . وقد يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير النفطية ، والذي تراوح بين ١٠ - ٢٠ ٪ سنوياً ، وفي جانب منه وهمياً أو غير مجد . عوضاً عن ذلك تجدر العودة كدليل إلى المعدلات القابلة للإستمرار التي تتراوح بين ٦ - ٨ ٪ والتي قد تكون متفقة مع تنمية كفوءة وغير تضخمية وهادئة والمقلق أن هذه النماذج تشير إلى أن هذه المعدلات المقولة المرجعية لن تتحقق خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .

ولأزمة الطلب على النفط هذه أيضاً مدلولات إقتصادية وسياسية اشمل . فقد تزعزع الأزمة ، إذا ما طالت وإستفحلت ، التعاون ضمن الأوبك وتضعف سيطرتها على تحديد أسعار النفط العالمية . وإذا ما حدث ذلك ، ستكون خسائر العائدات أكبر بكثير من هذه التوقعات ، وقد تكون العواقب الإقتصادية وخيمة

وأيضاً ، قد تضعف أزمة الطلب على النفط الوطن العربي على المسرح السياسي الدولي . فالنفط ليس مصدراً للعائدات وحسب ، بل إنه عامل مهم في الحياة السياسية الدولية . وإضعاف الأوبك قد ينقص من قدرة البلدان العربية على المساومة في المعترك السياسي وخصوصاً في مواجهة الغرب .

النفط هو مصدر مهم للثروة بالنسبة للعالم العربي وتأثره يشمل المنطقة بأسرها - الإقتصاديات النفطية وغير النفطية على السواء . وقد تعرض سوق النفط العالمي لإضطرابات خطيرة في السبعينات وأوائل الثمانينات . وبورة الصعود والهبوط طويلة بصورة غير عادية تمتد خلالها المرحلة التصاعدية من ١٥ إلى ٢٠ عاماً ، إما المرحلة التنازلية فقد تمتد أيضاً على مدى ١٠ أو ١٥ عاماً .

وبسبب الإعتماد الذي ينفرد به الإقتصاد العربي على هذا العامل ، فإن أثر هذه الدورة الطويلة والعنيفة قد يكون مدمراً للغاية . فقوة الأوبك التي ظهرت بقوة كبيرة على الأسعار في السبعينات فإنها مقيدة في نواح أخرى . فالأوبك لم تكن قادرة على السيطرة على هذه الدورة لتسليس حركات الإنتاج وقد فرض معدل نضوب النفط على بلدان الأوبك جزئياً نتيجة لعوامل خارجية ، مع أن معدل النضوب هو العامل الأكثر حسماً في معايير التخطيط التنموي الطويل المدى . لقد تمخض الصعود وإنقجار أسعار النفط عن العديد من المكاسب المهمة مع بعض من التبعات السلبية . وتشتمل مرحلة النزول على بعض الحسنات التي أشرنا إليها ، لكنها مكلفة أيضاً

وعلى أى حال ، فالحكومات عاجزة تماماً إزاء هذا الوضع المعاكس القائم . فهي تستطيع أن تحاول الإستفادة بأفضل وجه من المنافع الكثيرة وتقليص الخسائر عبر السياسات المناسبة . وعليها أن تبذل قصارى جهودها لإبقاء الأوبك موحدة خلال الأزمات الحرجة التي تواجهها لاحقاً . والفشل على هذا الصعيد سيزيد من

وعلى أى حال ، فالحكومات عاجزة تماماً إزاء هذا الوضع المعاكس القائم . فهي تستطيع أن تحاول الاستفادة بأفضل وجه من المنافع الكثيرة وتقليص الخسائر عبر السياسات المناسبة . وعليها أن تبذل قصارى جهودها لإبقاء الأوبك موحدة خلال الأزمات الحرجة التي تواجهها لاحقاً . والفشل على هذا الصعيد سيزيد من المشاكل والخسائر في المستقبل . لكن عليها أن تلقى أيضاً نظرة دقيقة على دورها كمورد الرصيد وإن تبلور سياسة أكثر تطوراً بدلاً من الدفاع العنادى عن مستوى أسعار النفط . ومن المهم محاولة إدارة الطلب على النفط كما هو للدفاع عن مستوى أسعار النفط . وخلاف ذلك فإن مصدر النفط سيظل يقع ضحية محركات الدورات العنيفة

جدول رقم (١٢ - ١) معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، ١٩٧٥ - ١٩٩٥

(نسب مئوية)

البلد	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٨٢ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٩٥
الإمارات العربية المتحدة			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠.٥٢	٣.٨٩	٤.٧٢
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٩.٨٢	٤.٢١	٣.٥٠
الجزائر			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١١.١٢	٦.٨٩	٩.٣٠
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٧.٩٨	٦.٠١	٧.٥١
الجمهورية العربية الليبية			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٧.٠٠	١.٦٠	٣.١٩
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٢.٣٤	٠.٣٦	١.٠٤
السعودية			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٢.٧٩	٣.٩٤	٤.٦٩
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٢٢.٦٧	٤.١٤	٣.٠٠
سوريا			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٧.٣٠	٥.٣٥	٧.٠٢
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٦.٨٢	٤.٠٧	٥.٠٠
العراق			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٢.٦١	٥.٠٦	٣.٠٩
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٦.٢٧	٤.٣٨	١.١٣
الكويت			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١١.٧٤	٢.٨٣	٨.٥٠
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٢.٤١	١.٤٢	٤.٦٠
مصر			
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٦.٠٠	٤.٥٦	٤.٤١
التكوين الرأسمالي الإجمالي	١٦.١٣	٥.٢٥	٦.٨٤

صناعة التكرير فى الوطن العربى

- الموارد المتنافسة

- الطلب على المشتقات البترولية

- الطلب فى الدول الصناعية

- الطلب فى الدول العربية

- تطور صناعة التكرير العالمية

obeykandl.com

صناعة التكرير العربية (١)

يلعب النفط الخام ومنتجاته دوراً هاماً في التكوين الإقتصادي لكثير من الدول العربية المنتجة للنفط ، كما يؤثر بطريقة مباشرة على باقى الدول العربية نظراً لما للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص من مردود على تكاليف برامج التنمية الصناعية والإقتصادية .

وقد شهد العالم تغيرات كبيرة فى الصناعة النفطية خلال العقدين الماضيين من الناحية الفنية والإقتصادية . وبدأت هذه التغيرات بطفرة فى الأسعار فى عام ١٩٧٢ بعد فترة طويلة من الجمود غير المعقول فى أسعار النفط بدأت منذ الحرب العالمية الثانية وإستمرت حتى بداية السبعينات . وقد أثرت هذه الأسعار المنخفضة (المفروضة من قبل الدول الصناعية والشركات الإحتكارية الأجنبية) على تقدم تكنولوجيا تكرير البترول وعلى معدلات طلب الطاقة ، مما أدى إلى هدر الموارد الطبيعية ، وكاد أن يقود العالم إلى حافة النقص الكامل فى موارد الطاقة قبل إيجاد بديل إقتصادي ومعقول للنفط الخام ومشتقاته . إلا أن إرتفاع الأسعار إلى معدلات واقعية فى السبعينات أدى إلى نشاط ملحوظ فى التكنولوجيا البديلة وترشيد فى إستغلال النفط الخام ومنتجاته إلى جانب تقدم الصناعة النفطية نفسها وتطوير طرق الإنتاج والتكرير . ومع إنتهاء السبعينات بدأت هذه عوامل جديدة على إقتصاد الطاقة بوجه عام ، من حقول نفط جديدة كانت غير مجدية إقتصادياً سابقاً إلى إحلال بعض الموارد كالغاز والفحم بدلاً من مشتقات النفط الخام . الأمر الذى قلل الطلب على هذه المنتجات وأدى بالتالى إلى تدهور سعر النفط الخام ومنتجاته إلى أسعار مقاربة لأسعار الستينات من حيث القيمة الفعلية .

وقد أثر هذا سلباً على ما قد أحرزته صناعة التكرير فى العقد السابق وكاد أن يؤدي إلى تعطيل بعض المصافى الحديثة التى أعتمدت فى تصميمها على الإستفادة القصوى من كافة مكونات النفط الخام .

وبالطبع فإن تأثير هذه التغيرات كان أشد وقعاً على الدول النامية المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية ، لما شهدته أواخر السبعينات من توسع فى القدرة الإنتاجية للمصافى العربية

(١) سعد عكاشة ، عباس المجرن ، أخرية حسنين ، كيث مارون ، « صناعة التكرير العربية : الخيارات التقنية والإقتصادية للتسعينات ، مؤتمر الطاقة العربى الرابع ، بغداد ، ١٤ - ١٧ مارس ١٩٨٨

الموارد المتنافسة :

ليس هناك من صناعة يمكن أن تتجاهل تأثير الموارد المتنافسة (١) ولاسيما تلك التي تتعرض إلى عدد من المنافسين الذين يسيرهم توجيه سياسى رئيسى يستهدف إزاحتها من المكانة التي تشغلها فى الإقتصاد . ولقد نشط الإتياء نحو إستغلال مزايا التكنولوجيا الجديدة للسماح بالإستبدال التنافسى للنفط ومنتجاته سواء بإعتبارها مصدراً للطاقة أو لقيما فى الصناعة منذ ما سمي « بأزمة الطاقة » فى عام ١٩٧٣ .

أن السؤال الذى يجب أن يطرحه المرء هو كم من الإنجازات قد تمت فى سبيل إستبدال النفط كمصدر رئيسى للطاقة ، وما أثر هذه التكنولوجيا الناشئة على الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠ . وحتى نصل إلى تنبؤات معقولة فى هذا الصدد فعلى المرء أن يتقبل مجموعة من الإفتراضات التي تتراوح فى صحتها بين ما هو فى حكم المؤكد وما هو فى حكم المحتمل . وأول هذه الإفتراضات هو أن النفط الخام سيتحول بوجه من مصدر حدى للطاقة يمتص التغيرات فى العرض والطلب إلى دور المورد الرئيسى فى القطاعات التي يخدمها .

وبالنظر إلى البيانات المتوفرة (٢) والتي تقدم تفصيلات عن الطاقة المستخدمة ، فإننا نجد أنه بإستثناء قطاع النقل فإن كافة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والإستخدام المنزلي وتوليد الكهرباء ، قد شهدت إنخفاضى نسبة إستهلاكها للنفط كمصدر للطاقة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، لصالح الزيادات التي سجلها إستهلاك الفحم الحجري والغاز الطبيعي والطاقة النووية . ولقد كان معدل زيادة إستهلاك الطاقة فى قطاع النقل بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ حوالى نصف معدل الزيادة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٥ . إلا أن الزيادة فى الإستهلاك قد نجمت عن إستخدام النفط دون مساهمة من جانب المصادر الأخرى . إما الإفتراض الثانى فهو أن سعر برميل النفط الخام لن يتجاوز الـ ٢٨ دولاراً فى المتوسط حتى عام ٢٠٠٠ أى بزيادة حقيقية تعادل ٢ ٪ سنوياً كما لن يكون هناك إنخفاض حاد فى الإنتاج أو الأسعار خلال هذه الفترة . والإفتراض الثالث هو تولد ضغوط فى مواجهة الأضرار البيئية التي يسببها إستخدام مصادر الطاقة البديلة وبصفة رئيسية الفحم والنفط والنفط ، مما يتبعه تحسن فى حصة النفط فى صناعة توليد الكهرباء والتدفئة وتباطؤ فى إنشاء وتشغيل المصانع المعتمدة على الفحم كوقود وذلك بسبب المشاكل البيئية .

والإفتراض الرابع هو أن تكلفة تحويل الفحم إلى سائل أو غاز مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأسعار النفط . ويعنى ذلك أن هناك إرتباطاً مباشراً بين سعر العمليات الجديدة وأسعار السلع والخدمات المرتبطة بيوها بأسعار النفط الخام والطاقة بصفة عامة . وللوصول إلى بديل منافس للنفط يجب أن يكون

(1) ECWA. ARAB ENERGY : Prospects to 2000. Mcgraw Hill, New York., n.y., 1982.

(2) Shell Briefing Service. Energy in profile. Shell Reprographics. London 1986.

سعر البديل أقل من أسعار النفط المتوقعة . ولكي يصبح أى مشروع إقتصادياً فى حالة وصول سعر برمبل النفط إلى ٤٠ أو ٥٠ دولاراً فإن كل شىء يجب أن يظل على ما هو عليه بما فى ذلك أسعار السلع والخدمات التى ترتبط مباشرة بأسعار النفط والطاقة .

ويأخذ هذه الافتراضات فى الإعتبار ، يمكن للمرء أن يبحث عن المصدر المنافس وإمكانية إختراق التكنولوجيا بمجىء عام ٢٠٠٠ . وأول بديل يمكن وضعه فى الإعتبار يجب أن يكون وقوداً إحفورياً غير النفط والفحم والكوك والطفل النضيدى . والقار الرملى ونحن هنا نهتم بإستبدال زيت الفحم أو الطفل النضيدى أو أنواع الوقود المستخرجة من القار الرملى فى القطاعات التى يسيطر عليها النفط الخام بصورة تقليدية وبالرغم من أن الفحم قد حقق تقدماً كبيراً على حساب النفط فى مجال توليد الكهرباء والتدفئة إلا أن هذا التقدم قد بدأ فى التباطؤ على ما يبدو . وإذا أخذنا فى الإعتبار المقال الذى كتبه مارك مل وآخرون (١) والذى تم نشره فى نشرة الأوبك ، فإننا نجد أن التحليل الذى تم تحديثه من قبل كاتبى المقال يقدم بيانات مثيرة للإهتمام تتنبأ بحدوث تباطؤ فى إنشاء المصانع التى تعتمد على الفحم كوقود وإنخفاض فى القدرات المضافة من إستخدام الطاقة النووية

ويتنبأ المقال إضافة إلى ذلك يتحول التوجه فى الولايات المتحدة نحو إستخدام الإمكانيات غير المستغلة بعد للوحدات التى يتم تشغيلها بزيت الوقود ، وأنه بحلول عام ١٩٩٤ فإن الطلب على الوقود النفطى سوف يقارب الإستهلاك المرتفع الذى تم تسجيله فى أواسط وأواخر السبعينات .

وإذا ما بلغ إستهلاك الكهرباء حداً من النمو يوازى ٣.٥ ٪ فإن النسب القصوى السابق التنويه عنها سوف يتم تخطيها أيضاً .

ولا يوجد فيما نشر مؤخراً أى دليل للإلتجاه نحو تحويل الكوك والفحم إلى نواتج سائلة أو غازية وذلك على مدى العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة (٢) ، (٣) وينطبق ذلك أيضاً على القار الرملى وزيت الصخر ، والجدير بالذكر أن إنشاء مصانع تحويل الفحم إلى غاز أو سائل قد نشط فى الصين وجنوب إفريقيا ،

(1) mills, M. P. et al., " Return to the Age of Oil : Future Oil Demand by Us Electric Utilities ". OPEC Bulletin, February 1987, 8 - 13.

(2) "HPI Construction Boxscore Update " . Hydrocarbon Processing, Vol. 66, No. 2, (February 1987) , 71 - 89 .

(3) "HPI Construction Boxscore Update " . Hydrocarbon Processing, Vol. 65, No. 6. (june 1986) . sec. 2.

بيد انه لم تحدث إكتشافات رئيسية على صعيد العمليات كما كان متوقفاً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كما لا تزال بعض الأفكار الجيدة في طور التجارب المختبرية (١) ، (٢) .

وقد دفع إرتفاع أسعار النفط الخام المستورد والتركيز على سد الفجوة في ميزان المدفوعات بعض البلدان كالبرازيل إلى إنتاج الإيثانول (الوقود الكحولي) لإستخدامه في قطاع النقل . وعلى الرغم من أن إنتاج الكحول أكثر تكلفة إلا أن عملية إنتاجه في تزايد في البلدان التي يتم فيها تقييم الموارد الإقتصادية على أساس غير تنافسي . أما الكحول الذي يستخدم كمادة مضافة للجازولين لأسباب بيئية فقد أحرز تقدماً في المناطق الأكثر إهتماماً بالبيئة مثل كاليفورنيا . ويظل السؤال الأساسي عن مصير المصافي الكبرى التي إستثمرت أموالاً ضخمة في مجال المواد المضافة مثال (MTBE) إذا ما أجبرت على إستخدام الميثانول لأسباب بيئية ومع ذلك ، فإن تأثير إستخدام الكحول لن يؤدي إلى موازنة زيادة الطلب إلى درجة إحداث تباطؤ في سوق الجازولين (٣) .

إن على المرء أن يقتنع بأن إستهلاك القوى الكهربائية المائتة قد وصل في الدول المتقدمة إلى أقصاه . إما في البلدان النامية فيظل محدوداً أثر هذا المصدر - وهو أحد المصادر المحتملة للطاقة - على الطلب على النفط حتى عام ٢٠٠٠ . أما فيما يتعلق بالطاقة الحرارية الجوفية فإن التكلفة قد ظلت مرتبطة دائماً بالسعر المعادل للنفط الخام ذلك أن سعراً قدره ٥٠ دولاراً للبرميل هو السعر الذي تصبح فيه الإستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية أمراً إقتصادياً مقبولاً . وما تزال الأبحاث جارية على آثار تجريبية (٤) إلا أن الأثر سوف لن يكون ملموساً حتى ولو حدثت إكتشافات رئيسية قبل عام ٢٠٠٠ .

إن الطاقة الشمسية هي المصدر التنظيف وغير المحدود الذي يحلم به الجميع ، بيد أنها باهظة التكاليف ولا تتمتع بالكفاءة النسبية إلى حد تعديل صورة قطاع الطاقة ككل وبالأخص دور النفط في سوق الطاقة .

- (1) Hamaghandi et al. "Chemical Comminution of Coal", AIChE Journal, Vol. 33, No. 2, (February 1987), 319 - 321 .
- (2) Meyer, E.G. Oil Shales Energy Source Development. Final Report, Department of Energy, Washington, D.C. 1983.
- (3) Williams, R. and M. Obel. "air quality Concerns Buoy Hopes for U.S. Makers of Alcohol Fuels". Oil and Gas Journal, February 1987, 13 - 16.
- (4) Swanson, R.k. et al. "A Summary of the Geothermal and Methane Production Potential of U.S. Gulf Coast Geopressured Zones from Test Well Data " .Journal of Petroleum Technology. December 1986, 1365 - 1370.

ويفترض أن تتم تطورات رئيسية تؤدي إلى خفض التكاليف في هذا المجال بيد أن هذا الأمر مشكوك في حدوثه قبل عام ٢٠٠٠ وينفس المستوى تظل تكنولوجيا الطاقة النظيفة المصحوبة بتوليد طاقة غير إعتيادية من الأمواج وحركة المد والجزر والطاقة الحرارية للمحيطات مثل حلم السندريلا أى الحصول على شيء مقابل لا شيء ، ولعل طاقة الرياح تحظى بنصيب أوفر كمصدر دائم للطاقة والكهرباء في المناطق التي يكون فيها مثل هذا التطبيق مجدياً بسبب الحاجة إلى سد الطلب ولتوفير الظروف المناخية المواتية . ومع ذلك فإن تكلفة استخدام هذا المصدر لا تزال عالية جداً مقارنة بالطرق المستخدمة حالياً (١) .

إما التأثير الأكبر على النفط الخام ومنتجاته فمن المتوقع أن يأتي من مصدرين :

١ - توفر مصدر أقل تكلفة نسبياً ومقبول بيئياً .

٢ - حدوث تحول أساسي في تصميم وأنظمة تشغيل مركبات النقل . وإذا أخذنا المصدر الأول فإننا نستبعد طاقة الإنشطار النووي التي ستلعب حتى عام ٢٠٠٠ بوراً ثانوياً إذ أن استخدام هذه الطاقة قد تآثر سلباً بحادثة مفاعل تشيرنوبل . ومنذ عام ١٩٨٠ (٢) أى حين كانت صورة الطاقة النووية أفضل بكثير مما عليه اليوم كانت هناك تنبؤات بوجود عقبات لا يمكن للطاقة النووية تخطيها ، بحيث تصبح أوسع إنتشاراً كما كان مأمولاً في بداية السبعينات . لقد أدت حادثة تشيرنوبل إلى إثارة مشكلات تخزين وحفظ النفايات النووية الأمر الذي أثار ومازال يؤثر قلقاً كبيراً في البلدان المتقدمة ، ومن الصعب أن نتصور قيام الدول المتقدمة بتنفيذ مشاريع نووية في الظروف الراهنة . كذلك التي قامت بها فرنسا في السبعينات . إما فيما يتعلق بطاقة الإنصهار النووي فلا يتوقع أن يتم التوصل إلى نموذج مبدئي لها قبل ٢٠٠٠ وليس هناك في الأبحاث العلمية المشورة إلى الآن ما يشير إلى عكس ذلك . وبناء على ما سبق فإن من المشكوك فيه أن يحدث تغيير فيما يتعلق بمصادر بديلة للطاقة حتى نهاية هذا القرن .

أما المصدر الآخر : فيتركز على فرصة حدوث تغيير أساسي في محركات السيارات وما لذلك من تأثير على النقل . وقد كانت صناعة النقل هي الصناعة الوحيدة التي إستحال فيها الإستعاضة عن النفط بمصادر بديلة للوقود في الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٥) (٣) وقد ظهرت تنبؤات في السبعينات فيما يتعلق

(1) Zuamot, S. et al. " Evaluation of wind Energy As A Power Generation Source in Jordan ". Ministry of Energy. Jordan, unpublished Report, February 1987

(2) Hunt, S.E. Fission, Fusion and the Energy Crisis. 2nd edition, pergamon Oxford, U.K. 1980.

(3) dark, H.E. Auto Engines of Tomorrow. indlana Unlversity Press, Bloomington, 1979.

بالمحركات التوربينية والأنواع الأخرى من المحركات التي سوف تؤدي إلى تغيير أساسي في قطاع النقل ، مما يكون له أثر على قطاع النفط بيد أن هذه التنبؤات لم تتحقق وستظل سيارة المستقبل هي السيارة التي تعمل بنظام الإحتراق الداخلي وتكون ذات وزن خفيف وتستخدم في تسييرها بعض منتجات النفط الخام (١) ، (٢) .
وظالما أن قطاع النقل يعتمد اعتماداً كلياً على منتجات النفط الخام فإن الدور المهيمن للصناعة النفطية على قطاع النقل سوف يستمر حتى عام ٢٠٠٠ ، بل وما بعد ذلك

إن مستقبل صناعة النفط ليس قاتماً كما يظن البعض وأن خصائص النفط كمصدر للطاقة بالإضافة إلى النمو السكاني والتوجهات السكانية وعوامل أخرى قد أدت كما لاحظنا إلى أن الطلب على أنواع الوقود السائل مرتفعاً على مدى ٥٠ عاما مقبلة كما هو عليه اليوم . وفي المستقبل ستكون حتى الحقول البحرية البعيدة إقتصادية وسنحتاج إلى مساهمتها لمقابلة الطلب العالمي على المنتجات النفطية (٣) .

الطلب على المشتقات البترولية

أ - الطلب في الدول الصناعية :

تراجع حجم الطلب على المشتقات النفطية على إختلاف أنواعها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات في مجموعة الدول الصناعية وهي المستهلك الرئيسي لهذه المشتقات في العالم ، وذلك بعد أن سجلت أسعار هذه المنتجات زيادات كبيرة بلغت ذروتها خلال سنوات الأزمة الإيرانية (١٩٧٩ - ١٩٨١) . (إرتفع سعر كل من البنزين والكيروسين والديزل وزيت الوقود خلال تلك السنوات بنسبة ١٧٠٪ تقريباً) (٤) .

وكان الطلب على البنزين أقل تأثراً بالإرتفاع في سعره مقارنة بالمشتقات الأخرى إذ بينما زاد هذا السعر بمقدار ١٦٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨١ ، إنخفض حجم الإستهلاك في ١٦ دولة صناعية رئيسية بنسبة ٧٪ فقط خلال نفس الفترة ، وبلغت نسبة الإنخفاض في الطلب بالولايات المتحدة التي تستأثر بما يقارب ٦٥٪ من إجمالي إستهلاك البنزين في الدول الصناعية ١١٪ فقط (٥) .

وكان الطلب على المشتقات عموماً قد سجل زيادات ملموسة في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بعد أن كان قد شهد إنكماشاً كبيراً في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ أثر زيادة أسعار هذه المشتقات تبعاً لزيادة أسعار النفط

(١) "The Car of the Future". Business Weekly, July 19, 1985.

(٢) Revein. A. Science Digest, November 1985.

(٣) Choufoar, J.H. Reseach: The Novrthsea Lifeline. Shell international Petroleum Company, 1986.

(٤) Oil and Energy Trends. Energy Economic Research, U. K., January 1986 - January 1987 issues.

(٥) Wico. World Oil Review. Galloway and Pearson Ltd., U. K., 1986.

الخام في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ . ومن الجدير بالملاحظة أن اليابان قد إستمرت في تحقيق زيادات في إستهلاكها من البنزين بالرغم من إرتفاع أسعاره ولكن كانت هذه الزيادات بمعدلات أقل من السابق .

ويمثل هذا التراجع الطفيف في معدلات الطلب على البنزين خلال فترة مطلع الثمانينات مؤشراً منطقياً ، فالبنزين الذي يستخدم في الغالب كوقود للسيارات ليس له على المستوى العالمي أى بديل إقتصادي مناسب ، يضاف إلى ذلك عدم وجود القدرة لدى الدول الصناعية على تحقيق خفض كبير نسبياً في معدلات الإستهلاك عن طريق تخفيض كمية الفاقد في الإستهلاك غير الضروري لهذا المنتج وذلك لأنها كانت قد أستوعبت معظم ما يمكن تحقيقه من ترشيد في إستهلاك البنزين خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عبر التشريعات المالية والقانونية التي سنتها بعد زيادة أسعار المشتقات في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر إنخفاض في الطلب على المشتقات البترولية بعد زيادة الأسعار في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ كان قد سجل في مبيعات البنزين .

ويشير ما سبق إلى إستمرار تدنى المرونة السعرية للطلب على البنزين وإقترابها من الصفر ، بعد أن كانت تزيد عن ذلك في مطلع السبعينات .

وكان عقد السبعينات قد شهد إتحافاً واضحاً في صناعة السيارات بإتجاه إنتاج المزيد من السيارات الصغيرة الحجم على حساب السيارات الفارهة لما لذلك من أثر في خفض معدلات إستهلاك الوقود ، كما شهد إجراءات متنوعة من بينها زيادة الضرائب المفروضة في الدول الصناعية على إستهلاك البنزين ، وتحديد حد أقصى للسرعة على الطرقات الخارجية لتخفيض نسبة المحروق من الوقود .

ويبدو أن إتحافاً طبيعياً للزيادة في إستهلاك البنزين قد بدأ في العام الماضي أثر تراجع معدلات الأسعار حيث سجلت زيادات في الإستهلاك في كل من اليابان والولايات المتحدة ، وقد حدث هذا في وقت بدأ فيه التركيز على إنتاج البنزين الخالي من الرصاص بالإضافة إلى الإجراءات الجارية لزيادة مردود المحركات ورفع كفاءة البنزين المنتج في توليد الطاقة .

وأعلن كذلك أن دول السوق الأوروبية المشتركة قد أقرت عدم زيادة نسبة الرصاص في البنزين عن ١٥ . جرام في اللتر الواحد إعتباراً من عام ١٩٨٩ على أن يبدأ في نفس العام تسويق البنزين الخالي من الرصاص إجبارياً . كما قررت هذه الدول أن تكون جميع السيارات الجديدة المباعة بعد يونيو ١٩٨٩ مصممة

للعمل باستخدام البنزين الخالي من الرصاص . كذلك أقرت وكالة حماية البيئة الأمريكية ألا يتجاوز الرصاص نسبة ٠.٠٢ جرام في اللتر الواحد إعتباراً منذ عام ١٩٨٦ ، ويتوقع أن تصل نسبة إستهلاك البنزين الخالي من الرصاص إلى ٧٠٪ من إجمالي البنزين المستهلك في الولايات المتحدة خلال هذا العام .

ومن جانب آخر شهد إستهلاك زيت الغاز والديزل تراجعاً بنسبة أكبر من نسبة التراجع في إستهلاك البنزين خلال مطلع الثمانينات . فقد إنخفض مجموع إستهلاك هذين المنتجين من ٤١٤ مليون طن متري في عام ١٩٧٨ في مجموعة الدول الصناعية الرئيسية إلى ٢٢٩ مليون طن متري في عام ١٩٨٢ أى بنسبة ١٨٪ تقريباً . وبلغ الإنخفاض في الإستهلاك بالولايات المتحدة التي تستهلك ٤٠٪ من جملة الطلب في الدول الصناعية على هذه المشتقات ما نسبته ٢٢٪ خلال نفس الفترة .

وكان أكثر المشتقات إنكماشاً في الطلب على الإطلاق هو زيت الوقود الثقيل الذي تراجع حجم إستهلاكه في الدول الصناعية من ٤٤٧ مليون طن متري في عام ١٩٧٨ إلى ٢٣٠ مليون طن متري في عام ١٩٨٤ أى بنسبة ٤٩٪ . وقد نتج هذا التراجع الكبير الذي بدأ في الواقع منذ عدة سنوات عن توفر البدائل الأقل تكلفة لهذه المنتجات .

لقد إستخدم زيت الوقود الثقيل منذ الخمسينات كوقود في المراحل للحصول على الحرارة والطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل في الصناعة بتكاليف زهيدة ، حيث كان إستعمال الزيت الثقيل وحتى أواخر عام ١٩٧٣ أقل تكلفة وأسهل عملياً من إستعمال الفحم أو الغاز الطبيعي أو الطاقة النووية . ولكن بعد زيادة أسعار النفط الخام ومشتقاته في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ أصبح الفحم والطاقة النووية خيار أقل تكلفة من النفط الثقيل في مجال توليد الطاقة الكهربائية .

كذلك أصبح الغاز الطبيعي وقوداً منافساً من الناحية الإقتصادية لزيت الوقود الثقيل ، ويتوقع أن تعتمد أوروبا الغربية خلال السنوات القليلة المقبلة على وارداتها من الغاز السوفييتي والجزائري والنرويجي في إحلال هذا المنتج محل زيت الوقود الثقيل بصورة أكبر .

كما يتوقع أن يشهد الطلب على زيت الوقود الثقيل تراجعاً أكبر في السنوات القادمة بعد أن تبدأ الدول الصناعية بتشغيل العديد من وحدات التوليد الكهربائية العاملة بها بواسطة الفحم أو الطاقة النووية .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجراءات حماية البيئة في الدول الصناعية تحبذ إستخدام الغاز الطبيعي على زيت الوقود الثقيل في مراحل البخار .

وقد أدى التراجع الهائل في معدلات إستهلاك زيت الوقود الثقيل إلى تطوير صناعة المصافي باتجاه تحويل هذه الزيوت الثقيلة إلى مشتقات خفيفة ، وإنخفضت معدلات الزيت الثقيل المنتج من المصافي العالمية في السنوات الأخيرة بنسبة ٢٥٪ تقريباً . ووفقاً لتقديرات الخبراء فإن المصافي العالمية ستحول

وحتى ١٩٩٠ ما يعادل ١.٥ مليون برميل يومياً من الزيوت الثقيلة إلى مشتقات خفيفة بغرض تقريب الفجوة القائمة بين العرض والطلب على المشتقات البترولية . كذلك يتوقع أن يؤدي إنجاز مشاريع تخفيض اللزوجة بالتكسير التي تقوم بها العديد من المصافي الآن إلى تخفيض وإن كان محدوداً في إنتاج هذه المصافي من زيت الوقود الثقيل

ب - الطلب في الدول العربية :

تفاوتت البلدان العربية فيما بينها في متوسط الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والتوزيع الحضري وتوزيع الدخل والظروف الطبيعية (الموقع والمناخ والتضاريس) والتوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية والثروات الطبيعية ومصادر الطاقة المتاحة محلياً ودرجة التصنيع بل وحتى درجة تحيز البنية الداخلية للقطاع الصناعي في البلد أو ذاك لصالح الصناعات الكثيفة للإستهلاك للطاقة ، كما تتفاوت هذه البلدان في مساحاتها ونمطها العمراني ونسبة إنتشار وسائل النقل ، والدعم الحكومي لأسعار المشتقات البترولية أو غيرها من مصادر الطاقة ... إلى آخر ذلك من العوامل المؤثرة في نوعية الطلب على مصادر الطاقة والكمية المستهلكة من منتجات هذه المصادر .

وإذا إنتقلنا من التعميم إلى التخصيص أي من الطلب على مصادر الطاقة إلى الطلب على المشتقات النفطية الرئيسية ، فيمكن لنا أن نميز بين مجموعتين من البلدان العربية ، وهما مجموعة البلدان المصدرة للنفط ، أي أعضاء منظمة الأوبك ، ومجموعة البلدان غير المصدرة للنفط .

وتضم المجموعة الأولى كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، الجزائر ، مصر ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا وتونس . إما المجموعة الثانية فتضم الأردن ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، لبنان ، السودان ، الصومال ، جيبوتي ، المغرب وموريتانيا . وبطبيعة الحال تتمتع بلدان المجموعة الأولى بمتوسط إستهلاك للمشتقات البترولية مرتفع نسبياً مقارنة مع بلدان المجموعة الثانية وينتج هذا الأثر عن إرتفاع متوسط الدخل في البلدان النفطية من جهة وتوفر هذه المشتقات بأسعار مخفضة (مدعومة من جانب الحكومات) لأغراض الإستهلاك المحلي في معظم بلدان المجموعة الأولى وبالأخص في تلك البلدان ذات العضوية المشتركة في منظمتي الأوبك والأوبك .

وبينما لا نستطيع أن نصل ، بسبب تأثير متوسط الدخل على إستهلاك المشتقات ، إلى علاقة محددة بين عدد السكان وهذا الإستهلاك ، فإن علاقة وطيدة يمكن التوصل إليها بين معدل نمو عدد السكان ومعدل زيادة إستهلاك المشتقات النفطية

ويضعف إختلاف المصادر التي تعتمد عليها البلدان العربية في الحصول على الطاقة من العلاقة بين عدد

السكان وإستهلاك المشتقات البترولية ، فالبلدان العربية ذات الوزن السكاني هي في معظمها بلدان زراعية ذات أرياف تعتمد إلى حد ما على مصادر غير تجارية للطاقة ، وذات مصادر مائية طبيعية يمكن إستغلالها في توليد الطاقة . بينما نجد أن أغلب البلدان العربية ذات العدد القليل من السكان ، بلدان مصدرة للنفط ذات طبيعة صحراوية تفتقر إلى مصادر الطاقة غير التجارية . وتعتمد الكميات المطلوبة من المشتقات النفطية المختلفة إلى حد ما على أسعار هذه المشتقات . وتختلف بالطبع كما أشرنا من بلد إلى آخر ، فهي تتمتع بالدعم في البلدان المصدرة للنفط وفي بلدان أخرى لأغراض تنموية وسياسية خاصة ، بينما تكون أكثر إرتفاعاً في مجموعة ثالثة من البلدان .

غير أن المرونة السعرية للطلب على هذه المشتقات تتباين من منتج إلى آخر كما بينا أعلاه فهي ذات قيمة ضئيلة بالنسبة لمنتجات مثل البنزين أو الديزل أو وقود الطائرات التي لا تتوفر لها بدائل بإعتبارها وقود لوسائل النقل ، بينما نجدها ذات قيمة مرتفعة بالنسبة لمنتج مثل زيت الوقود الذي يمكن أن تحل محله بدائل أخرى بإعتباره مصدراً للطاقة الحرارية في محطات توليد الكهرباء والأفران والمراجل الصناعية . بيد أن وجود زيت الوقود وبعض بدائله كالغاز الطبيعي مثلاً بيد الدولة في البلاد العربية سواء في مرحلة الإنتاج أو مرحلة الإستخدام لتوليد الطاقة الكهربائية يلغى في الغالب مسألة التزاحم التجاري بين هذه البدائل ما ينتقى معه أثر المرونة السعرية للطلب في مثل هذه الحالات ، خاصة ما إذا كانت الدولة المعنية غير مهتمة بتسعير مواردها على أساس أسعار الظل أو تكلفة الفرصة البديلة لإستخدام هذه الموارد .

وتأتى السعودية في مقدمة مستهلكي زيت الوقود الثقيل لأغراض توليد الكهرباء (٣٦ ٪) تليها مصر (٢١ ٪) ثم العراق (١١ ٪) . وتلى العراق بنسب متقاربة كل من ليبيا والمغرب وسوريا والكويت (بيانات ١٩٨٥) بينما ينخفض إستهلاك هذا المنتج إلى مستويات منخفضة جداً في عدد من الدول العربية الأخرى .

من جانب آخر تستهلك ست دول عربية ما نسبته ٧٧ ٪ من جملة إستهلاك البنزين في مجموعة البلدان العربية الأحدى والعشرون (بيانات ١٩٨٥) . وتأتى السعودية في مقدمة هذه الدول (٣٥ ٪) تليها مصر (١١ ٪) فالجزائر (١٠ ٪) ثم العراق (٩ ٪) والكويت وليبيا (٦ ٪ لكل من منهما) .

إما الكيروسين فتأخذ مصر منه حصة الأسد (٤٣ ٪) تليها العراق (٣٤ ٪) فسوريا (١١ ٪) أما ما يتبقى وهو ١٢ ٪ فقط فيتوزع على باقي الدول الثمانية عشرة بنسب ضئيلة أبرزها في الأردن وتونس . وخلافاً لذلك تقف السعودية في مقدمة مستهلكي وقود الطائرات (٤٠ ٪) تليها الجزائر (١٠ ٪) ثم ليبيا فالبحرين والكويت .

وفي مجال إستهلاك المقطرات المتوسطة (الديزل وزيت الغاز) تقف السعودية (٣٨ ٪) مرة أخرى في المقدمة تليها مصر (١١ ٪) فالعراق (٩ ٪) ثم سوريا والجزائر (٨ ٪ تقريباً منهما) .

وقد خصص جزء من هذا الفصل لعرض نموذج قياسي لتقدير الطلب المستقبلي من هذه المشتقات البترولية في مجموعة البلدان العربية خلال عقد التسعينات المتبقى من هذا القرن . ويهدف هذا التقدير إلى تبين مقدار الطاقات التكريرية المحتمل إستيعابها في الأسواق العربية ومقدار التحول المرتقب في نوعية المنتجات المطلوبة في هذه الأسواق .

جـ- نموذج لتقدير الطلب في البلدان العربية خلال التسعينات :

تواجه محاولات التنبؤ بالطلب على المشتقات البترولية عموماً صعوبات كثيرة وقد حدثت هذه الصعوبات من عدد التقديرات المتاحة لهذا الطلب مقارنة بعدد الدراسات التي تتنبأ بالطلب على النفط الخام .

ولاشك في أن التنبؤ بالطلب على المشتقات البترولية يكون أكثر دقة في تقدير الطلب الكلي على النفط الخام في السنوات المقبلة ، لأن النفط الخام لا يستهلك بصورته الخام إلا فيما ندر (مثال : الصين في إستهلاكها لكمية من النفط الخام الأندونيسي في عملية توليد الكهرباء) وبالتالي فإن الطلب عليه هو طلب مشتق من الطلب على منتجاته .

ولعل من بين الصعوبات التي تعترض عملية التنبؤ في الطلب على المشتقات البترولية ، النقص العام في البيانات المتاحة عن إستهلاك وأسعارالمنتجات البترولية وخاصة في البلدان النامية ، وكذلك تعدد أنواع المنتجات البترولية التي يمكن أن تستخدم في نماذج التنبؤ بالطلب والتي يزيد عددها على الألف منتج ، بالإضافة إلى إختلاف معدلات الأسعار المحلية لهذه المنتجات بسبب عوامل الدعم الحكومي أو معدلات الضرائب المتفاوتة .

وعلى صعيد الدول النامية كانت هناك بضع محاولات لتقدير الطلب المستقبلي على المشتقات البترولية . ومن أشهر هذه المحاولات تلك الدراسة التي قامت بها منظمة الأقطارالعربية المصدرة للنفط بالإشتراك مع مؤسسة إيني الإيطالية في عام ١٩٨٢ للتنبؤ بالطلب على المشتقات البترولية في مجموعة البلدان العربية حتى عام ١٩٩٥ (١)

وقد إعتدنا على إعتبار الطلب على كل منتج من المنتجات البترولية الرئيسية دالة في عدد السكان والنتاج المحلي الإجمالي وسعر المنتج .

(1) O.A.P.E.C and ENI . " Prospects of Arab Petroleum Refining industry - A Joint Study by O.A.P.E.C and ENI " . Kuwait, December, 1983.

وكذلك كانت هناك دراسة توتو وجونسون في عام ١٩٨٢ المتعلقة بنماذج الطلب المحلي على المشتقات البترولية (الخفيفة والمتوسطة والثقيلة) في دول منظمة الأوبك حتى عام ١٩٩٠ (١) .

يضاف إلى ذلك التقدير الذي نشرته إدارة الإحصاء بالأمم المتحدة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ لتقدير الطلب على المشتقات البترولية (الخفيفة والمتوسطة والثقيلة) في البلدان الستة النامية (من خارج الأوبك) الأكثر إستهلاكاً للمشتقات وهي : الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، الهند ، المكسيك ، وكوريا الجنوبية (٢) .

وقد حاولنا أن نصل إلى نموذج آخر لتقدير الطلب المستقبلي على المشتقات البترولية في البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٠ . وإعتمد إعداد هذا النموذج على تحديد العلاقات المحتملة بين الطلب على المشتقات البترولية الرئيسية وهي : البنزين ، الكيروسين ووقود الطائرات ، المقطرات المتوسطة (الديزل وزيت الغاز) ، وزيت الوقود الثقيل في البلدان العربية وبين مجموعة من المتغيرات وعددها ١٩ متغيراً تم إنتقائها من بين ٥١ متغيراً جرى توفير ما هو متاح من بياناتها لجميع الدول العربية . وقد أستثنيت من النموذج ثلاثة بلدان عربية هي الصومال وموريتانيا وجيبوتي بسبب النقص في البيانات المتاحة عن أسعار المشتقات في أسواقها المحلية وعن توزيع بنود الناتج المحلي الإجمالي على أنشطتها الاقتصادية المختلفة . وفيما يأتي عرض للعلاقات التي أعتمد عليها هذا النموذج :

(أ) البنزين :

تم جمع الإستهلاك للبنزين العادي والممتاز في كل دولة من الدول الثمانية عشر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ لتمثل المتغير التابع في المعادلة الخاصة بالطلب المحلي على البنزين ، واعتبر هذا المتغير دالة في المتغيرات المستقلة التالية :-

١ - متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص في الدولة ، وقد أحتسب هذا المتوسط بقسمة القيمة النقدية المتوفرة لإجمالي الإنفاق الإستهلاكي الخاص بعد تعديل هذه القيمة بإستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك الخاص بالدولة على عدد السكان المقدر في منتصف كل عام ، وقد إعتبرت سنة ١٩٨٠ سنة الأساس في الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

٢ - إجمالي الإنفاق على قطاع النقل ، وقد عدلت قيمة هذا الأجمالي لكل دولة بإستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي للدولة . وقد أعتبرت سنة ١٩٨٠ سنة الأساس في قياس الرقم القياسي المحلي الإجمالي للدولة .

(1) Fesharaki, Fereidun and D.T. isaak. The Gulf and world petroleum Market.OAPEC. Westview Press. Boulder, Colorado, 1983.

(2) U. N. Department of Statistics. Oil Products Demand Estimation in Developing Countries.

٣ - سعر البنزين مقاساً بالعملة المحلية لكل لتر ، وقد أعتد في القياس سعر البنزين العادي بدلاً من مجموع أو متوسط سعري البنزين الممتاز والعادي وذلك بسبب النقص الملحوظ في البيانات المتعلقة بأسعار البنزين الممتاز في العديد من البلدان العربية ، وبسبب عدم توفر هذا النوع من البنزين في بعض هذه البلدان إلا في السنوات الأخيرة ، ويستند الإعتماد على سعر البنزين العادي في القياس إلى حقيقة أن التغيرات في أسعار كلاً النوعين من البنزين تبدو متناسبة إلى حد كبير في عدد لا بأس به من البلدان العربية

٤ - الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي . وقد إستخدم عدد السكان في حالة واحدة وهي السودان كمتغير مستقل إضافة إلى متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص وسعر البنزين .

(ب) الكيروسين ووقود الطائرات :

تم جمع الإستهلاك السنوي للكيروسين ووقود الطائرات في كل دولة من الدول الثمانية عشر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ويرجع جمع هذين المنتجين إلى التماثل النسبي في أسعارهما من ناحية ، وإلى كون وقود الطائرات واحداً من إتماط الكيروسين من ناحية أخرى . يضاف إلى ذلك الإتجاه المحتمل على المستوى العالمي في تحول الطائرات العسكرية من إستخدام النفط إلى إستخدام الكيروسين لأسباب تتعلق بالسلامة ، ويمثل هذا المجموع المتغير التابع في معادلة الطلب المحلي على الكيروسين ووقود الطائرات ، وأعتبر هذا المتغير دالة في المتغيرات المستقلة التالية (١) :

١ - متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص المعدل باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أنظر المتغير المستقل الأول في معادلة البنزين) .

٢ - الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الزراعي معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي ، وقد تم إختيار هذا المتغير بسبب العلاقة العكسية القائمة بين تطور القطاع الريفي في البلدان العربية (كهربة الأرياف) وبين إستهلاك الكيروسين لأغراض الإنارة والطبخ .

٣ - سعر غاز البترول المسال بإعتباره منتجاً بديلاً للكيروسين ، وقد عدلت أسعار هذا الغاز باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، ورغم المعرفة المسبقة بأن هذا الرقم ليس هو الأمثل في تعديل هذا السعر ، إلا أن نقص البيانات الأخرى قد جعل من هذا الخيار أمراً محتوماً .

٤ - سعر الكيروسين مقاساً بالعملة المحلية لكل لتر ، وقد إستخدم هذا السعر ليمثل سعر وقود

(١) بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنبت ، الحاسب الآلي الأوابك ١٩٨٧ .

الطائرات أيضاً وذلك بسبب التناسب الواضح بين السعيرين وبسبب عدم توفر بيانات كافية عن أسعار وقود الطائرات في معظم البلدان العربية .

٥ - الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي

٦ - استهلاك الطاقة الكهربائية مقاسة بالكيلوواط / ساعة .

٧ - وفي حالة واحدة هي ليبيا إستخدام الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل في هذه الدالة .

(ج) المقطرات المتوسطة :

تم جمع الاستهلاك السنوي لزيت الغاز وزيت الديزل ليمثل مجموعهما الطلب المحلي على المقطرات المتوسطة بإعتباره المتغير التابع في معادلة الطلب الثالثة ، وأعتبر هذا المتغير دالة في المتغيرات المستقلة التالية :

١ - متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص المعدل باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

٢ - إجمالي الإنفاق على قطاع النقل ، وقد عدلت قيمة هذا الإنفاق باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .

٣ - الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الزراعي بسبب إستخدام المقطرات المتوسطة في إدارة الآلات المستخدمة في هذا النشاط ، وقد عدلت قيمة هذا الناتج باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .

٤ - سعر الكهرباء بالعملة المحلية لكل كيلوواط / ساعة بسبب العلاقة التبادلية بين إستخدام الأنشطة الصناعية لزيت الغاز وزيت الديزل وبين إستخدامها للكهرباء باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

٥ - الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بإعتبار هذا القطاع مستخدم رئيسي لزيت الغاز وزيت الديزل في إدارة التوربينات والآلات الإنتاجية ، كذلك في عملية نقل المنتجات ، وجرى تعديل قيمة هذا الناتج باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .

٦ - سعر زيت الديزل بإعتباره ممثلاً لأسعار المقطرات المتوسطة أو سعر زيت الغاز بإعتباره ممثلاً لأسعار هذه المقطرات في حالة عدم توفر بيانات عن السعر الأول . وقد عدل السعر المعتمد في المعادلة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

- ٧ - إستهلاك الكهرباء مقاساً بالكيلو واط / ساعة .
- ٨ - الناتج المحلي الإجمالي لنشاط التوزيع معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .
- ٩ - متوسط الناتج المحلي الإجمالي لنشاط التوزيع معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .
- ١٠ - الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .
- ١١ - متوسط الإنفاق على الواردات معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .

(د) زيت الوقود :

- إستخدم بيانات الإستهلاك السنوي لزيت الوقود خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ لتمثل المتغير التابع في معادلة الطلب المحلي على زيت الوقود ، وأعتبر هذا المتغيردالة في المتغيرات المستقلة التالية:-
- ١ - الناتج المحلي الإجمالي لنشاط المحاجر والمناجم (بما فيه نشاط إستخراج النفط الخام في البلدان العربية المنتجة للبترو ل) بإعتباره مستخدماً رئيسياً لزيت الوقود ، وعدلت قيمة هذا الناتج لكل سنة من السنوات باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .
 - ٢ - استهلاك الكهرباء مقاساً بالكيلو واط / ساعة .
 - ٣ - سعر زيت الوقود بالعملة المحلية لكل طن ، وقد عدل هذا السعر باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
 - ٤ - سعر غاز البترول المسال نظراً للعلاقة التبادلية بين غاز البترول المسال وبين زيت الوقود في إستخدامهما لتوليد الكهرباء .
 - ٥ - الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية معدلا باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي
 - ٦ - الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي معدلا باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .
 - ٧ - الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصادرات معدلاً باستخدام الأرقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي .

٨ - إستهلاك الغاز الطبيعي مقاساً بالوحدات الطبيعية .

وبإيجاز معادلات الإنحدار الخاصة بالعلاقات بين المتغيرات المستقلة المشار إليها أعلاه وبين المتغيرات التابعة الأربعة وهي إستهلاك البنزين ، وإستهلاك الكيروسين ووقود الطائرات ، وإستهلاك الديزل وزيت الغاز ، وإستهلاك زيت الوقود الثقيل ، تبين أن عدداً من المتغيرات المستقلة المختارة لا تعطى تفسيراً للتقلبات في قيم المتغير التابع وخاصة بالنسبة لبعض البلدان العربية ولذلك جرى نبد هذه المتغيرات من بعض المعادلات .

كما استثنيت من معظم معادلات النموذج ثلاثة بلدان عربية أخرى عربية أخرى هي دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان وتونس وذلك بسبب نقص البيانات المتاحة لهذه الدول إما في مجال الأرقام القياسية للأسعار كما هو الحال بالنسبة للبنان أو بسبب عدم التوصل إلى معادلات إنحدار مقنعة لها بالنسبة لبعض المتغيرات كما هو الحال بالنسبة لدولة الإمارات وتونس .

وقد أستخدمت نتائج التقدير المستقبلي المبني على تتبع المسار التاريخي لهذه المتغيرات للدول العربية الست المستثناة من نموذج تحليل الإنحدار وهي الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، لبنان ، تونس ، ودولة الإمارات العربية المتحدة عوضاً عن نتائج الإنحدار . وتوضح الجداول رقم (١٣ - ١) ، (١٤ - ١) ، (١٥ - ١) ، (١٦ - ١) نتائج نموذج تحليل الإنحدار المذكور أعلاه مضافة إليها نتائج تقدير المسار التاريخي للبلدان الستة المذكورة

جدول (١ - ١٣) استهلاك البنزين في مجموعة الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠
 (ب) ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ تقديرات مستقبلية
 GASOLINE (أ) ١٩٧٠ - ١٩٨٥ - ١٩٨٥ بيانات واقعية
 جدول (١٣ - ١) استهلاك البنزين في مجموعة الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠

Country	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
Algeria	413.0	639.0	1213.0	1683.3	1745.9	1872.2	2225.6
Bahrain	31.2	49.8	112.4	167.5	165.7	198.3	215.6
Djebuti	8.0	9.0	10.5	9.6	10.6	10.9	11.2
Egypt	444.0	656.0	1158.0	1958.0	1610.7	2010.1	2260.2
Iraq	398.0	624.0	1233.0	1549.0	1350.5	1132.2	1328.2
Jordan	92.5	155.0	270.0	330.9	449.8	543.0	637.2
Kuwait	317.1	472.8	900.6	1120.8	1048.1	1199.6	1333.1
Lebanon	270.0	482.0	595.0	888.0	813.4	911.7	1009.9
Libya	167.5	447.2	816.8	1073.5	1482.9	1830.4	2178.1
Mauritania	11.0	18.3	31.0	34.5	36.3	40.7	45.1
Morocco	362.7	422.6	436.6	331.6	444.2	453.4	510.4
Oman	10.6	84.3	205.7	369.6	422.0	527.4	632.9
Qatar	35.8	69.4	166.4	235.4	185.5	202.7	227.9
Saudi Arabia	502.4	1150.5	3749.2	6097.6	6013.6	7218.2	8404.3
Somalia	20.0	30.0	60.0	71.0	72.9	81.6	90.3
Sudan	96.0	110.7	191.0	186.2	313.5	396.1	492.3
Syria	196.0	400.0	528.1	760.1	857.7	991.5	1125.4
Tunisia	89.0	129.2	152.0	219.0	213.1	235.2	257.3
U.A.E.*	33.7	103.6	297.5	N.A.	468.9	487.3	542.1
Yemen A	22.7	49.0	208.0	350.0	420.2	436.9	481.4
Yemen P	75.0	90.0	171.0	187.0	232.8	268.1	303.9
Total	3604.2	6192.4	12505.8	17622.6	18358.3	21047.5	24312.4

ملاحظة : جميع القيم في هذه الجداول مقاسة بالآلاف الأطنان .
 البيانات الخاصة بولاية الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ هي بيانات أمانة أبو ظبي .

جدول (١٤ - ١) استهلاك الكيروسين ووقود الطائرات في مجموعة الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠
 (ب) بيانات مستقبة
 (١) - ١٩٧٠ - ١٩٨٥ بيانات واقعية

Country	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
Algeria	156.0	292.0	340.0	N.A.	322.9	334.3	336.2
Bahrain	125.4	273.3	503.2	409.0	410.8	443.8	481.0
Djebuti	4.5	5.1	77.7	72.3	57.5	56.4	55.3
Egypt	820.0	1188.0	1503.0	2657.0	1682.6	1844.7	1993.1
Iraq	659.0	999.0	1752.0	1738.0	1720.0	1935.4	2150.3
Jordan	73.4	191.0	365.0	360.5	1419.4	1778.7	2138.1
Kuwait	135.7	219.9	369.7	342.9	321.9	349.8	380.6
Lebanon	338.0	203.0	212.0	89.0	57.0	19.8	12.5
Libya	149.8	259.9	373.8	507.3	489.6	558.4	626.6
Mauritania	6.8	9.1	13.5	18.0	18.2	20.6	23.0
Morocco	112.8	210.6	330.0	260.0	280.1	350.5	420.8
Oman	6.7	61.0	131.5	191.3	206.8	245.7	305.8
Qatar	6.9	52.4	73.5	77.9	89.1	105.8	125.8
Saudi Arabia	302.2	752.4	1558.7	2161.0	2484.9	3049.9	3449.9
Somalia	7.0	9.0	37.0	64.0	49.6	56.8	64.0
Sudan	85.6	88.9	68.4	94.6	49.2	45.1	41.0
Syria	265.0	468.0	558.0	582.5	641.5	741.0	840.5
Tunisia	122.6	203.1	304.0	232.0	222.8	242.1	261.3
U.A.E.*	12.2	99.4	235.41	N.A.	481.5	562.8	603.4
Yemen A	20.3	44.0	102.0	113.0	136.9	172.6	207.9
Yemen P	45.0	60.0	81.0	85.0	77.7	90.3	103.0
Total	3455.0	5689.1	8989.4	9646.3	10723.0	12394.5	13930.1

* البيانات الخاصة بوقود الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ هي بيانات إحصائية

جدول (١٥ - ١) استهلاك القطارات المتوسطة في مجموعة الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠
 MIDTOT (١) - ١٩٧٠ - ١٩٨٥ - بيانات واقعية - (ب) ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ بيانات مستتغلية

Country	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
Algeria	680.0	1273.0	2006.0	3003.8	2266.3	2327.1	2552.9
Bahrain	21.2	62.7	90.6	111.1	349.9	401.9	453.9
Djebuti	10.0	12.6	18.7	25.5	25.3	28.0	30.7
Egypt	1176.0	1335.0	2428.0	4058.0	4053.4	4899.1	5435.6
Iraq	498.0	1114.0	2463.0	3483.0	4093.9	4059.1	4048.6
Jordan	109.1	229.0	496.0	736.9	774.8	894.4	1014.0
Kuwait	146.0	204.4	476.9	1327.7	727.0	942.7	1158.4
Lebanon	226.0	507.0	429.0	609.0	601.6	668.3	734.9
Libya	281.8	1025.7	1527.0	2307.0	3174.5	3948.1	4725.0
Mauritania	90.0	87.3	120.0	91.7	112.5	115.8	119.2
Morocco	479.4	796.9	1137.4	1152.3	1299.0	1432.0	1565.1
Oman	23.3	135.7	262.4	487.4	560.2	685.2	825.3
Qatar	31.8	73.7	163.4	168.3	306.9	380.5	453.3
Saudi Arabia	820.0	2541.0	8036.1	14640.0	9146.8	11952.0	14829.0
Somalia	35.0	114.0	192.0	225.0	255.6	293.3	330.9
Sudan	298.8	371.4	531.0	632.0	981.0	932.4	828.9
Syria	950.0	1758.0	2526.0	3155.3	1660.2	1946.8	2233.4
Tunisia	275.7	500.9	915.0	989.5	1072.3	1208.4	1344.5
U.A.E.*	55.1	306.6	692.0	N.A.	4144.8	5248.8	6352.8
Yemen A	37.0	94.0	399.0	556.0	2689.9	3013.5	3354.9
Yemen P	35.0	152.0	205.0	246.0	272.7	309.7	346.7
Total	6279.2	12694.9	25114.5	38005.5	38568.6	45487.1	52738.0

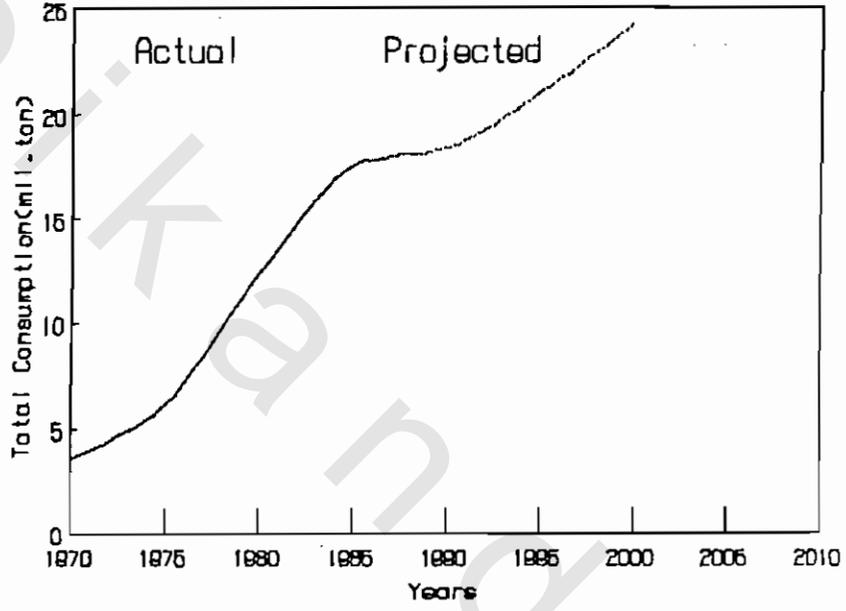
* البيانات الخاصة ببنالة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ - هي بيانات إمارة أبوظبي

جدول (١١ - ١) استهلاك زيت الوقود الثقيل في مجموعة الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠
 (ب) ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ بيانات مستقبة

Country	FUEL OIL									
	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	(١) ١٩٨٥ - ١٩٧٠ - ١٩٧٠ بيانات واقعية		
Algeria	179.0	217.0	232.0	179.6	201.3	186.5	174.1			
Bahrain	3.1	3.3	3.8	5.3	5.1	4.8	4.5			
Djebuti	6.0	18.0	24.7	34.6	35.1	36.7	38.0			
Egypt	3005.0	3639.0	5172.0	7860.0	7266.4	7383.0	7481.0			
Iraq	1445.0	1907.0	3582.0	4120.0	4179.4	4267.6	4341.6			
Jordan	109.2	138.0	399.0	962.3	830.0	887.1	935.1			
Kuwait	0.0	98.1	0.0	1880.5	1070.0	1180.7	1273.7			
Lebanon	387.0	696.0	939.0	1274.0	1093.7	1117.7	1137.9			
Libya	131.2	314.7	1153.4	2112.9	1988.6	2133.4	2255.0			
Mauritania	25.0	17.6	0.0	35.8	15.14	12.8	10.7			
Morocco	547.4	1006.1	1743.1	2016.0	1602.0	1606.4	1609.9			
Oman	97.7	796.5	222.4	78.70	222.8	194.4	170.5			
Qatar	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0			
Saudi Arabia	130.0	300.0	8751.5	13733.7	12576.7	13702.4	14648.0			
Somalia	0.0	4.0	8.0	11.0	11.3	12.3	12.9			
Sudan	207.7	190.2	170.5	266.1	219.6	207.0	196.4			
Syria	587.0	544.0	924.0	2350.6	2010.9	2103.2	2180.8			
Tunisia	454.1	503.9	991.0	908.5	1098.1	1113.7	1126.7			
U.A.E.*	0.0	0.0	116.9	N.A.	238.4	274.4	304.4			
Yemen A	0.0	10.0	6.0	42.0	36.1	42.3	47.4			
Yemen P	110.0	165.0	210.0	320.0	309.3	316.6	322.8			
Total	7424.4	10568.4	24649.3	38191.6	35010.9	36783.0	38271.4			

* البيانات الخاصة ببنوة الإمارات العربية المتحدة السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ هي بيانات إمارة أبوظبي

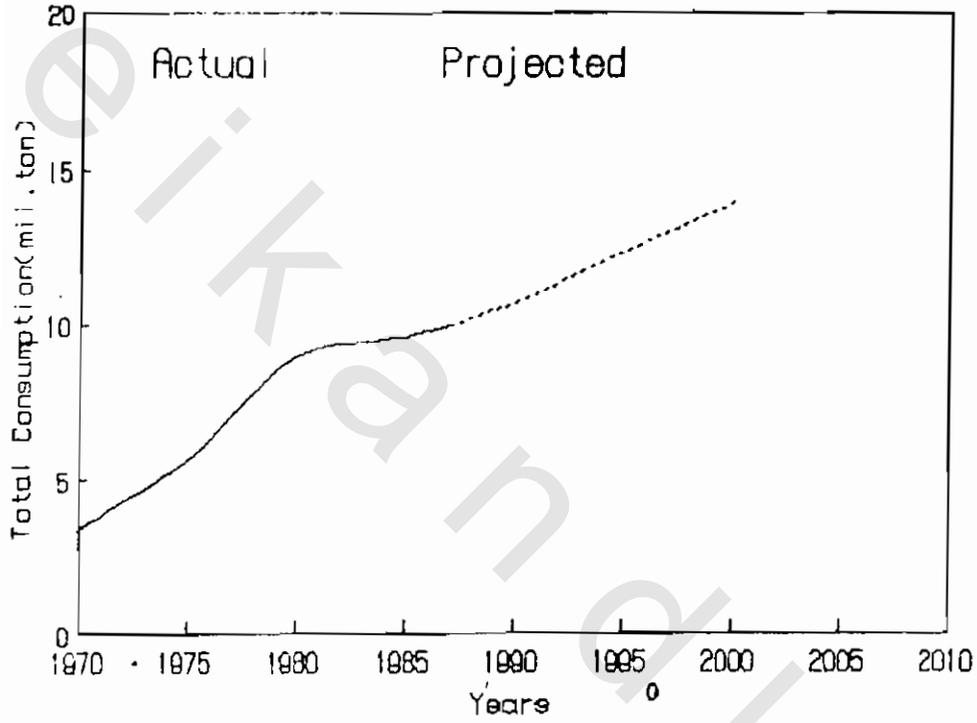
إستهلاك البنزين السنوي في العالم العربي



(الشكل رقم ١٢ - ١) إستهلاك البنزين في الدول العربية (بملايين الأطنان)

بناءً على بيانات واقعية ونتائج نموذج التقدير المستقبلي حتى عام ٢٠١٠

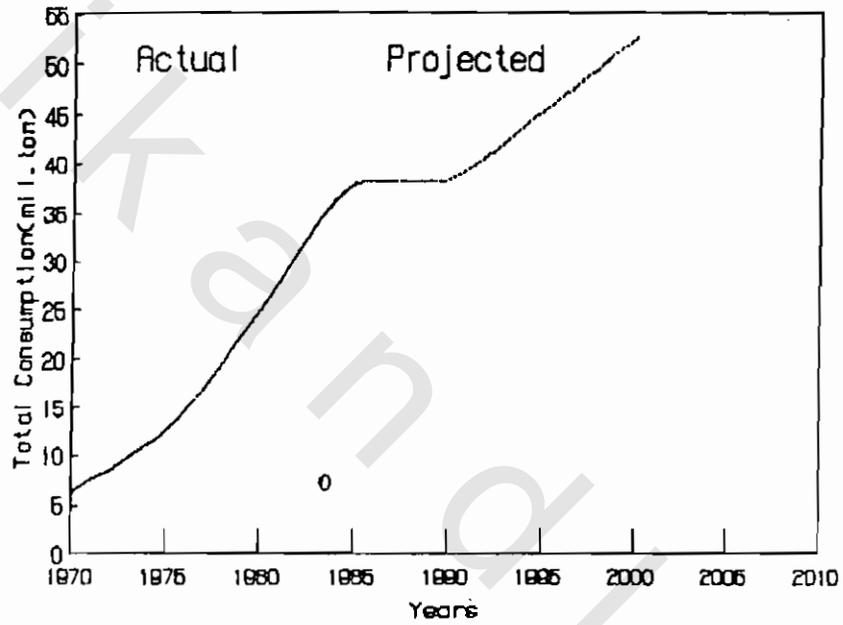
إستهلاك الكيروسين السنوي في العالم العربي



(الشكل رقم ١٣ - ١) إستهلاك الكيروسين ووقود الطائرات في الدول العربية (بملايين الأطنان)

بناءً على بيانات واقعية ونتائج نموذج التقدير المستقبلي حتى عام ٢٠١٠

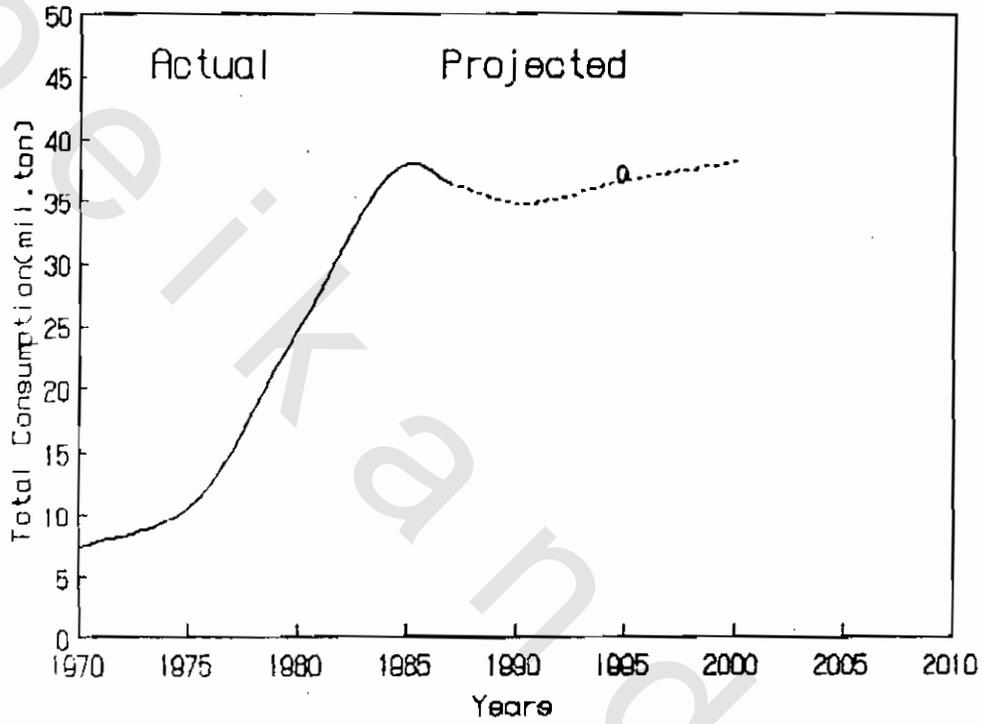
إستهلاك المقطرات المتوسطة في العالم العربي



(الشكل رقم ١٤ - ١) إستهلاك المقطرات المتوسطة في الدول العربية (بملايين الأطنان)

بناماً على بيانات واقعية ونتائج نموذج التقدير المستقبلي حتى عام ٢٠١٠

إستهلاك زيت الوقود الثقيل في العالم العربي



(الشكل رقم ١٥ - ١) إستهلاك زيت الوقود الثقيل في الدول العربية (بملايين الأطنان)

بناءً على بيانات واقعية ونتائج نموذج التقدير المستقبلي حتى عام ٢٠١٠

قائمة الرموز المستخدمة في معادلات الإنحدار

Y1	: إستهلاك البنزين .
Y2	: إستهلاك الكيروسين ووقود الطائرات .
Y3	: إستهلاك الديزل وزيت الغاز .
Y4	: إستهلاك زيت الوقود الثقيل .
X5	: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص .
X6	: إجمالي الإنفاق على قطاع النقل .
X7	: سعر البنزين العادي .
X8	: ناتج النشاط الزراعي .
X9	: سعر الغاز البترولي المسال .
X10	: سعر الكيروسين .
X11	: سعر الكهرباء .
X12	: سعر الديزل .
X13	: إجمالي الإنفاق على نشاط الإستخراج والمناجم .
X14	: إستهلاك الكهرباء .
X15	: ناتج الصناعة التحويلية .
X16	: سعر زيت الوقود الثقيل .
X17	: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .
X18	: متوسط الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في نشاط التوزيع .
X19	: الإنفاق على الواردات .
X20	: الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في نشاط التوزيع .
X21	: الناتج المحلي الإجمالي المتحقق من الصادرات .
X22	: إستهلاك الغاز الطبيعي .
POP	: عدد السكان .

الأشكال البيانية من (١ - ١٢) ، (١ - ١٣) ، (١ - ١٤) ، (١ - ١٥) . نتائج نموذج تحليل

الإنحدار المذكور إضافة إلى التقديرات الواقعية الخاصة بالسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .

وتبين المعادلات في الجداول (١٧ - ١) ، (١٨ - ١) ، (١٩ - ١) ، (٢٠ - ١) . علاقات الإنحدار بين المتغيرات التابعة (Y'S) والمتغيرات المستقلة المشار إليها أعلاه (Y'S) للبلدان العربية التي أمكن الحصول على تفسيرات مناسبة لأثر متغيراتها المستقلة على متغيراتها التابعة .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل بعض النتائج النهائية للسنوات التقديرية ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وخاصة تلك المتعلقة بزيوت الوقود الثقيل حيث أخذ في الإعتبار معدل إحلال متسارع للغاز الطبيعي عوضاً عن زيت الوقود الثقيل في مشروعات توليد الطاقة الكهربائية حيث استخدمت معاملات ذات قيمة متصاعدة لتخفيض نتائج السنوات المذكورة وهذه المعاملات هي ١.٠٥ و ١.١٥ و ١.٢٥ وعلى التوالي .

كذلك تم تعديل النتائج المتعلقة بالسنوات التقديرية لإستهلاك الكيروسين ووقود الطائرات بسبب توقع تراجع أكبر في معدلات إستهلاك الكيروسين خلال السنوات المقبلة وذلك نتيجة لإستمرار عملية كهرية الأرياف وإنتشار المنتجات البديلة ، وتم هذا التعديل بإستخدام معامل قيمته ١.٢٥ .

ولاشك إننا لا نفترض بأن معادلات الإنحدار السابقة على قدر كبير من الدقة في تصوير العلاقة بين المتغيرات ، ولعل السبب في ذلك هو عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة عن عدد كبير من المتغيرات التي قد تكون أقرب من المتغيرات المستخدمة في علاقات الإنحدار السابقة إلى التأثير على المتغير التابع ، إضافة إلى الشك في صحة إستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك في معالجة القيم الجارية لبعض المتغيرات المستقلة التي قد يؤثر على بعضها في الواقع رقم قياسي آخر لا يتطابق أو يتقارب في قيمته مع هذا الرقم .

ويضاف إلى كل ذلك الصعوبات التطبيقية التي تتعلق بتفاوت معالجة المشتقات البترولية وإستخداماتها وأسعارها من بلد إلى آخر . في بعض البلدان (دولة الإمارات مثلاً) يستهلك زيت الغاز في توليد الكهرباء ، بينما يستهلك لهذا الغرض في بلدان أخرى زيت الوقود أو الغاز الطبيعي . وبينما يستهلك زيت الوقود في مضخات الري والجرارات الزراعية في تونس مثلاً يستهلك الديزل في هذه الأنشطة ببلدان أخرى .

وفي السودان يتم خلط زيت الوقود الثقيل بالكيروسين لإنتاج الفيرنس الذي يخلط بدوره مع زيت الغاز لإنتاج الديزل بغرض تحقيق وفر في عملية الإستهلاك ، ولا شك أن مثل هذا الخلط لا يتناسب مع تقسيم المنتجات البترولية في النموذج المين .

جدول (١٧ - ١) : معادلات الإنحدار الخاصة باستهلاك البنزين

Y 1 : Gasoline

R - Square

1	ALG =	$(247.25) + 5.3702 X_{13} + (13.6923) X_3$	0.82
2	BAHR =	$(94.2168) + 6.4027 X_{11} + (76.6548) X_3$	0.86
3	EGYP =	$1165.9399 + 5.9413 X_{13} + (727.6949) X_3$	0.92
4	IRAQ =	$1900.26 + 28.6097 X_{11} + (1861.37) X_3$	0.84
5	JORD =	$45.3623 + 21.9696 X_{11} + 57.4335 X_2 + (78.8148) X_3$	0.98
6	KUWT =	$46.3999 + 8.587 X_{13} + (427.4392) X_3$	0.54
7	LIBY =	$30.6615 + 9.5074 X_{11} + 68.1691 X_2 + (288.3357) X_3$	0.98
8	MORO =	$326.47 + 1.1148 X_{13} + (1.0639) X_3$	0.75
9	OMAN =	$60.5777 + 11.670 X_{11} + 4.10273 X_{13} + (78.1866) X_3$	0.94
10	QATR =	$131.955 + 0.521008 X_{11} + 40.1948 X_2 + (17.409) X_3$	0.79
11	SAUD =	$(197.388) + 129.5479 X_{11} + 0.8930096 X_{13} + (33.7272) X_3$	0.96
12	SUDN =	$(214.63) + 0.2857 X_{11} + 21.2423 \text{ pop} + (0.05838) X_3$	0.97
13	SYR =	$(240.89) + 91.5557 X_{11} + 2.4604 X_2 + (5.5107) X_3$	0.82
14	YEMA =	$3.7571 + 0.0349 X_{11} + 1.7365 X_2 + (22.9552) X_3$	0.98
15	YEMP =	$(3.7897) + 31.3033 X_{13} + (9.3744) X_3$	0.68

جدول (١٨ - ١) : معادلات الانحدار الخاصة بالكربون ووقت الطائرة

Y 2 : Kero + jet Fuel

R - Square

1	ALG	=	380.302 + 8.6767 X ₁ + 0.3536 X ₄ + (27.168) X ₆	0.82
2	BAHR	=	477.5735 + 3.2172 X ₁₃ + (580.847) X ₆	0.86
3	EGYP	=	1058.44 + 4.7638 X ₁₃ + (391.293) X ₆ 0.79	0.79
4	IRAQ	=	1788.470 + 401.2505 X ₄ + (87.7499) X ₁₀ + (5672.02) X ₆	0.92
5	JORD	=	(79.6908) + 16.9857 X ₁₃ + 0.39029 X ₁₀ + (110.807) X ₁₂	0.98
6	KUWT	=	(17.689) + 6.9175 X ₁ + 0.2790 X ₁₃ + (398.245) X ₆	0.93
7	LIBY	=	(104.956) + 18.9147 X ₁₁ + 55.1410 X ₄ + (1.923) X ₁₀ + (163.63) X ₆	0.96
8	MORO	=	(38.2142) + 92.8389 X ₄ + 50.7607 X ₁₀ + (6.5449) X ₆	0.83
9	OMAN	=	49.1858 + 9.7660 X ₁ + 1.3331 X ₁₃ + (68.92103) X ₆	0.94
10	QATR	=	40.393 + 1.6983 X ₁₃ + (7.726) X ₆	0.80
11	SAUD	=	411.3017 + 33.5760 X ₁ + 1.1318 X ₁₃ + (142.2210) X ₆	0.97
12	SUDN	=	88.4558 + 0.8578 X ₁ + 0.1787 X ₄ + (9.2789) X ₆	0.47
13	SYR	=	108.9258 + 6.6899 X ₁ + 3.2338 X ₁₃ + (11.794) X ₆	0.94
14	YEMA	=	(90.357) + 33.0885 X ₁ + 1.5521 X ₁₃ + (0.22838) X ₆	0.95
15	YEMP	=	14.537 + 11.989 X ₁₃ + 10.824) X ₆	0.95

جداول (١٩ - ١) : مصالوات الإحتجار الخاصة بالديزل وزيوت الغاز

Y3 : Diesel Oil + Gas Oil :

R - Square

1 =	ALG	$3004.088 + 19.1397 X_1 + (4.9705) X_4 + 0.2398 X_2 + (475.74) X_8 + 15.7083 X_7$	0.99
2 =	BAHR	$19.4205 + 2.35609 X_{15} + 6.8343 X_4$	0.85
3 =	EGYP	$1195.63 + 1667.4029 X_{14} + (1335.71) X_8$	0.85
4 =	IRAQ	$4478.37 + (1.3394) X_{13} + (458.1004) X_8$	0.97
5 =	JORD	$166.8004 + (380559.5) X_8 + 0.4306 X_{10} + 12.5574 X_{11}$	0.98
6 =	KUWT	$(486.522) + 0.075 X_{15} + 902.088 X_4$	0.70
7 =	LIBY	$(264.435) + 31.0113 X_1 + 0.2647 X_{10}$	0.97
8 =	OMAN	$22.7065 + 23.3988 X_{16} + 134.716 X_{11}$	0.91
9 =	QATR	$37.6456 + 50.7955 X_{11} + (1.9075) X_8$	0.93
10 =	SAUD	$(7568.75) + 42.1023 X_{14} + 201.726 X_{11} + 16.105 X_4 + (4.1413) X_8$	0.91
11 =	SUDN	$1359.365 + 4.34337 X_{13} + (326.997) X_8$	0.97
12 =	SYR	$(62.4452) + 28.826 X_{14} + 8.0745 X_{11} + 30.973 X_4$	0.94
13 =	UAE	$(332.005) + 9.731 X_{15} + 89.7535 X_{11} + 158.6599$	0.92
14 =	YEMP	$(867.81) + 114.014 X_1 + 30.942 X_{13} + 30.942 X_{13} + (7.8438) X_8 + 3.0254 X_7$	0.95

جميل (٢٠ - ١) : معادلات الإنحدار الخاصة بوزيت الوقود الثقيل

Y 4 Fuel Oil

		R - Square
1	ALG = 0.157605 + 6.33298 X ₁₁ + 1.12584 X ₁₀ + (34.0295) X ₁₂	0.49
2	BAHR = 6.4274 + 0.023156 X ₁₀ + (73.31018) X ₁₂ + 67.2986 X ₅	0.75
3	EGYP = 59.3591 + 4.5354 X ₉ + 3445.3542 X ₅ + (239.5412) X ₁₂	0.48
4	IRAQ = 2249.387 + 0.48795 X ₁₀ + 0.8796 X ₁₁ + (35811.96) X ₁₂ + 161.957 X ₅	0.94
5	JORD = (72.1513) + 2.60928 X ₁₃ + 0.39029 X ₁₀ + (110.808) X ₁₂ + 104.976 X ₅	0.99
6	LIBY = (661.43627) + 1.6869 X ₁₃ + 0.45739 X ₁₀ + (8053.87) X ₁₂ + 3892.189 X ₅	0.98
7	MORO = (381.996) + 25.517 X ₁₇ + 17.3469 X ₁₈	0.39
8	SAUD = 146215.74 + 616.726 X ₁₁ + 295.697 X ₁₀ + (414271.37) X ₁₂	0.97
9	SIUDN = 89.2969 + 18.2437 X ₁₁ + 66.6595 X ₁₀ + (64.8273) X ₁₂	0.44
10	SYR = 210.4389 + 14.4496 X ₁₁ + 58.2026 X ₁₀	0.85
11	UAE = (722.53) + 5.84797 X ₁₇ + 0.44725 X ₁₈	0.94
12	YEMA = (6.9635) + 47.1924 X ₁₁ + 97.4314 X ₁₀ + (0.87432) X ₁₂	0.60
13	YEMP = 101.524 + 16.877 X ₁₃ + 0.28939 X ₁₀ + (187.2114) X ₁₂ + 47.0577 X ₅	0.91

R - Square

أضف إلى ذلك المشكلات التي تترتب على وجود إرتباط شديد بين أثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة المستخدمة في تفسير تغيرات المتغير التابع مما يؤدي إلى فقدان معادلات الإنحدار لمعنويتها بدرجة قد تعكس الإشارات الجبرية لهذه المعاملات وتؤدي بنا إلى نتائج مضللة . وإذا كانت قيمة R-SQUARE لمعظم المعادلات المبينة في هذا النموذج عالية فإننا يجب أن لا نغض النظر عن أن خمساً على سبيل المثال من هذه القيم في المعادلات الخاصة بالمتغير التابع Y_4 هي قيم منخفضة .

وحيث أن بعضاً من عوامل القصور قد تسربت إلى قياس هذه المعادلات ، فإن النموذج الرياضي قد اعتمد إلى حد كبير في تقدير نتائجه النهائية على فرضيات نظرية تتعلق بطبيعة الإقتصاديات العربية وأنماط الطلب على المشتقات البترولية في هذه الإقتصاديات ، وقد جرت من خلال هذه الفرضيات تعديلات لبعض القيم التنبؤية الخاصة بالمتغيرات التابعة .

كذلك تم التعويض عن معظم نتائج المعادلة الرابعة من النموذج بنتائج التقدير المستقبلي المبني على تتبع المسار التاريخي لإستهلاك زيت الوقود الثقيل في مجموعة البلدان العربية حيث إنها أكثر دقة .

وبيين الجدول (٢١ - ١) التالي ملخص نتائج عملية القياس المذكورة :

جدول (٢١ - ١)

إستهلاك البلدان العربية من المشتقات النفطية حتى عام ٢٠٠٠ (بالآلاف الأطنان)

المنتج	السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البنزين	٣٦٠٤	٦١٩٢	١٢٥٠٦	١٧٦٢٣	١٨٣٥٨	٢١٠٤٨	٢٤٣١٢	
الكيروسين ووقود الطائرات	٣٤٥٥	٥٦٨٩	٨٩٨٩	١٠٦١٩	١٠٧٢٣	١٢٣٩٥	١٣٩٣٠	
المقطرات المتوسطة	٦٢٧٩	١٢٦٩٥	٢٥١١٥	٣٨٠٠٦	٣٨٥٦٩	٤٥٤٨٧	٥٢٧٣٨	
زيت الوقود	٧٤٢٤	١٠٥٦٨	٢٤٨٤٩	٣٨١٩٢	٣٥٠١١	٣٦٧٨٣	٣٨٢٧١	

تطور صناعة التكرير العالمية

لقد زادت الطاقة العالمية لتكرير النفط الخام بصورة كبيرة ومفاجئة خلال عقد السبعينات حيث زادت السعة من ٤٨.٦ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٢ (بإستبعاد مجموعة الدول الإشتراكية) إلى ٦٤.٤ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٢ . وبلغت الزيادة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من ٦ ملايين برميل في اليوم طوال العشر سنوات حتى عام ١٩٨٠ (الشكل البياني رقم (١٦ - ١) . وتمثل هذه الكمية إضافة مقدارها ٥٠ ٪ إلى السعة الكلية وهي تتضمن نسبة كبيرة من وحدات تكرير النفط بواسطة الهيدروجين (Hydrotreating) . وقد شهدت صناعة التكرير العالمية خلال هذه الفترة تغيرات رئيسية بسبب ممارسة العديد من البلدان المنتجة للنفط لسيادتها بتأميم منشآت إنتاج وتكرير النفط الخام القائمة على أراضيها . وكذلك نتيجة للزيادة المتحققة في الأسعار في ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . ويبين الشكل البياني رقم (١٧ - ١) الزيادة في سعر النفط الخام لمجموعة من ثمانية أنواع من النفط الخام العربي مصدرها نول أعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك) ، وقد إستخدمت بيانات لثلاثة نفوط مستخرجة من شمال إفريقيا وخمسة من نول الخليج العربي . وبإستثناء فترتين فإن الأسعار المستخدمة قد إستمدت من أسعار البيع الحكومية الرسمية وهاتين الفترتين هما : -

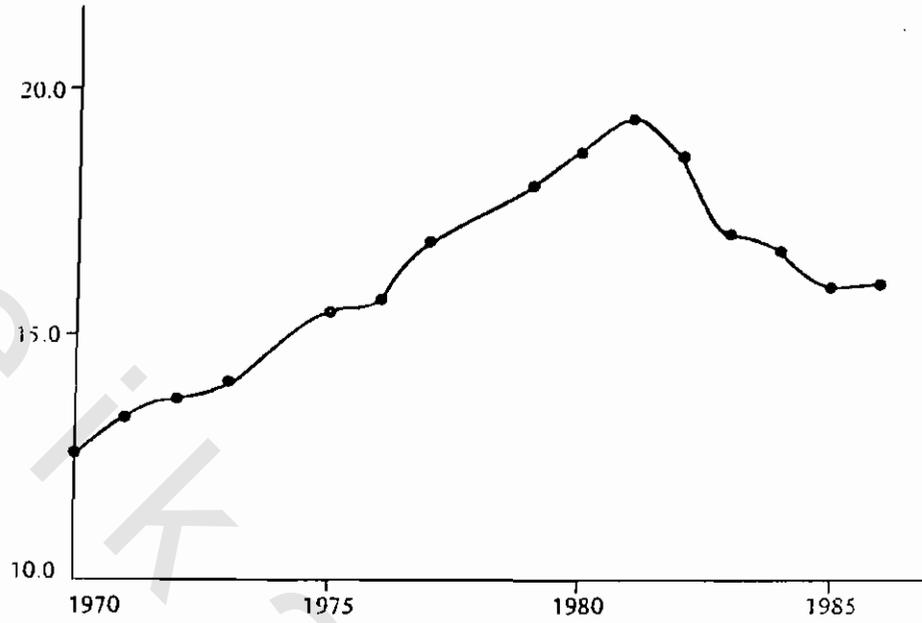
(أ) ما قبل عام ١٩٧٥ حيث أستخدمت الأسعار المعلنة (Posted Price) .

(ب) إنخفاض السعر في عام ١٩٨٦ حيث كان السعر الإرتجاعي (Net-Back) هو المستخدم بصفة عامة .

وقد نتج عن هذا الإرتفاع في أسعار النفط الخام ومشتقاته بالإضافة إلى متغيرات أخرى تراجع في الكمية المطلوبة من المنتجات البترولية حيث :

(أ) أنجزت عمليات لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة في الآلات والمعدات ووسائل النقل .

(ب) إتخذت تدابير قانونية وتنظيمية لترشيد إستهلاك الطاقة عموماً .



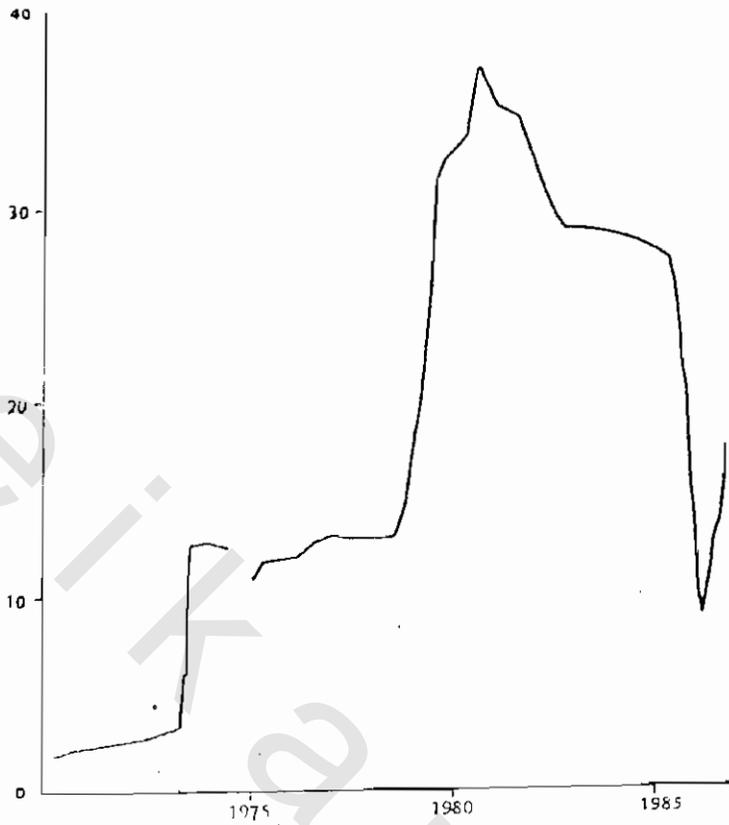
(شكل ١٦ - ١) نمو طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية
(بيانات مستقاة من مجلة الغاز والزيوت)

المصدر

(1) Cantrell, A. "Annual Refining survey". Oil and Gas Journal, Vol. 69, No. 12,

(March 1971) , 93 - 124.

(2) Cantrell, A. " Annual Refining survey ". Oil and Gas Journal, Vol. 84, No.12,



(شكل ١٧ - ١) تطور سعر النفط الخام لمجموعة النفوط العربية الخام الخفيف والثقيل ،
الخام الكويتي المصدر ، موربان عمان خليط صحارن ، الزيتونة (البريقة قبل ١٩٧٥) ، السويس (إعتباراً من
١٩٧٨) (بيانات مأخوذة من معهد البترول الأمريكي وأسعار النفط الخام والمنتج الدولية .

المصدر

- (1) American Petroleum institute .BasicPetroleum Data Book. Petroleum industry
Statistics. Vol. II, No. 3. September, 1982.
(2) international Crude Oil and Product Prices. Economics Research Ltd. and
Middle East Economic Survey. Middle East Petrololom and Economics
Publlshers Nicosla, Cyyprus. January 1987.

(ج) بين فإن هاتين ١٩٨٦ (١) أن هناك تحولاً عن النفط كمصدر للطاقة حيث سجلت حصة النفط في إجمالي الطاقة المستهلكة في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ تراجعاً ضئيلاً نسبياً من ٥٥ ٪ إلى ٥٣ ٪ ثم تراجع أكبر لاحقاً حيث بلغت هذه الحصة ٤٥ ٪ في عام ١٩٨٦ .

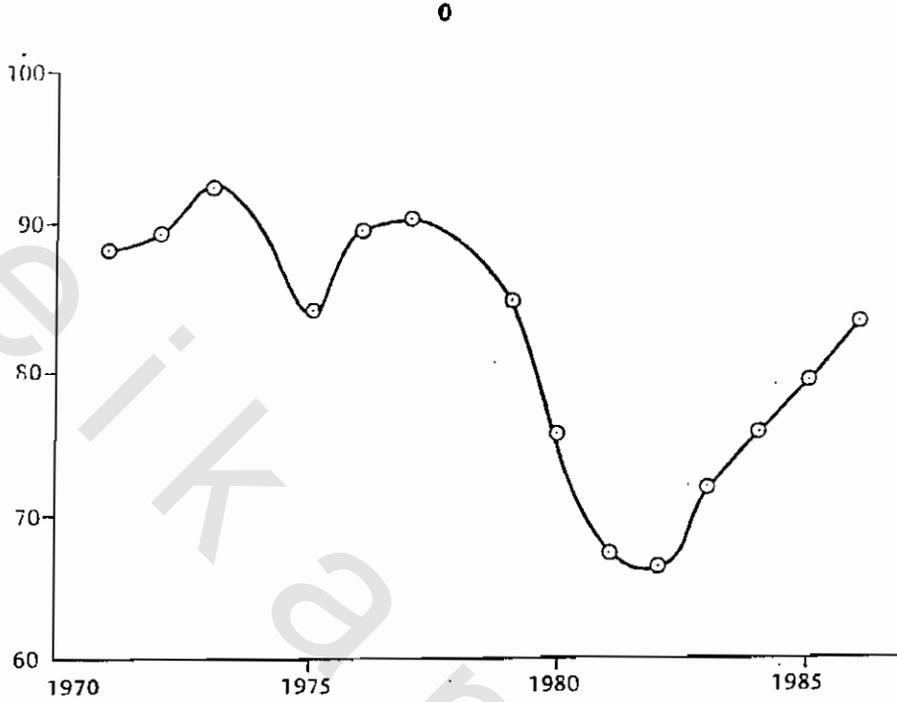
(د) أدى الركود التدريجي في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي لمعظم البلدان الصناعية إلى خفض إستهلاك الطاقة في ٢١ بلداً من بلدان وكالة الطاقة الدولية بما يعادل ١٧ مليون برميل نفط يومياً تقريباً (٢) .

وكان هذا الإنخفاض في الطلب على المنتجات البترولية مصحوباً بزيادة في سعة التكرير وقد نتج عن ذلك إنخفاض حاد في كفاءة تشغيل مصافي التكرير إذ بلغ متوسط نسبة التشغيل أقل من ٦٦ ٪ في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ الشكل البياني رقم (١٨ - ١) وبالطبع فإن نسبة من مصافي التكرير قد تم تشغيلها بمعدلات إنتاج أكثر من المتوسط ولكن هناك الكثير من المصافي التي شغلت بكفاءة أقل وبما يتناسب مع الحاجات والظروف المحلية . ولكن هذا الوضع لم يكن يستمر طويلاً إذ حلت فترة ترشيد تم خلالها إغلاق الوحدات غير الإقتصادية التي هي في معظمها (Hydroskimming) وبذلك عادت نسبة التشغيل في الولايات المتحدة إلى الإرتفاع لأكثر من ٨٠ ٪ سنة ١٩٨٦

وكان زيت الوقود الثقيل على الأخص أكثر المشتقات تضرراً من إرتفاع أسعار النفط الخام والتحول إلى الفحم والطاقة النووية كمصادر رئيسية للطاقة حيث إنخفض الطلب العالمي على زيت الوقود الثقيل من ٣٢ ٪ لكل برميل مكرر عام ١٩٧٣ إلى ٢٨ ٪ عام ١٩٧٩ ثم إلى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٦ (١) . ويلاحظ أن نمط الطلب هذا يتغير من منطقة إلى أخرى الشكل البياني رقم (١٩ - ١) وقد أدى ذلك إلى جعل مصافي التكرير مهتمة بملاحقة إتجاهات الطلب على زيت الوقود الثقيل شكل بياني (٢٠ - ١) وأدت عمليات التصدير أو الإستيراد إلى سد الفجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة في المناطق الجغرافية المختلفة . وكان تأثير زيادة أسعار ٧٩ / ١٩٨٠ على الكميات المطلوبة من زيت الوقود الثقيل ملحوظ

(1) Mohnfeid, J. H. " Consumer reactions to Eower Oil prices". petroleum Review, April 1987, 23 - 25.

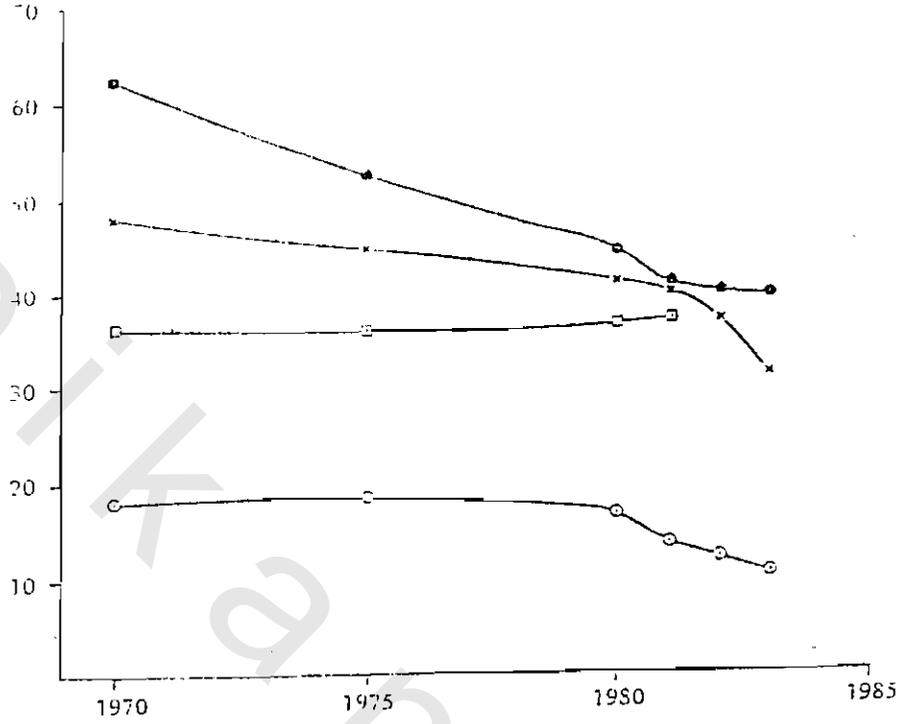
(2) Van Hilten, D. "World Refining Patterns and prospects". petroleum Tims, October 1986, 6 - 8, 30.



(شكل ١٨ - ١) متوسط الإستخدام لطاقة التكرير الأمريكية - على أساس برميل / يوم (بناءً على بيانات مستقاه من مجلة الغاز والزيوت - تقارير التكرير السنوية وإتجاهات الطاقة والبتروول) .

المصدر :

- (1) Oil and Energy. Trends. "Refinery Runs ". Energy Economic Research, U, K. January 1983, tables 7 and 8.
- (2) Oil and Energy Trends. "Refinery Runs ". Energy Economic Research, U, K., February 1987, Tables 7 and 8.
- (3) Cantrell, A. "Annual refining Survey". Oil and GAS Journal. Vol. 73, No. 14, April 1945) , 96 - 122.
- (4) Cantrell, A. " Annual rehining survey ". Oil and GAS Journal. Vol. 69, No. 12 (MAR 1971) , 93 - 124.



(شكل ١٩ - ١) إستهلاك زيت الوقود الثقيل على المستوى العالمي .

– الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا - اليابان

سنة أقطار عربية : الجزائر - الكويت - الجماهيرية الليبية - قطر - المملكة العربية السعودية - دولة

الإمارات العربية المتحدة

المصدر :

(1) Oil and Energy Trends. "Refinery Runs". Energy Economic Research, U. k, jan. 1983, tables 7, 8.

(2) OPEC. Annual Statistical Bulletin. Organisation of petroleum Exporting Countries, 1985.



(شكل ٢٠ - ١) نسبة زيت الوقود الثقيل المنتج .

— الولايات المتحدة الأمريكية

— اليابان

— المملكة المتحدة

— فرنسا

— ألمانيا الغربية

(بيانات مستقاة من اتجاهات الطاقة والبتروك)

المصدر :

- (١) Oil and Energy Trends. "Refinery Runs". Energy Economic Research, U. N, Jan 1983, Tables 7, 8.
 (٢) Oil and Energy Trends. " Refinery Runs " Energy Economic Research, U. N Feb. 1987, Tables 7, 8.

وسنعرض توزيع الطاقات الإنتاجية لصناعة التكرير العالمية واقتصادياتها بصورة مختصرة في المناطق العالمية الرئيسية الثلاث : الدول الصناعية والدول النامية والدول الإشتراكية .

(أ) في الدول الصناعية :

تتركز النسبة الغالبة من معامل تكرير النفط الخام في مجموعة الدول الصناعية . فقد بلغت نسبة طاقة معامل تكرير النفط القائمة في الدول الصناعية أكثر من ٦٠ ٪ من إجمالي تكرير النفط العالمية في عام ١٩٧٥ . ورغم الإنخفاض التدريجي في هذه النسبة لصالح حصتي الدول الإشتراكية والدول النامية ، إلا إنها مازالت تزيد عن ٥٠ ٪ وفقاً لبيانات عام ١٩٨٤ (١) .

وتعتبر تكلفة النقل إضافة إلى العوامل السياسية والإقتصادية من أهم العناصر التي أثرت في تركيز صناعة التكرير تاريخياً بالقرب من أسواق الإستهلاك الرئيسية . ذلك أنه يصعب الحصول على وفورات التكلفة التي تحققها ناقلات النفط الخام العملاقة أو شبكات أنابيب نقل البترول في حالة نقل أو ضخ مشتقات مكررة بكميات صغيرة . أضف إلى ذلك نظافة النفط الخام مقارنة بالتلوث الذي قد ينتج عن بعض المشتقات مثل الزيوت الثقيلة أثناء عملية النقل . أما من الجانب السياسي والإقتصادي فإن شركات النفط الرئيسية الكبرى قد أدركت مبكراً أن إنفاق استثماراتها المخصصة لصناعة التصفية في بلدانها الأم يوفر لها أمناً سياسياً مرغوباً ، كما أن وجود هذه الصناعة إلى جانب السوق يمنحها ميزة الحصول على إمدادات النفوط الخام من مصادر متعددة بما يضمن لها طاقة تشغيلية عالية وبصورة مستمرة .

وكان الجزء الأكبر من طاقة التكرير في الدول الصناعية (٤٨ ٪) يتركز في نول أوروبا الغربية في عام ١٩٧٥ بينما كان نصيب الولايات المتحدة وكندا ٤٠ ٪ من هذه الطاقة تلك السنة ، أما الحصة المتبقية وهي ١٢ ٪ فكانت لليابان . وقد اختلف هذا التوزيع في عام ١٩٨٤ حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا القائمة (٤٥ ٪) تليهما أوروبا الغربية (٤٢ ٪) ثم اليابان (١٣ ٪) . وهذا يعني أن حصة أوروبا الغربية من إجمالي طاقة التكرير العالمية كانت الأكثر تضرراً إذ إنخفضت في عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٧ ٪ مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، بينما كان التراجع في حصة اليابان ١٠ ٪ وحصة أمريكا الشمالية ٦ ٪ فقط (٢) .

وتحتل نول أمريكا الشمالية بوضع أفضل عند النظر أفضل إلى النسبة المشغلة من الطاقات التصنيعية لصافي التكرير إذ تصل هذه النسبة هناك إلى ٨٠ ٪ تقريباً (٨٦ ٪ في عام ١٩٧٧) بينما تنخفض في نول

(١) Oil and Energy Trends. Energy Economic Research, U. K., Jan, 1986 - an, 1987 issues.

(٢) نفس المرجع .

أوروبا الغربية إلى ٦٠٪ (١٩٧٥) و ٧٠٪ (١٩٨٤) إما اليابان فتراوحت نسبها بين ٦١٪ كحد أدنى (١٩٨٢) و ٨٢٪ كحد أقصى (١٩٨٧). وتمثل هذه النسب ما يشبه الكارثة بالنسبة للإقتصاد البترولى اليابانى الذى أشتهر بأعلى معدل للتشغيل فى صناعة التكرير حيث بلغ هذا المعدل رقمياً قياسياً عالمياً هو ٩٢٪ فى عام ١٩٧٣.

وتعتبر هذه النسب هامة من الناحية الإقتصادية ، إذ من المعروف أن معظم المصافى قد تعجز عن تحقيق أى هامش من الأرباح ما لم يتم تشغيلها بما يقترب من طاقتها القصوى . ويسود إعتقاد فى الصناعة النفطية بأن معدلات تشغيلها يقل عن ٨٥٪ من الطاقة التصميمية لا يعتبر كفوفاً ولا يدر هامشاً يذكر من الأرباح .

وقد تميزت السنوات الأخيرة بظاهرة إقفال عدد كبير من المصافى بسبب عدم جدواها من الناحية الإقتصادية بعد تراجع معدلات الطلب على المشتقات فى بعض الأسواق الدولية .

ومن المؤكد أن شركات النفط الرئيسية فى الدول الصناعية قد فشلت فى بناء توقعات سليمة لنمط الطلب على النفط خلال عقد الثمانينات ، ومع إستثناءات محددة (بى بى وشل) لم تتخذ هذه الشركات أى إحتياطات تذكر بهدف الحد من التوسع فى طاقتها التكريرية خلال عقد السبعينات . ويبدو أن معظم الشركات النفطية كانت مندفعة نحو توسيع طاقتها التكريرية بفعل عاملين : الأول هو قناعتها النظرية بتدنى المرونة السعرية للطلب على المشتقات البترولية وهى القناعة التى حاولت هذه الشركات تأكيدها عندما لم يتعد التراجع فى الطلب على النفط فى عام ١٩٧٤ ما نسبته ٢٪ دون أن تولى (أى الشركات) إهتماماً مناسباً بما قد ينتج عن السياسات الحكومية فى البلدان المستهلكة من تراجع أكبر فى معدلات الإستهلاك فى الزمن الطويل . أما العامل الثانى فهو تعاظم الأرباح المحققة من نشاط التكرير البترولى كنتيجة لزيادة أسعار المشتقات بمعدل يزيد كثيراً عن الزيادة فى أسعار النفط الخام ، وتوقع معظم الشركات باستمرار هذا الإتجاه الصعودى فى الأسعار .

وقد مثلت الأزمة النفطية العالمية التى بدأت مع عقد الثمانينات الجارى ما يشبه الصدمة للشركات النفطية الرئيسية فى مجال صناعة تكرير النفط . وقد إلتقت هذه الشركات متأخرة إلى هذه الصناعة حيث ألغت مع بداية الثمانينات الكثير من عقود توسعه المصافى ، وأوقفت عدداً آخر من المشاريع التى كانت فى طور التنفيذ ، كما قامت بإقفال العديد من المصافى خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٤ . وقد نتج عن هذه الإجراءات إنخفاض طاقة التصفية فى الدول الصناعية بما يزيد على ١٠٪ خلال تلك الفترة ، كما إنخفضت الطاقة الإنتاجية الفائضة (غير المشتغلة) بما نسبته ١٥٪ (١) .

(1) Wico. world Oil Review. Galloway and Pearson Ltd., U. K., 1986.

ولاشك أن استمرار هذا الإتجاه ، سيكون لصالح حصة البلدان النامية من إجمالي طاقة التصفية العالمية ، وهي الطاقة التي شهدت توسعة مستمرة أيضاً خلال الفترة الماضية ، ويتوقع لهذه البلدان أن تستفيد من أي انتعاش مقبل في الطلب على المشتقات البترولية لزيادة صادراتها من المشتقات إلى البلدان الصناعية وبالتالي رفع الكفاءة التشغيلية لمعاملها التكريرية .

وقد شهدت حركة سوق المشتقات البترولية بالفعل تغيرات ملموسة في السنوات الأخيرة تمثلت في زيادة استيراد الدول الصناعية للمنتجات النفطية المكررة من الدول النامية وذلك نتيجة لتوفر هذه المنتجات المستوردة في السوق الفورية بأسعار تقل في بعض الأحيان عن تكلفة الإنتاج في مصافي الدول الصناعية . وقد بدأت شركات النفط الرئيسية أيضاً في شراء كميات من المنتجات المكررة من الأسواق الفورية عوضاً عن النفط الخام . وضمن هذا الإتجاه بلغت واردات الدول الأوروبية من المشتقات المكررة المستوردة في عام ١٩٨٤ نحو ٩٢ مليون طن ٢٤٪ منها كانت من إنتاج الدول العربية . كما بلغت واردات الولايات المتحدة من المشتقات ١٠٠ مليون طن تم استيراد أغلبها من مصافي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

وتملك الولايات المتحدة اليوم أكبر طاقة للتكرير في الدول الصناعية وفي العالم (١٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥) تليها اليابان (٥ ملايين برميل يومياً) ثم إيطاليا (٣ ملايين) ، ثم فرنسا (٢.٤ مليون) ، فألمانيا (٢.٢ مليون) ، فالمملكة المتحدة (٢ مليون) فكندا (١.٩ مليون) ، فهولندا (١.٥ مليون) وأسبانيا (١.٥ مليون أيضاً ^(١) .

ويعتبر البنزين المنتج الرئيسي من مصافي الدول الصناعية فهو يشكل ٣٠٪ تقريباً من جملة المشتقات المنتجة وتنتج الولايات المتحدة حوالي ٦٥٪ من هذا المنتج . وتأتي بعد ذلك ويأهمية مماثلة كلاً من مجموعة زيوت الوقود الثقيلة (المتخلفات) وزيوت الغاز والديزل حيث يشكل كل منهما أكثر من ٢٠٪ من جملة المشتقات المنتجة .

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع في استهلاك النفط في الولايات المتحدة كان مرتبطاً ارتباطاً تاريخياً شديداً منذ النصف الأول من القرن الحالي بنمو صناعة السيارات . وحتى اليوم لا تزال الحصة المخصصة من استهلاك النفط في الولايات المتحدة لقطاع النقل أعلى بكثير منها في أي من الدول الصناعية الأخرى . وهذا ما يفسر النسبة المرتفعة من إنتاج البنزين (٦٥٪ من جملة إنتاج الدول الصناعية) التي أدت إلى إنشاء نمط خاص من المصافي المعدة لإنتاج نسبة بالغة الإرتفاع من البنزين مقارنة بمصافي الدول الأخرى . وقد قدر ما

(1) Oil and Energy Trends. Energy Economic Research, U. N., Jan 1986 - jan - 1987 issues.

إقتطعه قطاع النقل الأمريكى فى عام ١٩٨٠ من الإستهلاك النهائى للطاقة فى الولايات المتحدة بما نسبته ٢٨ ٪ أى ما يعادل ثمن (٨ / ١) الإستهلاك العالمى من النفط الخام .

أما من ناحية التكلفة فى صناعة التكرير ، فإن اليابان تتمتع بأدنى معدل للتكاليف مقارنة بالدول الصناعية الأخرى وبالدول النامية أيضاً ، ففى عام ١٩٧٩ قدرت دراسة لمنظمة الأوبك تكلفة تكرير البرميل الواحد (المتوسط لعام ١٩٨٥) لمعمل تكرير يعتمد على الغاز الطبيعى كوقود فى اليابان ١.٠٢ دولار بينما ترتفع هذه التكلفة إلى ١.١٠ دولار فى أوروبا الغربية وإلى ١.٢٤ دولار فى شرق الولايات المتحدة .

وتركز المصافى فى الدول الصناعية فى الوقت الحاضر على عمليات تطوير وتحسين مواصفات المشتقات البترولية ، ويتم ذلك إما بغرض التوافق مع قوانين المحافظة على البيئة أو تقليل تكلفة الإنتاج أو زيادة المحتوى الحرارى فى المنتجات النفطية

وضمن هذا الإتجاه عمدت المصافى إلى إنتاج بنزين بعدد أوكتينى مرتفع عن البنزين العادى والمحسن ، كما عمدت لإنتاج بنزين خال من الرصاص كواحد من إجراءات حماية البيئة ، وإنتاج بنزين محسن بالكحول .

وقد يؤدى التسارع فى مثل هذا الإتجاه إلى نشأة نمط متقدم من مصافى التكرير فى البلدان المتقدمة مقارنة بالنمط السائد فى الدول النامية ، لذلك قد توجه منتجات المصافى فى الدول الصناعية نحو إستخدامات محددة بينما يتم الإعتماد على واردات مصافى الدول النامية فى الإستخدامات الأخرى .

(ب) الدول النامية :

زادت حصة الدول النامية من إجمالى طاقة تكرير النفط الخام العالمية من ٢٢ ٪ تقريباً فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٦.٥ ٪ فى عام ١٩٨٤ ، وقد توزعت هذه الزيادة بين القارات الثلاث ومنطقة الشرق الأوسط بمعدلات متفاوتة حيث زادت طاقة التصفية فى القارة الأفريقية بنسبة ٩٤ ٪ (من ١.٧ ٪ إلى ٣.٣ ٪) بينما زادت فى آسيا (دون الشرق الأوسط) بنسبة ٢٩ ٪ وفى الشرق الأوسط بنسبة ٢٦ ٪ ، أما حصة أمريكا اللاتينية فلم تشهد سوى زيادة طفيفة (٣ ٪) (١) .

ولعل أهم ملاحظة تثيرها حصة الدول النامية من إجمالى طاقة المصافى فى العالم هى عدم تناسب هذه الحصة مع القدرات الإنتاجية والإمكانات الإحتياطية المتوفرة لهذه الدول من النفط الخام . وخاصة إذا نظرنا بالتحديد إلى منطقة الشرق الأوسط ، فعلى الرغم من سيطرة هذه المنطقة على ٥٨ ٪ من الإحتياطى العالمى

(١) المرجع السابق .

المؤكد و ٢٣٪ (عام ١٩٧٨) من الإنتاج العالمي من النفط الخام ، إلا أن حصتها من طاقة التصفية البترولية العالمية تقل عن ٥٪ .

ولا تتمتع الدول النامية من ناحية النسبة المشغلة من الطاقات التصميمية لمصافي التكرير بوضع أفضل من وضع الدول الصناعية إذ لم يرتفع متوسط هذه النسبة كثيراً عن ٧٣٪ في أفضل الحالات . ولا يبدو أن هناك تفاوتاً كبيراً في النسبة بين مناطق التكرير في القارات الثلاث أو في الشرق الأوسط .

ويتوقع أن تستمر حصة دول الشرق الأوسط من طاقة التكرير العالمية بالإرتفاع خلال السنوات الخمس المقبلة حيث بلغ إنتاج مصافي المنطقة في عام ١٩٩٠ بأكثر من ٤ ملايين برميل يومياً مقارنةً بإنتاجها الحالي البالغ ٢.٦ مليون برميل يومياً . وستعتمد هذه الزيادة بصورة رئيسية على إستكمال مشروعات توسعة طاقات التصفية البترولية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

كما يتوقع أن تزيد صادرات دول المنطقة من المشتقات البترولية إلى كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة مما سيؤدي إلى زيادة المعدلات التشغيلية لمصافي دول الشرق الأوسط رغم الزيادات المقدرة في إجمالي طاقاتها . وتقع مصافي التصدير الرئيسية في السعودية والكويت والبحرين .

أما منطقة جنوب شرق آسيا التي شهدت واحداً من أكبر معدلات التوسع في طاقات التكرير العالمية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ (أكثر من ٥٠٪) فتواجه ظروفاً صعبة بسبب عدم قدرتها على تصريف جزء من منتجاتها في الأسواق الخارجية .

وفي أفريقيا سجلت طاقات التصفية البترولية زيادات مواصلة طوال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات مع إستثناء واحد فقط هو عام ١٩٨١ ، وكان العام السابق لذلك وهو ١٩٨٠ قد شهد زيادة كبيرة قدرها ٢٢٪ في هذه الطاقات وتقترب طاقة التصفية الإجمالية في البلدان الإفريقية من ٢.٥ مليون برميل يومياً .

أما في أمريكا اللاتينية فسجلت هذه الطاقات زيادات أقل من تلك التي شهدتها منطقتي الشرق الأوسط والقارة الإفريقية خلال عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات ، بل وشهدت طاقة التصفية في هذه البلدان إنخفاضاً خلال السنوات الأخيرة وقد تباين إتجاه هذه الطاقات من دولة إلى أخرى وكانت أكثر الطاقات إستقراراً أو نمواً في أفضل الحالات هي تلك الموجودة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وقد بلغت جملة إنتاج المصافي في دول أمريكا اللاتينية حوالي ٦ ملايين برميل يومياً (بإستثناء فنزويلا والأكوادور العضوين في الأوبك) .

ويقارب مجموع هذه الطاقات إجمالي طاقة التكرير لدى مجموعة الأوبك التي حققت زيادات متواصلة طوال عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات .

وتصل طاقة التكرير العربية القائمة في الوقت الحاضر إلى أكثر من ٥ ملايين برميل يومياً . وقد زادت في عام ١٩٨٥ بحوالي ٢٥٠ ألف برميل يومياً نتيجة لتشغيل مصفاة الجبيل بالسعودية . وقد علقت السعودية مشروعى إنشاء مصفاة القصيم وشقيق كما علقت تونس إنشاء مصفاة للتصدير خلال العام الماضى بسبب أوضاع السوق العالمية . ويبلغ مجموع المصافى العربية في الوقت الحاضر ٥٠ مصفاة .

وتتمتع السعودية بأكبر حصة من طاقة التكرير العربية (٢٥ ٪) تليها الكويت (١٤ ٪) ثم الجزائر ومصر (١٠ ٪ لكل منهما) .

ووفقاً لبيانات عام ١٩٨٤ حققت تونس أعلى معدل تشغيلى لمصافى فى الدول العربية (١٠٩ ٪ فى مصفاة بنزرت) وتلتها سوريا (٩١ ٪) ثم مصر فالكويت . وبلغ متوسط التشغيل فى جملة المصافى العربية ٧٣ ٪ تقريباً .

وحققت الكويت إنجازات ملموسة فى مصافىها ، حيث أتمت فى عام ١٩٨٥ مشروع تحديث مصفاة ميناء الأحمدى التى أصبحت تضم ٢٨ وحدة تصفية تستخدم الهيدروجين فى عمليات التكسير والتحويل لزيادة إنتاج المنتجات الخفيفة والمتوسطة . كما يقترب مشروع تحديث مصفاة ميناء عبد الله من الإنجاز .

وهذا قد نشأ فى فترة الثمانينات إتجاه لدى بعض الدول النامية المنتجة للبتروال الخام لإمتلاك مصافى فى أسواق الإستهلاك الرئيسية فى الدول الصناعية . ففي عام ١٩٨٣ إشترت مؤسسة البترول الكويتية ممتلكات جالف أويل الأمريكية فى بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج والسويد والدانمارك ، ومن بينها مصفاة تكرير فى هولندا بطاقة ٧٥ ألف برميل يومياً وأخرى فى الدانمارك ومصنعين لزيوت التشحيم بالإضافة إلى مئات من محطات الخدمة ، كذلك إمتلكت المكسيك بعض المصافى فى أسبانيا ، بينما قامت المملكة العربية السعودية بشراء مصفاة ومنافذ تسويق فى إيطاليا . كما أن هناك مصالحةً نفطية إيرانية فى إيطاليا وليبيا فى بلجيكا وفنزويلية فى ألمانيا الغربية (١) .

ويشرح بعض المطلعين فى الصناعة النفطية مثل هذا الإتجاه للإستمرار فى المستقبل ، ما دامت سياسية الشركات النفطية الرئيسية فى تقليص عمليات التكرير فى الدول الصناعية وحاجة الدول النفطية النامية للتواجد على مقربة من أسواق الإستهلاك الرئيسية مستمرة .

(١) المرجع السابق .

(ج) في الدول الاشتراكية :

تزايدت حصة مجموعة الدول الاشتراكية من إجمالي طاقة تكرير النفط العالمية من ١٧ ٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٢٣ ٪ تقريباً في عام ١٩٨٤ . وتتمتع مصافي هذه المجموعة بنسبة تشغيلية عالية نسبياً من طاقاتها التصميمية ، إذ بلغ معدل التشغيل في بعض السنوات ٩١ ٪ تقريباً ، وهو معدل منافس لمعدلات التشغيل اليابانية العالية . غير أن إنخفاضاً ملحوظاً قد طرأ على معدلات تشغيل المصافي في الدول الاشتراكية منذ عام ١٩٨١ . وقد أدت نسب التشغيل المرتفعة في مصافي دول هذه المجموعة إلى وصول حصة الدول الاشتراكية من نسبة طاقة التصفية المستقلة في العالم إلى معدلات أعلى من حصتها من إجمالي طاقة التصفية العالمية المتاحة إذ بلغت هذه الحصة ٢١ ٪ في عام ١٩٧٥ (مقارنة مع ١٧ ٪ من إجمالي الطاقة المتاحة لنفس العام) و ٢٤ ٪ في عام ١٩٨٤ (مقارنة مع ٢٣ ٪ من الطاقة المتاحة) .

وكما هو الحال في إنتاج النفط الخام ، كانت الحصة العظمى من طاقة التصفية في الدول الاشتراكية من نصيب الإتحاد السوفيتي (سابقاً) حيث بلغت حصته ٧٠ ٪ من إجمالي طاقة التكرير في الدول الاشتراكية أي ما يعادل ١١.٥ مليون برميل من المشتقات يومياً ، تليه الصين بنسبة ١١ ٪ أي ما يعادل ١.٨ مليون برميل يومياً ، ويأتي بعد ذلك ترتيب البلدان الاشتراكية الأخرى من هذه الطاقة على النحو التالي : رومانيا ٣.٨ ٪ ، ألمانيا الشرقية ٣ ٪ ، تشيكوسلوفاكيا ٢.٨ ٪ ، بولندا ٢.٤ ٪ ، يوغسلافيا ٢.٣ ٪ ، بلغاريا ١.٨ ٪ والمجر ١.٧ ٪ . أما حصتي ألبانيا ومنغوليا فمن الضالة بحيث لا يزيد مجموعهما كثيراً عن نصف بالمائة من إجمالي طاقة التكرير في هذه المجموعة (بيانات عام ١٩٨١) .

تكنولوجيا التكرير

(أ) على المستوى العالمى :

تشمل تقنيات التكرير فى معظمها عمليات رئيسية مثل التقطير (Distillation) والتشكيل (Reforming) والتحويل (Upgrading \ Conversion) والتقنية (e.g Desulfurization) وهذه فى معظمها تعتبر عمليات راسخة ولا يتوقع لها تطوير رئيسى فيما عدا عمليات التحويل ، لأن هذه العمليات تتأثر بنوعية النفط الخام المستخدم والمنتجات المطلوبة .

لقد تم تطوير الكثير من العمليات التحويلية وتحسين نوعية المنتجات (Conversion Upgrading) وتتراوح هذه العمليات ما بين تلك التى تشمل نيز الكربون (Carbon rejection) (مثل التكسير الحرارى - خفض اللزوجة - التفحيم) مروراً بالتكسير الحفزى إلى إضافة الهيدروجين (نزع الكبريت بالهدرجة الشديدة والتكسير بالهدرجة) . وعادة ما تستخدم مصافى التكرير مجموعة متوافقة من هذه العمليات التى تعتمد على توافر المواد الخام والمنتجات المطلوب تصنيعها . ويبين جدول (٢٢ - ١) كمية إنتاج وتكاليف مجموعة شاملة من عمليات تحسين النوعية المستخدمة فى المتخلف الطويل (Long Residue) للنفط العربى الخفيف ، وفى كل حالة كانت الخطوة التحويلية النهائية هى التكسير بالهدرجة وهى تتم تحت ظروف مكافئة . إن بيانات التكاليف التى يشتمل عليها الجدول رقم (٢٢ - ١) فتمثل تكلفة البناء فى فترة الربع الأول من عام ١٩٨١ لمنطقة ساحل الخليج الأمريكى ، ولا تتضمن هذه التكاليف تكلفة وحدات الإنتاج غير المباشرة .

وعند استخدام عملية التفحيم (coking) فإن نسبة إنتاج زيت الوقود الثقيل المشتق من النفط المختزل يمكن أن تقل من ٣٠٪ إلى لا شىء . ويمكن إستبدال عمليات التفحيم العادية بعمليات التفحيم السائل فى حالة عدم الرغبة بإنتاج الفحم . كذلك فإن تعديل نظام تشغيل وحدة التكسير بالهدرجة قادر على صنع تغيير ملموس لنموذج المنتجات الخفيفة المنتجة (٢٣ - ١) وتنتج عملية التكسير بالهدرجة نوعية جيدة من الديزل والنافثا ذات رقم أوكتينى متوسط .

ويمكن إستخدام عملية رئيسية أخرى بالإشتراك مع عمليات تحسين النوع المذكور آنفاً ، وهذه العملية هى التكسير الحفزى المانع ولقد تناولها بشىء من التفصيل شاه ومجموعته (١) . وتحتوى النافثا الناتجة من

(1) Shah. B.R., M. B Russ and R. T Denning. " Selection of residue Processing Schemes" Energy Progress. Vol. 3, No. 3, (Sept. 1983) , P 135 - 142.

جدول (٢٢ - ١)
مقارنة لتكاليف نظم عمليات التحسين

Scheme *	Product Fields (Based on Reduced Crude						Estimated Erection Costs (U S \$ per bbl / d Reduced Crude)	Estimated Operating Expenses (U S \$ per bbl / d Reduced Crude)
	Cases C1/C4 (% wt)	Naptha C4-149, C (% vol)	Jet Fuel (% vol)	Diesel Fuel (% vol)	HFO (% vol)	Coke (% wt)		
Vacuum	2	10	16	48	32	-	1.856	5.94
Fractionation								
Vis-breaking	3	14	19	56	19	-	2.395	7.28
Coking	6	14	20	61	-	11	2.719	7.60
Reduced Crude	3	13	17	52	29	-	3.828	9.65
Desulphurisation (RCD) Black Oil	3	14	19	58	17	-	3.561	9.78
Conversion (BOC) Solvent Demetallisation (Demex)	3	13	21	61	14	-	2.528	8.15
RCD / Demex	4	18	24	71	2	-	4.639	12.06
BOC / Demex	4	16	22	67	5	-	4.060	11.28
BOC / Thermal	4	17	20	61	11	-	3.828	10.36
RCD / Coking	6	18	22	66	-	6	4.584	11.45

المصدر : المرجع السابق

التكسير الحفزي المانع (FCC) على رقم أوكتيانى (Octane No.) مرتفع بينما الديزل نو رقم سيتان متدننى (Cetane No.) . وعلاوة على ذلك تعتبر عملية التكسير الحفزي المانع مرنة جداً ويمكن تشغيلها تحت ظروف مختلفة (جدول ٢٤ - ١) يوضح تطبيقه على زيت غاز متوسط . ويوضح جدول (٢٥ - ١) كذلك تأثير نوع النفط على أداء التكسير الحفزي المانع . ونجد أن زيوت الغاز (VGO) المنتجة من أنواع النفط الخام البرافينى (عامل الخصائص K Factor أكبر من ١٢) هى من المواد الأساسية ذات الجودة . إما تلك المشتقة من أنواع النفط الخام النايفينى الأساسية ذات الجودة . إما تلك المشتقة من أنواع النفط الخام النايفينى (عامل الخصائص ٥ و ١١ - ٦ و ١١) فتعتبر متوسطة الجودة بينما تعتبر تلك المشتقة من أنواع النفط الخام العطرى (عامل الخصائص ٢ و ١١) رديئة . إلا أن زيادة محتوى الهيدروجين لزيت الغاز تؤدي إلى تحسن ملموس لأداء التكسير الحفزي المانع بشدة (جدول ٢٦ - ١) .

وتعتبر التكلفة الداخلة فى تطوير المصافى جسيمة جداً . على سبيل المثال ، قدرت تكلفة تجدييات وإصلاحات شركة شيفرون لإستخدام نطف خام بدرجة ٢٨ API ونسبة كبريت ٨٥ . ٢٪ فى مصافىها الواقعة فى باسكجولا (Pascagoula) بحوالى بليون دولار أمريكى (١) . وكانت درجة كثافة النفط الخام الأصيلى المستخدم فى هذه المصفاة هى ٢٢ (API) ونسبة الكبريت ١ . ٢٪ ، ولذلك تم تركيب وحدات نزع الكبريت للمخلف والتفحيم بالإضافة إلى طاقة معالجة بالهيدوجين إضافية . ولقد تمت زيادة الطاقة الكلية للمصفاة بنسبة ٥٪ فقط . كذلك فإن على شركات النفط بالإضافة إلى تنفيذها لخطها الخاصة والمعتمدة على طلب السوق ، أن تستجيب للتعليمات الحكومية والتي تتغير من وقت لآخر . ومثال على ذلك ما تعترزم القيام به وكالة حماية البيئة فى الولايات المتحدة الأمريكية (EPA) من خفض رئيسى لنسبة الكبريت إلى ٠ . ٠٥٪ بالوزن ونسبة العطريات إلى ٢٠٪ من الحجم لزيت الديزل (٢) . وقدرت تكاليف العمليات المطلوبة للوصول لهذا الخفض على الصناعة الأمريكية بحوالى ٦ . ٧ بليون دولار أمريكى (٣) . وتتطلع منظمة الكونكاوى (CONCAWE) فى أوربا أيضاً إلى خفض نسبة الكبريت فى زيت الوقود الثقيل (ملخص بواسطة الياس ومجموعته (٤) . بيد أنه نتيجة لتوفر كميات كبيرة نسبياً من المتخلفات ذات نسبة كبريت منخفضة مثل نطف بحر الشمال فإنه من

- (١) Aalund, L. R. " annual Refining report " Oil and Gas Journal, Vol. 49, No. 13 (March -1981) 70 - 81 .
- (٢) Corbett, R. A. " Tougher Diesel Specs Could Force major refinig industry expenditures. " Oil and Gas journal, Vol. 85, No. 13, (March 1984) , 26 - 59.
- (٣) NPRA . " Big jolt lles in New diesel regs " - Oil and Gas Journal, Vol. 85, No. 14 (April 1987), 19 - 20.
- (٤) Ellls, R. J.; R. Argull; P. L. Bocca; A. Campobasso; A. Cerase; K. Isker; G. L. Waller and G. Orignl." European resid desulphurization Costs updated " Oil and Gas Journal, Vol. 85, No. 3, (jan 1987), 46 - 52.

جدول (٢٣ - ١)

مثال يبين تأثير تغيير ظروف التشغيل لوحدة

التكسير بالهيدروجين على خواص المنتجات

Operation Type	Maximum Distillate	Maximum Naphtha
Product Fields :		
Ammonia (wt %)	0.1	0.1
Hydrogen sulphide, (wt %)	2.6	2.6
C1, C2, (wt ^o %)	0.8	0.8
C3. (wt %)	1.0	3.3
C 4, (vol %)	2.9	12.4
Light naphtha, (vol %)	7.3	39.1
Heavy naphtha, (vol %)	7.7	68.9
Heavy distillate (148 - 371 ^o C), (vol %)	94.0	
Product Properties :		
Naphtha Cut		
P / N / A, (vol %)		33/55/12
Research octane (clear)		68
Jet - fuel Cut		
Smoke point, (mm)	27	
Freezing point, (°C)	-59	
Aromatics, (vol %)	9	
Diesel - Fuel cut		
cetane Number	56	

* زيت الغاز الثقيل للشرق الأوسط ٢٢. API ، نسبة الكبريت ٢.٥ نسبة مئوية

المصدر :

(1) Meyers, R. A. ed. Handbook of Petroleum Refining Processes. McGraw - Hill Book Company, New York, Section 2.41, 1986.

جدول (٢٤ - ١)

مثال يبين تأثير تأثير ظروف التشغيل لوحدة التكسير

الحفزي المانع على خواص المنتجات

Operation Type	Distillate	Gasol ine	HighSeverity
Product Fields			
Hydrogen sulphide + C1, C2, (wt %)	3.6	4.7	6.4
C3's and C4's, (wt %)	12.0	17.2	22.4
Gasol ine, (% vol)	32.0	59.0	54.8
Light cycle Oil, (% vol)	46.0	15.0	10.0
Clarified Oil, (% vol)	8.0	7.0	6.0
Coke, (wt %)	5.1	5.5	7.2
Product Properties :			
Gasol ine			
API Gravity	65.0	54.3	52.0
ASTM90% point, (°C)	132	193	193
RON, clear	91	92	95.5
LCO			
API Gravity	24.5	16.5	11.0
ASTM 90% point, (°C)	354	332	332
Sulphur, (wt %)	2.6	3.4	3.6
Cetane Number	28	18	<10
Pour point, (°C)	-4	-15	-18
Clarified Oil			
API Gravity	8.5	2.0	-3.0
Sulphur, (% wt)	4.5	5.4	5.8
Pour point, (°C)	21	10	7

* زيت الغاز الثقيل للشرق الأوسط ٢٠.٥ - API ، ونسبة كبريت ٢.٥ .

المصدر :

Ibid. Section 2. 26. 1986

جدول (٢٥ - ١)

تأثير نوعية النفط المستخدم على العمليات

التحويلية لوحد التكرير الحفزي

Crude Oil	Sarir	Louisiana	Gach Saran	California
Feedstock Properties :				
API Gravity	23.5	28.2	24.8	22.2
UOP K factor	12.2	12.09	11.84	11.45
Hydrogen, (wt %)	13.3	13.1	12.4	11.6
Equivalent Cracking Performance :				
Conversion (LV %)	90.6	88.2	78.8	67.9
Gasoline Make (LV %)	70.6	69.5	59.6	51.4

المصدر :

- Hydrocarbon Processing. 1986 Refining Process Handbook. Hydrocarbon Processing, Vol. 65, No.9, (Sept. 1986), 83 - 114.

جدول (٢٦ - ١)

تأثير المعالجة المسبقة بالهيدروجين على العمليات
التحويلية لوحدة التكسير الحفزي المانع

Feed Treatment	Untreated	Mild Desuiphurisation	Severe Hydrotreatment
Feedstock Properties			
API Gravity	18.4	22.3	26.3
UOP K factor	11.28	11.48	11.67
Sulphur, (wt %)	1.30	0.21	0.04
Nitrogen, (wt %)	0.43	0.32	0.05
Hydrogen, (wt %)	11.42	12.07	12.74
Distillation, D - 1160,			
5 %	527	510	481
50 %	770	750	707
95 %	928	926	873
Equivalent Cracking Performance :			
Conversion, (LV %)	59.0	66.1	82.5
Gasoline Make, (LV %)	41.1	46.0	55.6
Coke Make, (wt %)	8.8	6.1	5.6

المصدر :

- Meyers, R. A. ed Handbook of Petroleum Refining Processes. Mc Graw - Hill Book Company, New york , Section 2.27. 1986

الصعوبة بمكان في الوقت الحالي تبرير الاستثمار الكبير في عمليات خفض الكبريت في أوروبا ولكن مثل هذه العمليات مطلوبة لمعالجة المخلفات ذات نسب الكبريت العالية مثل تلك الناتجة عن نفوط الشرق الأوسط .

إن كثيراً من النفوط الخام في العالم تنتج معدلات عالية (أكثر من ٤٠ ٪) من زيت الوقود الثقيل بواسطة وحدات التقطير الرئيسية (١) ، وعلى هذا فلقد بدأ العديد من مصافي التكرير في إقامة وتوسيع وحدات التحسين المختلفة للحصول على المنتجات المتوقع طلبها في المستقبل . كذلك نجد أن النقص المتوقع في عرض النفط الخام الخفيف المحتوى على نسبة كبريت قليلة (في حدود ٣٨ - ٤٤ درجة API) والذي يحتوى على ١٠ - ٢٠ ٪ فقط من زيت الوقود الثقيل لم يتحقق وذلك بفضل إكتشاف وتطوير حقول جديدة . ولكن التناقص التدريجي المتوقع في إنتاج هذه الحقول سيؤثر على جودة ونوعية النفوط لخام المتاحة في عقد التسعينات . لقد زادت الطاقة العالمية (باستثناء الكتلة الإشتراكية) للعمليات التحويلية (Conversion) معبر عنها بسعة وحدات التكسير بالعوامل الحفازة بصورة ملحوظة من ١٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٧ إلى ٢٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٥ (٢) ' ويمكن أن تزداد هذه الطاقة بنسبة ١٠ ٪ عام ١٩٩٠ وذلك إذا لم يؤدي السعر المنخفض الحالي للنفط وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى استرجاع الطلب على زيت الوقود الثقيل . يتضح من الجدول رقم (٢٧ - ١) إن صناعة التكرير بالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك بالفعل القدرات الرئيسية للعمليات التحويلية ، ففي عام ١٩٧٢ تضمنت عمليات التكسير والعمليات الحرارية أكثر من ٥٠ ٪ من سعة التقطير تحت الضغط الجوي ، وذلك على العكس من أوروبا واليابان (٢٨ - ١) ، (٢٩ - ١) حيث شكلت هذه العمليات أقل من ١٠ ٪ من السعة الكلية . وبعد ذلك ابتعدت الصناعة الأمريكية عن عمليات التكسير الحراري (Thermal cracking) و (Vis - breaking) وقامت بإنشاء وتركيب وحدات إضافية لعمليات التفحيم (Coking) والتكسير الحفزي (Catalytic Cracking) والتكسير الهيدروجيني الحفزي (Catalytic Hydro Cracking) . ويتضح كذلك أن الزيادة الرئيسية في وحدات إزالة الكبريت بالهدرجة والمعالجة الهيدروجينية قد ساعدت على إمكانية تصنيع منتجات أكثر ثباتاً وأكثر قبولاً من الناحية البيئية (نسبة كبريت أقل) . وتعكس الزيادة الكبيرة لطاقة إنتاج الجازولين وهي ما يقارب مليون برميل / يوم تشغيلي من جهة أخرى الطلب الكبير والمتزايد على جازولين السيارات والإتجاه نحو منتج خال من الرصاص .

- (1) Shah, BR., M. RUSS and R. T. Denning. " Selection of residue - Processing schemes" Energy progress. Vol. 3, (sept. 1983), 135- 142.
 (2) Van Hilten, D. "World refining patterns and Prospects". Petroleumtimes. (oct. 1986), 6 - 8, 30

جدول رقم (٢٧ - ١)
تطور صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة الأمريكية

Process	Distillation Capacity**		Relative Increase in Capacity (%)	Refining Patterns, % of Distillation Capacity	
	1972 bbl/sd	1978 bbl/sd		1972	1987
Atmospheric Distillation	13,709,442	16,079,278	17	100.00	100.00
Vacuum Distillation	4,582,005	6,808,145	49	33.42	42.13
Vis - Breaking	332,750	128,300	-61	2.43	0.80
Thermal Cracking	254,430	86,350	-66	1.86	0.53
Coking	943,873	1,613,700	71	6.88	10.04
Catalytic Cracking	4,574,811	5,333,600	16	33.37	33.17
Catalytic Hydrocracking	839,081	1,100,590	39	6.12	7.23
Catalytic Hydrode- sulphur isation	633,888	2,323,750	267	4.62	14.45
Catalytic Hydroreatment	4,259,605	6,774,480	55	31.07	42.13
Catalytic Reforming	3,169,123	3,784,770	16	23.12	23.54
Alkylation / Polymerisation / isomerisation	1,11,074	1,695,054	36	8.13	10.54

* البيانات الأصلية مستقاة من مجلة النفط والغاز - التقرير السنوي للمصافي

** ناتجة العمول من أول يناير

- Cantrell, A. " Annual refining Survey ". Oil and GAS Journal, Vol. 75, no. 13 mar. 1972). 132 -163 المصدر
- Cantrell, A. " Annual refining Survey ". Oil and GAS Journal. Vol. 85, no. 13 (Mar. 1987), 60 - 91.

جدول رقم (٧٨ - ١)
تطور صناعة تكرير النفط في ليبيا (*)

Process	Distillation Capacity**		Relative Increase in Capacity (%)	Refining Patterns, % of Distillation Capacity	
	1972 bb/cd	1978 bb/cd		1972	1987
Atmospheric Distillation	16,474,643	13,929,600	-15	100.00	100.00
Vauum Distillation	1,882,427	3,671,178	95	11.43	26.36
Vis - Breaking	300,730	934,250	211	1.82	6.71
Thermal Creking	157,350	371,680	136	0.96	2.67
Coking	112,014	314,330	181	0.68	2.26
Catalytic Cracking	908,247	1,538,200	69	5.51	11.04
Catalytic Hydrocracking	23,800	262,100	387	0.33	1.88
Catalytic Hydrode- sulphur isation	1,926,878	1,894,800	-2	11.70	13.60
Catalytic Hydroreatment	2,424,342	4,268,348	76	14.72	30.64
Catalytic Reforming	2,173,184	1,998,507	-8	13.19	14.35
Alkylaton / Polymerisation / Isomerisation	66,045	334,285	406	0.40	2.40

* البيانات الأصلية مأخوذة من مجلة النفط والغاز - التقرير العالمي للمصافي

** نافذة العمول من أول يناير 75 - 86 (Dec 1971) 75 - 86

- Gardner, F. J. " worldwide refining ". Oil and GAS Journal, Vol. 69, No. 52, (Dec 1971) 75 - 86

- Gardner, F. J. " worldwide refining ". Oil and GAS Journal, Vol.84, No. 5. 51 - 52(Dec. 1986

76 - 103.

المصدر :

جدول رقم (٢٩ - ١)
تطور صناعة تكرير النفط في اليابان

Process	Distillation Capacity**		Relative Increase in Capacity (%)	Refining Patterns, % of Distillation Capacity	
	1972 bbl/cd	1978 bbl/cd		1972	1987
Atmospheric Distillation	3,791,122	4,790,050	26	100.00	100.00
Vauum Distillation	1,013,700	1,532,940	51	26.74	32.00
Vis - Breaking	NIL	26,000	NIL	NIL	0.42
Thermal Creking	NIL	NIL	NIL	NIL	NIL
Coking	15,000	60,520	303	0.40	1.27
Catalytic Cracking	231,600	502,750	117	6.11	10.50
Catalytic Hydrocracking	52,500	50,950	-3	1.39	1.07
Catalytic Hydrode- sulphur isation	904,560	1,497,400	66	23.86	31.26
Catalytic Hydrotreatment	398,600	1,943,910	388	10.51	40.48
Catalytic Reforming	402,027	561,420	40	10.60	11.72
Alkylation / Polymerisation / Isomerisation	1,250	44,580	3466	0.03	0.93

* البيانات الاصليّة مأخوذة من مجلة النفط والغاز - التقرير العاشر للمصافي

** نافذة الفعول من أول يناير

المصدر : المرجع السابقين

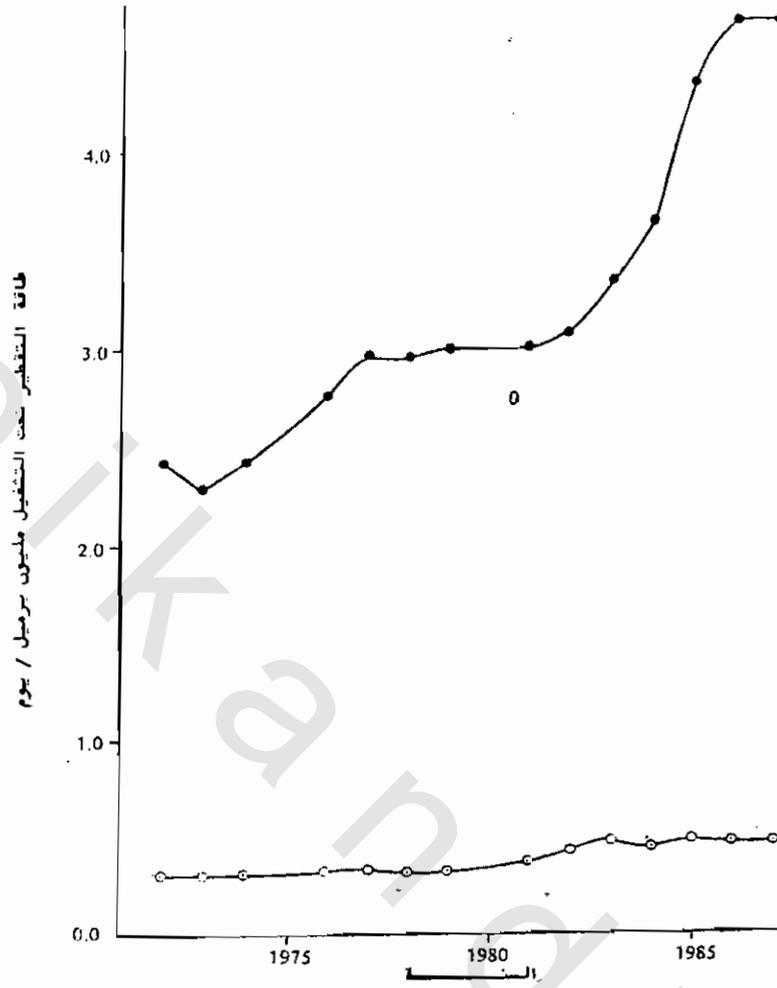
اما المصافي الأوربية فاتجهت أيضاً نحو إقامة وحدات التكسير الحرارى (vis - breaking & thermal cracking) . ويلاحظ من الجداول رقم (٢٨ - ١) ، (٢٩ - ١) إن كلاً من أوروبا واليابان قد زادت من سعة عمليات المعالجة (FCC) (تماماً كما هو الحال في الولايات المتحدة) .

وبالرغم من الخفض الفعلى لسعة وحدات إعادة التشكيل Reforming في أوروبا فلقد تمت معادلتها بواسطة عملية التكسير الحفزى المائع (F C C) ووحدات الألكلة والبلمرة (polymerization) والأزمرة (Isomerization) . وكذلك فإنه يتم تجهيز وتشغيل وحدات بتروكيماوية لتحضير إضافات مثل أثير ثلاثى بيوتيل المثيل (M T B E) وكحول ثلاثى البيوتيل للجازولين (G T B A) ، لتحقيق الاتجاه نحو جازولين سيارات خال من الرصاص .

(ب) على المستوى العربى :

بالرغم من عملية التوسع والإنكماش فى صناعة النفط العالمية خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى الوقت الحالى ، فإن متوسط حجم المصافى قد زاد حوالى ١٢ ألف برميل فى اليوم فى اليابان و ١٧ ألف برميل فى اليوم فى أوروبا و ٢٧ ألف برميل فى اليوم الأول فى الولايات المتحدة ، (٣٠ - ١) بينما إنخفض العدد الفعلى للمصافى العاملة بصورة ملحوظة . ولقد زادت المصافى فى الدول الأعضاء فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (O A P E C) بصورة ملموسة من حيث العدد (١٣) والحجم (ما متوسطه ٣٥ ألف برميل فى اليوم تقريباً لكل مصفاة) حيث شكلت هذه الزيادة نسبة قدرها (٤٤ %) . إما الدول العربية غير الأعضاء فى هذه المنظمة فحققت زيادة فى السعة الإجمالية قدرها ١٢ % وهى نسبة مقاربة لتلك التى حققتها مصافى أوروبا واليابان . وعلى الرغم من مواردها المحدودة فإن نمط المصافى لديها الآن ، يشبه إلى حد كبير المصافى التى كانت قائمة فى أوروبا فى عام ١٩٧٢ .

وخلافاً للتباين فى التوسع والإنكماش العالمى فى سعة التقطير ، فإن دول الأوبك قد نجحت فى تنفيذ برامج التوسع لتقابل احتياجاتها المحلية . علاوة على ذلك فإن عدداً من الدول قد وجد الفرصة سانحة لإنشاء وإقامة مصافى للتكرير مجهزة لإنتاج منتجات لسوق التصدير العالمى . ولم تكن هذه الخطوط لتنفذ لولا أن هذه الدول قد وضعت عملية تخطيط وتشغيل مصافىها تحت حكمها وتوجيهها ويوضح الشكل البيانى رقم (٢١ - ١) الزيادة الكبيرة فى طاقة التكرير لأعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوبك) والناشئة عن الإنتفاع بالأموال المتكونة خلال جولة إرتفاع أسعار النفط (فى ٧٣ / ٧٤ ، ٧٩ / ٨٠) وتتعارض هذه الزيادة مع الإنخفاض على المستوى العالمى فى أوائل الثمانينات والموضح فى المعلومات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال فى الشكل البيانى (١٦ - ١) .



شكل (٢١ - ١) نمو صناعة التكرير العربية - طاقة التغطية تحت الضغط الجوى .

* أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك (أوبك) .

* الدول غير الأعضاء فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك (أوبك) (مجلة الغاز والزيت -

تقارير التكرير على المستوى العالمى) .

المصدر : المرجعين السابقين .

جدول (١ - ٣)
بيانات حول المصافي النفطية

Area	1972				1978			% Change in Average Refinery Capacity
	No. of Refineries	Total Capacity (bbl / cd)	Average Capacity (bbl / cd)	No. of Refineries	Total Capacity (bbl / cd)	Average Capacity (bb / cd)		
U S A	247	13,087,223	52,980	187	15,288,274	81,775	+54	
Europe	164	16,474,643	100,450	119	13,929,600	117,060	+16	
Japan	41	3,791,122	92,470	46	4,790,050	104,130	+13	
Arab : OAPEC Members	23	1,805,030	78,480	36	4,067,750	112,990	+44	
Arab : Non-Members Of OAPEC	7	330,581	42,940	10	480,185	48,020	+12	

البيانات الاصلية حول عمليات التطوير مأخوذة من مجلة النفط والغاز - تقرير المصافي النفطية والتكرير العربي

المصدر :

- Reven. A. Science Digest, Nov. 1985
- Oil and ENEGRY + T rends. ENERGY Economic Research, U. K., Jan. 1986 -Jan 1987. issues

جدول رقم (٣١ - ١)
تطور صناعة تكرير النفط في دول الأوابك

Process	Distillation Capacity**		Relative Increase in Capacity (%)	Refining Patterns, % of Distillation Capacity	
	1972 bbl/cd	1978 bbl/cd		1972	1987
Atmospheric Distillation	1,805,030	4,067,750	125	100.00	100.00
Vacuum Distillation	354,450	680,773	92	19.64	16.74
Vis - Breaking	20,000	43,099	115	1.11	1.06
Thermal Cracking	5,000	NIL	-100	0.28	NIL
Coking	20,000	59,570	198	1.11	1.46
Catalytic Cracking	36,000	76,000	111	1.99	1.86
Catalytic Hydrocracking	57,400	289,400	404	3.18	7.11
Catalytic Hydrode- sulphur isation	92,500	547,040	491	5.13	13.45
Caralytic Hydrotreatment	133,100	608,935	358	7.37	14.97
Catalytic Reforming	114,500	373,869	227	6.34	9.19
Alkylation / Polymerisation / Isomerisation	1,400	13,456	861	0.08	0.33

* البيانات الأصلية مأخوذة من مجلة النفط والغاز - التقرير العالمي للمصافي
ناقثة العمل من أول يناير .

- Gardner, F. J. " Worldwide refining ". Oil and GAS Journal, Vol. 69, No. 52, (Dec. 1971) (75 - 86)
- Cantrell, A. " Worldwide refining ". Oil and GAS Journal, Vol. 84, No. 51 - 52 (Dec. 1986), 79 - 103.

جدول رقم (٣٢ - ١)
تطور صناعة تكرير النفط للبلدان العربية الغير أعضاء في الأوابك

Process	Distillation Capacity**		Relative Increase in Capacity (%)	Refining Patterns. % of Distillation Capacity	
	1972 bb/cd	1978 bb/cd		1972	1987
Atmospheric Distillation	300,581	480,185	60	100.00	100.00
Vacuum Distillation	3,316	52,790	1,492	1.10	10.99
Vis - Breaking	NIL	NIL	NIL	NIL	NIL
Thermal Cracking	NIL	NIL	NIL	NIL	NIL
Coking	NIL	NIL	NIL	NIL	NIL
Catalytic Cracking	6,064	17,260	185	2.02	3.60
Catalytic Hydrocracking	NIL	4,230	-	NIL	0.88
Catalytic Hydrode- sulphurisation	2,800	7,392	164	0.93	1.54
Catalytic Hydrotreatment	30,248	56,427	87	10.06	11.75
Catalytic Reforming	30,020	55,711	86	9.99	11.60
Alkylation / Polymerisation / Isomerisation	NIL	NIL	NIL	NIL	NIL

* البيانات الأصلية مأخوذة من مجلة النفط والغاز - التقرير العاشر للمصافي

* نافذة المفعول من أول يناير

المصدر . المرجعين السابقين

جدول (٣٣ - ١)
بيانات عن الوضع الحالي لمصافي النفط
للبلدان العربية الأعضاء في الأوابك

Nation	no. of Refineries	Crude Oil Capacity (b / cd)	Charge Capacity							Production Capacity		
			Vacuum Distillation (b / cd)	Thermal Operations (b / cd)	Catalytic Cracking (b / cd)	Catalytic Reforming (b / cd)	Catalytic Hydro-cracking (b / cd)	Catalytic Hydro-refining (b / cd)	Catalytic Hydro-treating (b / cd)	Alkylatlon (b / cd)	Isomerisation / Aromatics (b / cd)	Coke (t / d)
Algeria	4	464,700	15,000	--	--	55,000	--	--	23,600	1,300	1,900	--
Bahrain	1	250,000	144,000	19,000	36,000	17,100	--	45,000	35,100	804	--	--
Egypt	7	452,110	46,752	16,470	--	30,940	--	--	84,386	--	1,452	541
Iraq	8	318,500	82,650	--	--	43,500	38,000	100,000	13,000	--	--	--
Kuwait	4	618,000	217,000	--	30,000	51,000	159,000	337,000	36,000	--	--	--
Libyan	3	329,400	3,432	--	--	14,582	--	--	37,226	--	--	--
Jannahria	1	62,000	--	--	--	22,030	--	--	39,640	--	--	--
Qatar	1	1,125,000	67,655	26,000	10,000	86,900	68,100	39,000	207,000	--	8,000	--
Saudi Arabia	6	228,790	60,611	41,199	--	19,348	--	26,040	37,863	--	--	685
Syria	2	14,000	--	--	--	3,300	--	--	--	--	--	--
Tunisia	1	185,250	43,700	--	--	29,569	24,300	--	95,138	--	--	--
U.A.E.	3	4,042,750	680,773	102,669	76,000	373,869	289,400	547,040	608,953	2,104	1,1352	1,226
Total	40	4,042,750	680,773	102,669	76,000	373,869	289,400	547,040	608,953	2,104	1,1352	1,226
Percent of Crude oil Distillation Capacity	--	00.000	16.70	2.52	1.87	9.19	7.11	13.45	14.97	0.052	0.28	0.23

* في ١ / ١ / ١٩٨٧

- Cantrell, A. " Worldwide Refining ". Oil and GAS Journal. Vol. 84, No. 51 - 52 (Dec - 1896). 76 - 103.

المصدر :

جدول (٢٤ - ١)
بيانات عن الوضع الحالي لمصافي النفط للبلدان العربية
الغير أعضاء في الأوابك

Nation	no of Refineries	Crude Oil Capacity (b / cd)	Charge Capacity							Production Capacity			
			Vacuum Distillation (b / cd)	Thermal Operations (b / cd)	Catalytic Cracking (b / cd)	Catalytic Reforming (b / cd)	Catalytic Hydro-cracking (b / cd)	Catalytic Hydro-refining (b / cd)	Catalytic Hydro-treating (b / cd)	Alklation (b / cd)	Isomerisation / Aromatics (b / cd)	Coke (t / d)	
Bibouti	0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Jordan	1	100,000	16,900	-	4,410	8,640	4,230	-	13,860	-	-	-	-
Lebanon	2	37,000	12,730	-	7,250	7,492	-	3,100	-	-	-	-	-
Hadriarabia													
Morocco	2	81,303	13,160	-	5,600	13,735	-	19,642	-	-	-	-	-
Libnan	1	48,082	-	-	-	9,644	-	12,425	-	-	-	-	-
Sodalia	1	10,000	-	-	-	-	-	-	7,400	-	-	-	-
Sudan	1	23,800	-	-	-	1,700	-	-	-	-	-	-	-
Yenan A.R.	1	10,000	-	-	-	2,500	-	-	-	-	-	-	-
Yenan P.D.R	1	170,000	10,000	-	-	12,000	-	-	-	-	-	-	-
Total	10	47,185	52,790	0.0	17,260	55,711	4,230	7,392	56,427	-	-	-	-
Percent of Crude oil Distillation Capacity		100.00	10.99	0.0	3.59	11.60	0.88	1.45	11.75	0.0	0.0	0.0	0.0

* في ١ / ١ / ١٩٨٧

المصدر : المرجع السابق .

ويبين الشكل (١٧ - ١) الاختلافات في طاقة التكرير بين دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وبين الدول غير الأعضاء في الأوبك (أنظر جدولي (٣١ - ١) ، (٣٢ - ١) وكانت مصافي التكرير للدول العربية غير الأعضاء في الأوبك تشتمل غالباً ، في عام ١٩٧٢ ، على وحدات التقطير وعمليات المعالجة بالهدرجة Hyproskimming & Topphng وعلى كمية قليلة (٢ ٪) من عمليات التكسير (Cracking) ثم تضاغت لاحقاً سعة التكسير وأضيفت كمية لا بأس بها إلى سعة التقطير الفراغى (Vaouum Distillation) .

وفي خلال فترة الخمسة عشر عاما الماضية ضاعفت بلدان منظمة الأوبك كلاً من سعة التقطير تحت الضغط الجوى والتقطير الفراغى (Atmospherio Vacuum distillation) . وبلغت الزيادة في التقطير تحت الضغط الجوى ٢٢٥ مليون برميل في اليوم وهي زيادة مقاربة للزيادة الصافية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٦ . ولقد تمت زيادة طاقة وحدات التكسير (Cracking) والمعالجة الهيدروجينية (Hydrotreating) وإعادة التشكيل (Reforming) لتماثل التوسع في سعة التقطير وعمليات تحديث المصافي التي أصبحت ضرورية بعد تأميم المصافي وتغيير منهاجها وأهدافها . وتوضيح الجدول رقم (٣٣ - ١) ، (٣٤ - ١) وضع صناعة التكرير العربية في مطلع عام ١٩٨٧ م ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه المعلومات المستقاة من مسح لمجموعة من المراجع والمصادر قد يشوبها نوع من عدم الدقة والإساق ، علاوة على أنه ونتيجة لأوضاع الحرب العراقية - الإيرانية ، فإن المعلومات المتعلقة بالوضع التشغيلي للمصافي القائمة بالفعل والتي قيد الإنشاء في العراق تكون افتراضية .

ونجد أن أغلب عمليات التحويل الإضافية تتم في المصافي المخططة والمجهزة لتصدير المنتجات المكررة . بينما لا تمتلك المصافي التي تفي بالإحتياجات المحلية (لكل من الأوبك وغير الأوبك) . مقدرة تحويلية كبيرة . وهذا يعود إلى الطلب الكبير على زيت الوقود الثقيل كمصدر للطاقة بسبب نقص البديل من المصادر غير البترولية مثل الفحم والطاقة النووية . ولقد إنخفضت نسبة زيت الوقود الثقيل المنتج في ست دول عربية أعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك) بصورة متماثلة مع أوروبا واليابان خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ (٢٢ - ١) . إلا أنه في الفترة التي تلت عام ١٩٨١ ، زاد إنتاج زيت الوقود الثقيل بصورة ملحوظة ويتوقع أن يظل معدل الزيادة عند حوالي ٣٠ ٪ حتى سنة ١٩٩٠ كما جاء في دراسة إيني - أوابك ^(١) ويفترض أن هذه الزيادة التي لحقت مباشرة بزيادة الأسعار في عام ٧٩ / ١٩٨٠ كانت بسبب التوسع الصناعي الناشئ عن ضخ الأموال الإضافية

المصدر :

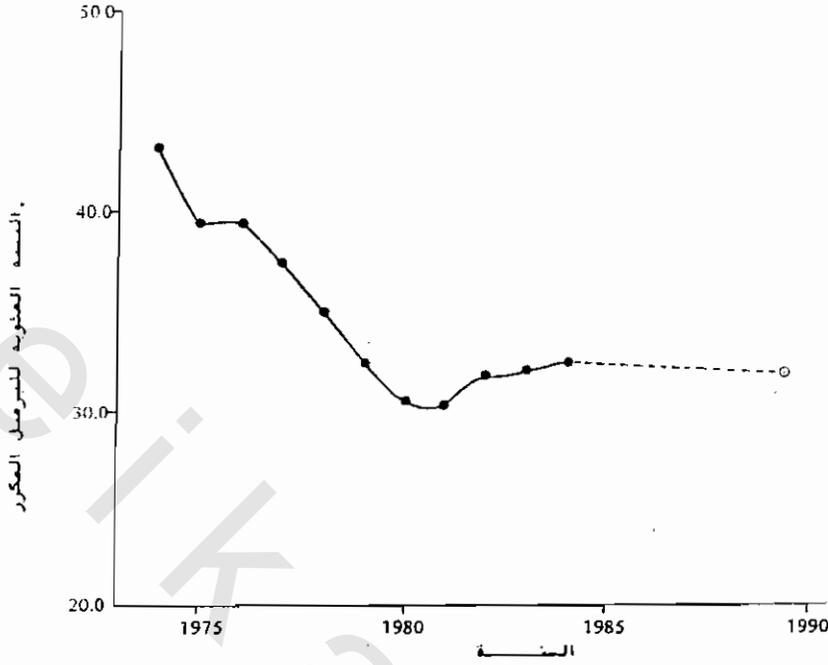
(1) OAPEC and ENI. " Prospects of ARAB Petroleum Refining Industry - A. Join + Study by OAPEC and ENI." Huwait, Dec. 1983.

إن توفر نسبة كبيرة من الزيت المتخلف الثقيل الذي يحتوى على نسبة عالية من الكبريت في النفط الخام يعتبر عاملاً مساعداً للتفكير الجدى في بناء وتركيب وحدات التحسين والتحويل المختلفة . ويلاحظ من جدول (٣٥ - ١) الذى يعرض معلومات شاملة لمجموعة أنواع النفوط العربية أن نفوط معظم دول شمال إفريقيا (باستثناء مصر) تنتج نسبة قليلة من المتخلف الثقيل وذو نسبة كبريت منخفضة ، فى حين أن نفوط دول الخليج مثلاً فى معظمها تنتج نسبة عالية من المتخلف الثقيل وذو نسبة كبريت عالية - باستثناء نفوط دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية (حقل بيرى) ولذلك يتوقع أن يكون الدافع نحو بناء وحدات التحويل أقل لدى المصافى المستخدمة لنفط دول شمال إفريقيا عن تلك التى تستخدم نفط الشرق الأوسط . ونجد هذا واضحاً عند دراسة مستويات عمليات التحويل وأنواع النفوط الخام المستخدمة فى المصافى العربية المبينة فى جدول (٣٦ - ١) وخصوصاً تلك الموجودة فى الجزائر .

ولقد تباطئ النمو فى صناعة التكرير العربية منذ عام ١٩٨٥ (شكل بياني (٢١ - ١) للأسباب

لتالية :

- ١ - نقص الموارد المالية وعدم الثقة بمستقبل الصناعة النفطية بعد الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط
- ٢ - استكمال برامج التوسع الرئيسية فى أوائل عام ١٩٨٠ ، وتوضيح الجداول (٣٧ - ١) ، (٣٨ - ١) وضع مشروعات تجديد وإصلاح إنشاءات المصافى المختلفة فى العالم العربى



- شكل (٢٢ - ١) نسبة زيت الوقود الثقيل المنتج في مصافي التكرير العربية الموجودة في الجزائر - الكويت - الجماهيرية الليبية ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة
- * تاريخياً (بناء على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول أوابك) .
- * استقرائياً (بناداً على بيانات الإنتاج المتوقعة من إينى / أوابك) .

- OAPEC and ENI. " Prospects of ARAB Petroleum Refining Industry - Ajoint Stady by OAPEC and ENI". Kuwait Dec, 1983.
- OPEC. Annual Statistical Bulletin. Organisation of petroleum Exporting Couwtries, 1972.
- OPEC. Annual Statistical Bulletin. Organisation of petroleum Exporting Couwtries, 1979.

جدول (٢٥ - ١) خواص اللطافات الثقيلة للنفط العربية
(البيانات مستقاة من مجلة النفط والفاز - ١٩٨٢ - بخلاف ما هو موضح إليه)

Country	Crude Oil Stream	Gravity (° API)	Total Sulphur (% wt)	Long Residue			Short Residue		
				Cut Point (°C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (% wt)	Cut Point (°C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (% wt)
Algeria	Arzew*	44.3	0.10	350	30.9****	0.25	-	-	-
	Hassi Messaoud *	44.7	0.13	350	28.2****	0.31	-	-	-
	Saharan Blend	45.5	0.053	335	30.8	0.13	500	9.5	0.22
	Zarzaitine	34.0	0.07	350	32.5	0.16	-	-	-
Bahrain	Awaji**	32.9	2.08	288	55.4	-	-	-	-
	Belayim	27.5	2.20	350	54.4	3.12	-	-	-
Egypt	Culf of Suez Mix	31.9	1.52	343	50.8	2.36	-	-	-
	Basrah Heavy	24.7	3.5	360	55.9****	5.25	460	42.4****	5.80
Iraq	Basrah Light	33.7	1.95	360	47.7****	3.60	525	22.6****	4.70
	Basrah Medium	31.1	2.58	360	50.4****	4.38	520	28.5****	5.43
	Kirkak	35.1	1.97	360	43.3****	3.76	525	20.4****	5.30
	Eocene	18.6	4.55	327	68.0	4.9	562	39.8	6.1
Kuwait	Export	31.4	2.52	360	45.9	4.12	538	21.8	5.11
	Hout	32.8	1.91	340	47.4	3.39	550	21.8	4.39
	Khafi	28.5	2.85	340	52.8	4.46	533	27.8	5.65
	Wafra Burgan	23.3	3.37	327	63.4	4.45	564	34.2	5.43
	Wafra Ratawi*	23.5	4.07	327	61.2	5.36	562	34.8	6.48

تابع جدول (٢٥ - ١) خواص المخلفات الثقيلة للنفط العربية
(البيانات مستقاة من مجلة النفط والغاز - ١٩٨٣ - بخلاف ما هو مؤشر إليه)

Country	Crude Oil Stream	Gravity (° API)	Total Sulphur (%wt)	Long Residue			Short Residue		
				Cut Point (°C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (%wt)	Cut Point (°C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (%wt)
Libyan Jamahariya	Amna	36.1	0.15	346	55.4	0.22	538	21.8	0.31
	Brega	40.4	0.21	343	36.8	0.41	565	9.0	0.69
	Bu Attifei	43.6	0.834	335	56.5	0.053	500	15.2	0.10
Oman	Es Sider	36.7	0.37	374	36.2	0.79	527	15.9	1.16
	Sdir	38.3	0.18	320	51.4	0.24	550	17.2	0.20
	Sireica	43.3	0.43	350	25.5	1.16	-	-	-
	Zuetina *	39.6	0.23	335	43.6	0.48	500	15.6	0.71
Export	36.3	0.79	343	42.2	1.37	538	16.0	1.96	
Qatar	Dukhan (Land)	41.7	1.28	343	32.7	2.58	538	9.9	3.45
	Marine	35.3	1.57	343	39.5	2.73	538	19.3	3.4
Saudi Arabia	Arabian Heavy	27.9	2.85	343	53.8	4.34	565	23.2	6.0
	Arabian Light	33.4	1.79	343	44.6	3.1	565	14.8	4.34
	Beri	37.8	1.19	343	39.3	2.09	565	9.0	2.88
	Knursaniyah	30.8	2.40	343	49.6	3.90	565	18.7	5.35
Zuif / Marjan	31.1	2.48	343	48.0	4.06	565	19.8	5.51	
Syria Tunisa	Souedie	24.9	3.82	360	57.2	5.90	425	47.4	6.0
	Ashtart	29.0	1.0	350	51.9	1.42	-	-	-
	El Borma	43.0	0.07	350	32.5	0.16	-	-	-

تابع جدول (٣٥ - ١) خواص المخلفات النفطية اللغوية العربية
(البيانات مستقاة من مجلة النفط والغاز - ١٩٨٢ - بخلاف ما هو موضح إليه)

Country	Crude Oil Stream	Gravity (^o API)	Total Sulphur (% wt)	Long Residue			Short Residue		
				Cut Point (^o C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (% wt)	Cut Point (^o C)	Yield (% Vol)	Total Sulphur (% wt)
UAE:									
Abu Dhabi	Abu Al Bu Khoosh	31.6	2.0	375	40.7	3.4	550	15.7	4.4
	EI Bundug	38.5	1.12	350	36.0****	2.1	-	-	-
	Murban	0.4	0.78	350	32.1	1.73	540	9.3	2.20
	Mubarraas*	38.1	0.93	275	50.5	1.49	-	-	-
	Umm Shaif	37.4	1.51	350	37.4	2.78	550	12.3	3.73
	Zakum	40.6	1.05	350	33.7	2.2	550	10.1	2.96
Dubai	Fateh	31.0	2.0	350	45.0	3.0	-	-	-
	Mubalk	37.0	0.62	371	30.8	1.18	538	9.2	1.43
Snar Jah									

* مجلة النفط والغاز
* تلسون ٦٣
* النسبة المئوية بالوزن

المصدر :

- Canterll, A. " Worldwid vetrining ". Oil and GAS Journal, Vol. 84, No. 51 - 52. (Dec. 1986). 76 - 103.
- Aalund, I. r. " Guide To Export Crudes for The 80's". Oil and GAS Journal, 1983 : (a) vol. 81, No. 15, 17 - 77 ' (b) Vol. 81, No. 18, 204 - 215 : (c) Vol. 81, No. 30, 146 - 150
- Neison, W. L. Petroleum Refinery Engineering. 3 rd Edition. Mc Graw - Hill, 1958.

جدول (٣٦ - ١) بيانات عن سعة مصافي النفط العربية وأنواع التقطير المستخدمة بها

Country	Refinery	Year On-Stream**	Capacity (b\sd)	Feedstock	Cravity (A pi)	Refinery Type	Conversion * (%)
Algeria	Skikda	1980	356,000	Hassi Messouad (or Arzew) Tie Juana Red Crude	44	Hydrosk imming + Aromatics Asphalt	Nil
	Arzew	1972	66,000 6,000	Hassi Messouad Reduced Crude From Iraq or Kuwait	44	Hydrosk imming Lubes + Asphalt	Nil
Bahrain	Hassi Messouad Ain Aminas Agiers	1979	29,400	Hassi Messouad	44	Hydrosk imming	Nil
		1979	7,000	Local Crude	24	Topping	Nil
		1964	65,000	Hassi Messouad	44	Hydrosk imming	Nil
Bahrain	Awail	<1983	280,000	Awail Arabian Light Callex Crude	32 33	Conversion	6.8
Egypt	Ameriyah	1984	75,000	---	---	---	Nil
		1988 ***	117,000	---	---	---	Nil
		<1983	50,000	---	---	---	Nil
		1986 **	125,000	---	---	---	Nil
		1984	89,000	---	---	---	19.1
Tanta	Suez S.P. P. Co.	1988 ***	130,000	---	---	---	---
		1988	25,500	---	---	---	---
		1988 ***	47,500	---	---	---	Nil

المصدر : O.A.P.E.C and EN.I. " Prospects of ARAB Petroleum Refining in aosty - Ajoint study by O.A.P.E.C and EN.I. : الكويت، Dec. 1983.

تابع جدول (٣١ - ١)

Country	Refinery	Year On-Stream**	Capacity (b / sd)	Feedstock	Gravity (A pi)	Refinery Type	Conversion * (%)	
Iraq	Mustarb Alexandria	1983 <1983	114,000 117,000	-- --	-- --	Hydrosk Imming Toppin + Lubes + Asphalt	Nil Nil	
	1988***	159,000	--	--	--			
	Al Wand Haditha Dorah	1927 1949 1975	12,600 6,200 90,000	Natt Khanah Kirkuk Kirkuk	42 36 36	Topping Topping Hydrosk Imming + Lubes \ Asphalt	Nil Nil Nil Nil	
	Qayyarah Kirkuk Basrar	1956 1973 1974	27,000 30,000 140,000	Qayyarah Kirkuk Rumaila Zuban	14*** 36 35 34	Topping +A sphait Topping. Hydrosk Imming + Lubes	Nil Nil Nil Nil	
	Samawa Baiji	1978 1978	22,500 20,000	Kirkuk Kirkuk	36 36	Topping Topping	Nil Nil	
	Salah Al Deen	***	150,000	Kirkuk	36	Conversion	27.7	
	Zarqa	***	155,000	Kirkuk	36	Hydrosk Imming + Lubes	Nil	
	Jaradn		1983	98,000	Arabian Light	33	Conversion	6.0

تابع جدول (١ - ٣٦)

Country	Refinery	Year On-Stream**	Capacity (b (\sd)	Feedstock	Gravity (A pi)	Refinery Type	Conversion *(%)
Qatar	Umm Saheed	1983	50,000	Dukhan	41	Hydrosk imming.	Nil
Saudi	Ras Tanura	1983	460,000	Arabian Light	33	Hydrosk imming + Asphalt	Nil
Arabia	Riyadh	1982	120,000	Khurais	33	Conversion + Asphalt	39.2
	Jaddah	1968	100,000	Arabian Light	33	Conversion	14.2
	Al Khatji	1966	33,000	Khatji	28	Asphai	Nil
	Mina Saud	1958	55,000	Wafra crudes	19-25	Topping	Nil
	Yanbu	1983	170,000	Arabian Light	33	Topping	Nil
	Yanbu Export	(1985)	276,000	Arabian Light	33	Hydrosk imming	20.4
	Jubbil Export	(1985)	275,000	berri	38	Conversion	4.7
	Rabigh Export	(1984)	325,000	Arabian Light and \ or Arabian Medium	33\31	Conversion	15.8
Somalia	Mogadishu	1985	26,600	Arabian Light	33	Conversion	13.6

تابع جدول (١ - ٣٦)

Country	Refinery	Year On-Stream**	Capacity (b\sd)	Feedstock	Gravity (A pi)	Refinery Type	Conversion + (%)
Kuwait	Mina Abdulla	<1983 1987***	110,000	Wafra crudes	18-25	Topping + RDS	3.2
	Mina Al Ahmadi	1984	312,500	Export	31	Conversion	46.5
Lbanon	Shuaitba	1987***	250,000	Export	31	Hydros kimming + Lubes	2.6
	Tripoli	< 1983 1953	250,000	Export	31	Conversion + Lubes	31.3
Janahiriya	Azzawiya	1977	200,000	Export	31	Conversion	38.2
	El Bregc Ras Lanouf	1976 1985***	35,000	Kirkuk	36	Conversion	9.2
Mourétania Morocco	Nouadhibou	1980	17,000	Arabian Light	33	Hydroskimming	Nil
	Sidi Kacem Mohammedi	< 1983 < 1983	116,000	Libyan crudes	36-41	Hydroskimming	Nil
Oman	Muscat	1982	6,000	Arab Hvy. Red Crude	40	Asphalt	Nil
			11,000	Brega	40	Hydroskimming	Nil
			220,000	Sarr Mastc (50 \ 50)	36---	Topping Kil	Nil
			220,000	Hassi Messouad	-	Conversion	3.2
			25,000	Hassi Messouad	44	Hydroskimming	Nil
			20,000	-	-	Hydroskimming	Nil
			120,000	-	-	Hydroskimming	Nil
			50,000	Oman blend	34	Lubes + Asphalt	Nil
						Hydroskimming	Nil

تابع جدول (٢٦ - ١)

Country	Refinery	Year On-Stream**	Capacity (b\sd)	Feedstock	Gravity (A pi)	Refinery Type	Conversion * (%)
Sudan	Port Sudan	< 1983	30,000	Arabian Light	33	Hydrosk Imming	Nil
Syria	Homs	1974	110,000	Kirkuk \ Syrian (50 \ 50)	36\ 24	Convesion + Asphalt	5.3
		1985***	110,000	Kirkuk \ Syrian (50 \ 50)	36\ 24	Convesion + Asphalt	8.0
		1974	130,000	Kirkuk \ Syrian (80 - 20)	36 \ 24	Convesion + Asphalt	4.0
Tunisia	Ben Zert	< 1983 1985 ***	33,800 150,000	Borra Borra	40-41 40-14	Hydrosk Imming Conversion + Asphalt	Nil 12.4
U. A. E.	Umm Al Nar Ruweis	1984	75,000	Local blend	-	Hydrosk Imming	Nil
		1985	120,000	Local blend	-	Convesion	24.8
		1987***	120,000	Local blend	-	Convesion	35.5
Yemen (P. D. R.)	Aden	1950's	190,000	Arabian Light + Contract Crudes	33	Hydrosk Imming	Nil

* Nelson, W. L. Petroleum Refineru Engineering. 3rd Edition Mcgraw - Hill, 1958.

بناءً على النقط المستخدم .

** في السنة التي تم فيها استخدام هذا الترتيب .

*** توسعة / تجديد أو مصفى جديد .

**** تلسون :

جدول (٢٧ - ١) التطور المتوقع لمصانع تكرير النفط في الدول الأعضاء في الأوابك

Location	Type of Construction	Status *	Charge Capacity							Production Capacity			
			Crude oil Capacity (b \ cd)	Vacuum Distillation (b \ cd)	Thermal Operations (b \ cd)	Catalytic Cracking (b \ cd)	Catalytic Reforming (b \ cd)	Catalytic Hydro-cracking (b \ cd)	Catalytic Hydro-refining (b \ cd)	Catalytic Hydro-treating (b \ cd)	Alkylates (b \ cd)	Coke (t \ d)	
Egypt Alexandria	Crude	P 1988	42,500										
	Crude Refinery	E 1988	119,700						21,370		5,130		
Assiut	Crude	u-c 1987	56,000								32,060		
	Crude Refinery	P 1988	17,000										
El-suez	Crude	u-c 1986	42,500										
	Crude Refinery	E 1987		15,843									
Basrah Kuwait	Crude	u-c 1987		17,600									
	Crude Refinery	E 1987											
Mirna Al-Ahmadi Kuwait	Crude	u-c 1986											
	Crude Refinery	E 1987	156,200	127,000	60,000	30,000	--	38,000	60,000	70,700	100,000	1,950	
Mirna Abdulla Libyawi-	Crude	u-c 1987											
	Crude Refinery	E 1987											
Larathiyra Ras Tanura Kuwait	Crude	P 12,86		79,252	11,848								
	Crude Refinery	E 1987	250,000		3,630			22,386	43,980	--	27,954		606
Kuwait	Crude	u-c 1986	325,000										
	Crude Refinery	u-c 1987											

المصدر :

* HPI Construction Boxscore Hydrocarbon Processing, Vol. 65, No. 10, 2, oct. 1986, 3 - 41.
* Cantrell, A. " Worldwide construction ", Oil and GAS Journal, Vol 84, No. 40, Oct. 1986, 69 - 88

جدول (٢٧ - ١) التطور المتوقع لمعالجة تكبير النفط في الدول الأعضاء في الأوبك

Location	type of Construction	Status *	Charge Capacity							Production Capacity			
			Crude oil Capacity (b \ cd)	Vacuum Distillation (b \ cd)	Thermal Operations (b \ cd)	Catalytic Cracking (b \ cd)	Catalytic Reforming (b \ cd)	Catalytic Hydro-cracking (b \ cd)	Catalytic Hydro-refining (b \ cd)	Catalytic Hydro-treating (b \ cd)	Alkylatics (b \ cd)	Coke (t \ d)	
Syria													
Homs													
Tunisia	Refinery	u - c	150,000					8,120	7,910		10,260		
Gabes													
U. A. E.	Refinery	u - c	200,000			40,000							
Ajman **													
			1,358,900	125,390	281,850	30,000	52,506	187,260	60,000	146,104	100,000	2,556	
Percent of Crude oil Distillation Capacity			100.00	9.23	20.74	2.21	3.86	13.78	4.42	10.75	7.36	1.5	

* حسب تاريخ الإقهاء المخطط الرموز : E - الهندسة P - التخطيط U - قيد الإنشاء

** مصفى أسس في ميفورد .

* Cantrell, A. " Worldwide refining " , Oil and GAS Journal VOI 80, No. 52 Det., 1982,134 - 171

جدول (٢٨ - ١)

تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية الغير أعضاء
في الأوبك

Nation	Type of Construction	Status **	Crude oil Capacity *** (b / cd)
Djibouti			
Jordan			
Lebanon			
Mauritania			
Nouadhibou	Revamp	E	
Morocco			
Mohammedia	Expansion	P 1986	
Oman			
Mina Al - Fahai	Expansion	u-c 1987	30,000
Somalia			
Sudan			
Yemen A. R.			
Alif Fid	Refinery	E	10,000
Yemen P. D. R.			
Total Capacity			4,000

☆ أكتوبر ١٩٨٦ .

☆☆ حسب تاريخ الإنتهاء المخطط - الرمز E - الهندسة ، P - تخطيط ، U - C - قيد الإنشاء .

☆☆☆ لا تتوافر معلومات بخصوص العمليات الأخرى .

المرجعين السابقين .

وهذه المعلومات مرة أخرى مستقاة من مسح تقارير الأبحاث (Oil & Gas J. - 1986) (Hydrocarbon Processing) ويلاحظ أن مواعيد الإنتهاء التقديرية لبعض المصافي تتسم بالكثير من التفاؤل . وبناء على هذه المعلومات يعتقد أنه بالإمكان إنشاء وتشغيل طاقة تقطير رئيسية إضافية (تقدر بأكثر من ١.٢ مليون برميل في اليوم) في أوائل عقد التسعينات

وسوف تقام وحدات المعالجة بالهيدروجين والمطلوبة لإنتاج منتجات ثابتة وذات نسب كبريت منخفضة ، بالتوافق مع طاقة كل من وحدات التقطير والتحويل المضافة ، والتي تعتمد على القرارات المتخذة بشأن دور عمليات التحويل في الإستخدام المحلى العربى والأسواق الخارجية . وسوف تؤثر نوعية النفط الخام المستخدم في المصافي ومدى توفره في المستقبل على الخيارات المتاحة لكل قطر على حدة

(ج) نظرات مستقبلية :

يتوقع في خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة إما أن يستعاد جزئياً الطلب على زيت الوقود الثقيل أو يظل الطلب على ما هو عليه . بينما ستتطلب الاحتياجات البيئية عملية تصنيع مكثفة ومركزة لإنتاج وقود لوسائل النقل ذى نسب كبريت منخفضة مما سيترتب عليه بناء وتركيب وحدات إزالة الكبريت في المستقبل . ومن الناحية الأخرى فإن عدم استقرار سعر النفط الخام ، كما حدث مؤخراً من هبوط حاد في الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل الكثير من المشاريع المكلفة بعد إعادة تقييم جدواها الإقتصادية على ضوء حالة أسعار النفط والطلب على مشتقاته في المستقبل . إن النضوب المتوقع لأنواع النفط الخام التي تتم بنسب كبريت منخفضة ودرجة كثافة (API) عالية سيجعل من عملية تصنيع أنواع النفط الثقيل ذو نسب الكبريت المرتفعة عملية فعالة وهامة في المستقبل .

وفي الوقت نفسه سوف تستمر عملية تطوير تقنيات التكرير ولكن بمعدلات متدنية نتيجة لعدم الإستقرار الحالى لأسعار النفط الخام . كما سيتم تجديد فائض التكرير الحفزي المائع (غالباً في الولايات المتحدة) ليصبح بالإمكان تداول المواد الأساسية الثقيلة - تكسير الزيت الثقيل أو عمليات التكرير الحفزي للمتخلفات مما يتطلب سعة إضافية لوحدات إزالة الكبريت . وسوف يحسن هذا من مرونة هذه المصافي مما يسمح لها باستخدام أنواع النفط الثقيل . وسوف يتم أيضاً بحث تطبيقات تقنية هدرجة الفحم والنفط المصنع على تصنيع النفط الثقيل

وسيتضح بمرور الوقت ما إذا كانت هذه العمليات الجديدة نسبياً سوف تحدث أى تأثير على صناعة التكرير . وهذه العمليات هي :

(أ) إيروكا (Eureka) وهي عملية التكرير البخارى المنظم للمتخلف لتعطي قطران ومنتجات

خفيفة . وتمثل هذه العملية كل من عمليتي التكسير الحراري والتفحيم . وتوجد الآن وحدة واحدة تعمل في اليابان (١) ، (٢) .

(ب) كانمت (Canmet) وهي عملية التكسير بالهدرجة الخالية من المواد الحفازة للمتخلفات باستخدام إضافة للتقليل من التفحيم والحصول على نواتج عالية من المنتجات ذات النوعية الجيدة (توجد وحدة ثابتة بطاقة ٥٠٠٠ برميل في اليوم تعمل في كندا (٣) ، (٤) .

(ج) أوروبون (aurobon) وهي عملية التحويل الهيدروجيني للمخلفات الثقيلة بواسطة عامل حفاز طيني رطب (Slurry Phase) لإنتاج المواد الأساسية لعمليات التكسير الحفزي المانع (FCC) والتكسير الهيدروجيني (Hydrocracker) وكذلك يمكن بواسطة هذه العملية إزالة ما نسبته ٩٨ ٪ من الأسفلت وقد أصبحت هذه العملية جاهزة على مستوى الإستغلال التجاري في عام ١٩٨٦ (٥) .

- (1) Hirota, Y.; T. Takeuchi; Y. Miyabuchi; T. Alba and M. shigeta. " Successful performance of refinery with Eurwa unit". Presented at symposium on Residuum Upgrading and coking. American chemicalsociety, Division of Petroleum chemistry. Atlanta, Georgia. March 29/ April 3 1981. Pre Prints 465 - 475.
- (2) Alba, T., Kaji, T. Suzuki and T. Wakamatsu Residuum Thermal cracking by the Eurwa process". chemical Engineering progress, Vol. 77, No. 2, Feb. 1981. 37 - 44
- (3) Sitva, E.s., H.K Rohrig and A. r Dufresne. " Canmet process going into montreal refinery " Oil and Gasjournal , Vol. 82,13. (March) 1984, 81 - 88.
- (4) D, J., C. P Khuibe and K. Belinko. : Residuum and heavy Oil Upgrading with canmet hydrocracking process presented at the 24th symposium on Residuum upgrading and Couing. American chemical Society, Division. of petroleum chemistry. Atlanta Georgia. March 29/April 3, 1981. Preprints, 431 - 439.
- (5) Hydrocarbon processing 1986 Refining Process Hand Book. Hydrocarbon processing, Vol. 65, No. 9, Sept. 1986; 83 - 114.

obeykandi.com

الاحتياجات الاستثمارية

لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة

في الوطن العربي

– الإستثمارات في أنشطة إستكشاف وتطوير النفط

– الإستثمارات في تكنولوجيا الإستخلاص المعزز (E O R)

– الإستثمارات في صناعة التكرير

– الإستثمارات في تجميع ومعالجة وتجزئة الغاز الطبيعي

– الإستثمارات في الصناعات البتروكيمياوية

– الإستثمارات في نقل النفط والغاز والبتروكيمياويات

obeykandi.com

يحظى قطاع النفط بأهمية حيوية في الوطن العربي ، لما تحويه أراضيها من موارد نفطية وغازية كبيرة ، تلعب الدور الرئيسي في شتى نواحي الحياة للغالبية العظمى من سكانه . فيمثل النفط المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لأكثر من ٦٤ ٪ من سكان الوطن العربي ، كما أنه يمثل مصدراً مهماً وغير مباشر لباقي السكان . ولقد ساهم النفط في عام ١٩٨٢ بما يقرب من نسبة ٤٢ ٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك ، ولعبت صادراته في نفس العام ما يمثل نسبة ٩٤ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية للبلدان الأعضاء . كما يساهم القطاع النفطي بما يقرب من نسبة ٩٦ ٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة في الوطن العربي .

ويتيح القطاع النفطي للعديد من البلدان العربية الفوائد المالية اللازمة لتمويل عمليات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما يستخدم جانب من هذه الموارد في تنمية القطاع النفطي ذاته ، حتى يظل للعديد من السنوات المقبلة القاعدة التي تستند عليها إقتصاديات هذه البلدان . وفي هذا الخصوص نجد أن ما وجهته البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبك من إستثمارات إلى القطاع النفطي قد تصاعد تدريجياً خلال السنوات القليلة الماضية من ٢٤١٦ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ إلى ٧١٣٢ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ . وارتفع نصيبه إلى إجمالي الإنفاق الإستثماري على المشاريع في هذه البلدان من حوالي ٦ ٪ إلى ١٦ ٪ في ١٩٨٠ و ١٩٨٢ على الترتيب . وإن كان قد حدث أخيراً تراجع في حجم ونسبة هذه الاستثمارات الموجهة إلى القطاع النفطي ، حيث بلغت ٢٤٩٧ مليون دولار ، ومثلت نسبة ٨٥ ٪ إلى إجمالي الإنفاق الإستثماري على المشاريع في سنة ١٩٨٣ . وينتظر أن لا يستمر هذا التراجع طويلاً ، كما تفيد بذلك نتائج التقديرات التي توصلنا إليها ، والتي تنصب على تقدير حجم الإستثمارات المطلوبة في العالم العربي لتنمية قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة خلال الفترة المقبلة من سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ . ومن ثم فهي تشمل على تقديرات الإستثمارات اللازمة لأنشطة إستكشاف وتطوير النفط ، وتكنولوجيا الإستخلاص المعزز EOR وصناعة التكرير وتجميع ومعالجة وتجزئة الغاز الطبيعي وما يتعلق بالقطاع النفطي من نقل ، بالإضافة إلى الإستثمارات في قطاع الصناعات البتروكيمياوية .

الإستثمارات في أنشطة إستكشاف وتطوير النفط :

يمثل نشاط الإستكشاف والتنقيب عن البترول القلب النابض لصناعة النفط ، بما يؤدي إليه من توسيع للقاعدة التي تعتمد عليها هذه الصناعة بجميع مراحلها اللاحقة . فتتحدد أو تزيد إحتياجات النفط المؤكدة ، بما يتم من إكتشاف حقول جديدة ، أو مكامن جديدة حول حقول سبق إكتشافها ، وبما يتبع التنقيب الإستكشافي من عمليات تطوير ، تؤدي إلى التعرف بصورة أدق على خصائص مكامن النفط ، وما تحويه من

إحتياطيات نفطية مؤكدة . فتمر عمليات الإستكشاف ببعض المراحل المتتابعة ، التي يشترط نجاح كل منها قبل الانتقال إلى ما يليها ، وألا تتوقف العمليات عند المرحلة الفاشلة . فيتم في البداية المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي ، وهو ما يطلق عليه بعمليات تعزيز الاستكشاف ، ويتطلب هذا النشاط استثمارات قليلة نسبياً . ومن بعده تأتي عمليات التنقيب الاستكشافي ، بما تتطلبه من موارد استثمارية كبيرة ، وما تنطوي عليه من درجة مرتفعة من المخاطرة . ويتحقق الاستكشاف يتم الانتقال إلى عمليات تطويره ، بحفر آبار التطوير وإعداد الإنشاءات الرأسمالية التي تعد المكامن النفطية للإنتاج ، وتحدد الطاقة الإنتاجية لاستخراج النفط طبقاً لهذه الترتيبات الرأسمالية . وتتطلب هذه العمليات موارد استثمارية مرتفعة أيضاً ، وإن كانت لا تتعرض للمخاطر الفنية التي تقترن بعمليات التنقيب الاستكشافي السابقة .

وإن كان لا يمكن أن نستبعد كلية ما تحويه عمليات الاستكشاف من عنصر المخاطرة ، إلا أنه يمكن بالتخطيط والتنظيم السليمين لعمليات الاستكشاف والاختبار الجيد لاستراتيجية الاستثمار أن تقلل بقدر الإمكان من درجة المخاطرة . وفي هذا الشأن يجدر بنا أن نشير إلى ما تتمتع به العديد من الدول العربية من معدلات مرتفعة من الثراء فيما يوجد بها من نفط . فبمقارنة معدل ثراء دول الشرق الأوسط من الإحتياطيات النفطية المؤكدة بما يمثله من معدل لإجمالي دول العالم ، مقياساً بكمية الإحتياطيات النفطية المؤكدة لكل كيلومتر مربع من مساحة الأحواض الرسوبية ، نجد أنه في حين يبلغ الأول ١١٤٥٧ طن / كيلومتر مربع ، فإن الثاني لا يتعدى ١٧١٩ طن / كيلومتر مربع . وتتسع فجوة المقارنة إذا ما أخذ بما يتوقع وجوده في كل منهما من احتياطيات نفطية نهائية ، فنجد أن معدل الثراء لدول الشرق الأوسط يرتفع إلى ٢٠ ألف طن / كيلومتر مربع ، بالمقارنة بمثيله لجميع دول العالم المقدر بحوالي ٣٧٠٠ طن / كيلومتر مربع^(١) يوضح هذا ما تحويه الأحواض الرسوبية بالعديد من الدول العربية من احتياطيات إضافية كبيرة من النفط ، وما يقترن بذلك من درجة من المخاطرة أقل ، وتكلفة استثمارية للبرميل المكتشف من النفط أكثر إنخفاصاً عما قد يكون عليه الحال خارج منطقة الشرق الأوسط .

في نهاية عام ١٩٨٣ بلغت الإحتياطيات النفطية المؤكدة في البلدان العربية ما مقداره ٣٧٧ بليون برميل من الزيت الخام . وما قد يمكن إضافته مستقبلاً من احتياطيات نفطية إلى هذه البلدان ، قد يتساوى مع ما يوجد بها حالياً من احتياطيات نفطية مؤكدة . ويفترض تحقيق هذا بما سوف يحدث من إكتشاف لحقول أو

(1) P. Desprairies, Petroelum Potential of the Third world, proceeding of The Symposium Sponsored by international Energy Development Corporation & convened by International Management Institute (Dec. 13 - 17, 1982), Geneva, July 1983, P. 2 / 16.

مكامن جديدة ، بجانب ما يتوقع تطبيقه من طرق استخلاص معزز على الحقول المنتجة ، باعتبار أن النشاطين مكملين لبعضهما البعض . ويقدر أن تأتي الاحتياطيات النفطية الإضافية مناصفة بين النشاطين . وقد تعطى أفضلية الاستكشاف إلى البلدان والمناطق ذات معدلات العائد الاستكشافية المرتفع ، ويتم توجيه الاهتمام الأكثر نحو عملية الاستخلاص المعزز ، عندما يحدث إنخفاض في الإنتاج .

وبالرجوع إلى ما حققته البلدان العربية خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٧ من إضافة إلى احتياطياتها من النفط بما مقداره ١٣٦.٣ بليون برميل ، ومقارنته بما أنتجته من نفط خلال الفترة ذاتها بلغ مقداره ٧٨ر٤ بليون برميل ، نجد أن ما حققته خلال تلك الفترة قد تمثل في إضافة صافية قدرها ٥٧.٩ بليون برميل إلى احتياطياتها المؤكد من النفط . وعلى العكس من ذلك نجد خلال الفترة التالية ٧٧ - ١٩٨٠ ، أن ما إضافته البلدان العربية إلى احتياطياتها من النفط (والبالغ ١٢.٥ بليون برميل) كان أقل مما أنتجته من نفط خلال هذه الفترة (والبالغ ٢٢ مليون برميل) ، وبذا فقد إنخفض الاحتياطي المؤكد من النفط من ٣٤٨.٦ بليون برميل في عام ١٩٧٧ ليصبح حوالي ٣٣٩ بليون برميل في عام ١٩٨٠ . إلا أنه بما تم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣ من إنخفاض في إنتاج النفط ، وما صاحبه من إضافة أكبر إلى الاحتياطيات المؤكدة للدول العربية من النفط ، أمكن رفع احتياطياتها المؤكد من النفط إلى مستوى الـ ٣٧٧ بليون برميل لسنة ١٩٨٣ .

هذا وإن كان قد ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد للدول العربية من النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة (علاوة على سنة ١٩٨٤) ، إلا أنه يلاحظ بتتابع النشاط الاستكشافي في البلدان العربية ، ومعبراً عنه بعدد الآبار الاستكشافية وعدد الفرق الزلزالية / شهر ، نتبين تناقص هذا النشاط من بعد سنة ١٩٧٧ ، وهبوطه بشكل حاد من بعد سنة ١٩٨١ (١) ، هذا باستثناء ما حدث فيه من إرتفاع خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، والذي لم يأت بشكل رئيسي من شعور البلدان بحاجتها لذلك ، وإنما لاندفاع بعض الشركات الأجنبية إلى المناطق الأكثر أملاً ، من حيث إمكانية العثور على البترول ، ومن حيث التسهيلات الممنوحة لها (٢) . فالظاهر أن معظم البلدان العربية قد أخذت بوجهة النظر التي ترى أنه طالما قد قل الإنتاج السنوي من النفط الخام ، الذي لا يستغل حالياً إلا جزءاً من طاقتها الإنتاجية ، ومن ثم فإن توجيه أي استثمارات في مجال الاستكشاف

(١) أرجع إلى الشكل البياني رقم ٥.٢ الوارد في :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير الأمين العام السنوي العاشر - ١٩٨٣ ، الكويت ١٩٨٤ - ص ٧٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ .

والتطوير - حتى وإن أدت إلى اكتشافات بترولية - لن يكون لها أى عائد إقتصادي على المدى المنظور ، وبذلك لن تحقق أى ربح مالى فى السنوات القليلة القادمة ، ومن ثم لا يجب أن تكون ضمن قائمة الأولويات التى يجب القيام بها ، خاصة مع الانكماش الحالى فى الموارد المالية للدول المنتجة للنفط

ويغض النظر عما تنطوى عليه وجهة النظر هذه من سلامة أو نقائص ، فإن الأخذ بها يجعلنا نفترض أن ما سوف تضيفه البلدان العربية من احتياطات نفطية مؤكدة طوال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠ سوف يقتصر على نسبة ٥٠ ٪ مما سوف تحققه من إنتاج من النفط الخام خلال هذه الفترة ، ومن ثم يصير ما سوف تصل إليه من احتياطات نفطية مؤكدة سنة ٢٠٠٠ إلى ما يقل عن مستوى الاحتياطات المؤكدة لسنة ١٩٨٢ بنسبة نصف الإنتاج النفطي الخام خلال الفترة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ (١)

وبالإنتقال بعد ذلك إلى التنبؤ بما سوف تكون عليه كميات الإنتاج العربي من النفط الخام خلال الفترة حتى سنة ٢٠٠٠ ، نجد أن هناك العديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر على ذلك ، والتى قد لا يكون من اليسير التنبؤ بالكثير منها إلا أنه قد يمكن الاستعانة ببعض الفروض والتعرف على بعض الاتجاهات ، وفى هذا الصدد يمكن الأخذ بالاعتبارات التالية .

- ما تعكسه موازين الطاقة العالية من حجم لإنتاج دول الأوبك من النفط الخام ، بصفتها المنتج المتم لإحتياجات الطلب العالمى من النفط . مع إجراء التعديل اللازم على أرقام إنتاج دول الأوبك ، لاستبعاد الأرقام الخاصة بدول الأوبك غير العربية ، وإضافة ما يتعلق بإنتاج النفط بالدول العربية غير الأعضاء فى الأوبك

- ما تتطلبه حاجة التنمية فى الوطن العربي من موارد للتمويل .

(١) تبدو سلامة هذا الفرض بالنظر إلى ارتفاع المبالغ الاستثمارية المتعين أن توجهها البلدان العربية سنوياً إلى النشاط

الاستكشافى

(٢) تم الرجوع فى إجراء هذه التقديرات إلى دراسة ما يتوقع من تطور فى إمكانيات إنتاج النفط الخام بكل من دول الأوبك

غير العربية ، ودول العربية غير الأعضاء فى الأوبك ، بالتعرف على إمكانياتها من الاحتياطات النفطية . هذا بالإضافة إلى الاستعانة بما توضحه بيانات سنة ١٩٨٢ من أرقام فعلية لميزان الطاقة العالمية ، وما تشير إليه موازين الطاقة العالمية من حجم متوقع حتى سنة ٢٠٠٠ لإنتاج الأوبك من النفط باعتباره المنتج المتم .

ويخصوص موازين الطاقة تم الرجوع إلى

منظمة الأقطار (١٩٨٢) - الكويت - ١٩٨٤ ص ٥٧ ، ٥٨٠ . وكذلك

Starford Field, System Predicts Crude Oil Prices, Hydrocarbon, Processinh,

October 1984, pp. 34 / G-N.

— ما يتوقع حدوثه من نمو في حجم الطلب المحلي العربي من النفط

ومن الواضح — تحت ظل الظروف المتوقعة مستقبلاً — ملاحظة أنه على حين يمثل الاعتبار الأول العامل الرئيسي المحدد لما يتوقع أن يصل إليه كحد أقصى الإنتاج العربي من النفط ، فإن الاعتبارين الثاني والثالث يمثلان العاملين الرئيسيين المؤثرين على ما يمكن أن يمثل الحد الأدنى لما يلزم أن يصل إليه هذا الإنتاج العربي من النفط

وبالأخذ بالاعتبار الأول يمكن أن نتوقع أن يرتفع إنتاج البلدان العربية من النفط الخام من مستوى ما وصلت إليه في سنة ١٩٨٣ من ١١.٤ مليون برميل / يوم إلى ١٣ مليون / يوم في ١٩٨٥ ثم إلى ١٨.٢ مليون برميل / يوم في ١٩٩٠ و ٢٤ مليون برميل / يوم في سنة ٢٠٠٠ (٢) ومن الواضح أن هذه المستويات المتوقعة لإنتاج الدول العربية من النفط الخام ، قد لا تتعارض مع ما يتطلبه الاعتبارين الثاني والثالث من حدود دنيا لا يجب أن ينخفض عنها الإنتاج . وإن كان يوجد هنا العديد من العوامل التي يمكن أن تلعب دورها في هذا الشأن ، مثل مدى ما يتوقع من تغير في مستويات الأسعار الحقيقية للنفط ، وما قد يحدث من تغير بين الدول العربية في أنصبه كل منها إلى إجمالي الإنتاج العربي من النفط . والأهم من هذا وذلك مدى استمرار دول الأوبك في قبول تولى دور المنتج المتهم لاحتياجات الطلب العالمي من النفط .

يعنى ما سبق أنه يتعين على الدول العربية إضافة ٥٧ بليون برميل خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠ إلى احتياطياتها المؤكد في نهاية ١٩٨٣ حتى تصل في سنة ٢٠٠٠ إلى مستوى الإحتياطي المؤكد السابق إفتراضه وبافتراض تحقيق ٩٠ / من هذه الإضافة إلى الإحتياطي عن طريق أنشطة الاستكشاف ، والحصول على باقى النسبة المتبقية عن طريق تطبيق التكنولوجيا المعززة للاستخلاص من حقول النفط المنتجة حالياً ، يصبح من المتعين على العالم العربي اكتشاف ، حوالي ٥١ بليون برميل يضيفها إلى احتياطيه المؤكد عن عمليات الاستكشاف .

ولتقدير مقدار رأس المال اللازم استثماره في الاستكشاف لتحقيق هذه الكميات المطلوب إضافتها إلى الإحتياطي المؤكد خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠ ، نلاحظ أنه من الصعب الاعتماد على ما تذكره العديد من المصادر من أرقام في هذا الشأن . وذلك لما تتصف به هذه الأرقام بالإجمال ، بما يجعلها تتضمن نشاط العديد من الشركات في كافة مناطق نول العالم ، بون تمييز بينها من حيث تفاوت تكاليف الاستكشاف ، واختلاف ظروفه من منطقة إلى أخرى ، وبون التعرف على ما تتضمنه هذه التكاليف من عناصر للتكلفة واختلاف المكونات وللخروج من هذا المأزق تم الرجوع إلى النموذج الجزائري خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ ، لما يتصف به في هذا الشأن من وضع أوسط ضمن العالم العربي ، مع استكمال ما ينقصه من بيانات من بعض المصادر

الأخرى . وعلى ذلك قدر ما يلزم من استثمار للقيام بكل من عمليات استكشاف وتطوير النفط بمبلغ ٠,٩٠ و ١.٣٥ دولار للبرميل الواحد على الترتيب بأسعار ١٩٨٤ ، وباقتراض أن عمليات تطوير المكتشف من النفط سوف تقتصر فقط على نسبة ٣٠٪ من إجمالي الكميات المكتشفة ، يصبح من المتعين استثمار ما مقداره ٦٦.٦ بليون دولار بأسعار ١٩٨٤ ، وذلك لإضافة ٥١ بليون برميل خلال الفترة المعنية عن طريق أنشطة الاستكشاف والتطوير . أى ما يساوى فى المتوسط مبلغ ٣.٩ بليون دولار سنوياً . وإذا قدر للبلدان العربية تأمين نسبة ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات المطلوبة ، على أن تتحمل الشركات الأجنبية نسبة ٢٥٪ من تلك الاستثمارات ، يصبح نصيب البلدان العربية وحدها ما يبلغ فى المتوسط حوالى ٢.٩ بلايين دولار سنوياً بأسعار ١٩٨٤ .

الاستثمار فى تكنولوجيا الاستخلاص المعزز (EOR) :

يتم الاستخلاص العادى للنفط بقوة الاندفاع الطبيعية للمكمن ، ويستمد العالم العربى بهذا الأسلوب نسبة حوالى ٢٥٪ فى المتوسط مما يوجد بحقله النفطية من زيت . ويمكن باستخدام طرق الاستخلاص الثانوى Secondary والاستخلاص الثالثى Tertiary استخراج جزء إضافى أو كل المتخلف من النفط من بعد الاستخلاص العادى (الأولى) . وهنا تظهر مدى أهمية طرق الاستخلاص المعزز من حيث ما يمكن أن تضيفه من إمكانات كبيرة للإنتاج .

وتتطوى طرق الاستخلاص المعزز على دعم طاقة المكمن النفطى ، بإدخال قوة دفع تختلف كلية عن قوة الدفع الطبيعية للمكمن ، بما تحدثه من طاقة أو تفاعل كىماوى . وتتمثل طرق الاستخلاص الثانوى فى حقن المكمن النفطى بالماء أو الغاز أو خليط منهما . ويعتمد نجاح هذه الطريقة على فاعلية الازاحة الجهرية Microscopic Displacement ، وكفاية الجرف المساحى والحجمى Areal and Volumentic . بينما يشتمل الاستخلاص الثالثى على المعالجات الحرارية ، والحقن بمخلوط هيدروكربونى ، والإغراق بثانى أوكسيد الكربون أو النيتروجين أو خليط / مبلمر Miscellar / Polymer Flooding . وكل من طرق الاستخلاص المعزز الثالث قابل للتطبيق على نوعيات معينة فقط من النفط وظروف المكامن ، وإن كان يوجد لكل من نوعيات النفط والمكامن ما قد يعد مناسباً من طرق الاستخلاص .

وتعد تقنيات الاستخلاص الثانوى إقتصادية طبقاً للظروف الراهنة التى تمر بها صناعة النفط ، وهى ليست جديدة فى العالم العربى ، فقد طبقت على العديد من حقول النفط الحالية فى البلدان العربية . أما طرق الاستخلاص الثالثى فهى فى مراحلها الأولى فى العالم العربى . وطبقاً للمناخ الإقتصادى العالمى الحالى ، يعد الكثير منها من الناحية الإقتصادية إما جديداً أو غير إقتصادى . فلقد أدى الهبوط الراهن فى أسعار النفط إلى إعادة تقييم شاملة للمتوفر من وسائل متطورة للاستخلاص المعزز . وبناء على ذلك قد استبعدت بعض

المشروعات المخططة وأجل بعضها ، للحساسية الإقتصادية للعديد منها للظروف الراهنة ، حيث تتوقف إقتصادياتها على ثلاثة عوامل :

— التكاليف الفنية : وتتضمن الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة لهذه التكنولوجيا لإقامة التسهيلات اللازمة على سطح الأرض والآبار . وكذلك التكاليف المتعلقة بتشغيل التسهيلات ، وتكاليف المواد المستعملة في الحقن . وتأخذ التكاليف الفنية نفس نمط اتجاه أسعار النفط ، وذلك للحاجة إليه كطاقة لتسخين أو ضخ المواد التي يتم حقنها ، ولإنتاج الكيماويات المستخدمة .

— التكاليف غير الفنية : وتشمل تكاليف تدبير رأس المال المستثمر والآتاوات والضرائب المفروضة . وترتفع تكلفة الحصول على رأس المال نتيجة لما يقترن بهذا النشاط من ارتفاع في درجة المخاطرة . وتلعب الآتاوات والضرائب المفروضة دوراً هاماً في التأثير على إقتصاديات أساليب الاستخلاص ، ويمكن بخفضها العمل على دعم وتشجيع الإتجاه نحو استخدام هذه الأساليب لرفع الكميات المستخدمة من النفط .

— أسعار النفط : يحدد التغيير في مستوى أسعار النفط مدى الإمكانية الإقتصادية للإتجاه نحو استخدام أى من الأساليب المتاحة للاستخلاص المعزز ، وبالنظر إلى ما يحدث حالياً من ثبات أو تناقص الأسعار الحقيقية للنفط ، يقل الحافز الإقتصادي لإستخدام العديد من طرق الاستخلاص المعزز الثالث .

وعموماً فبافتراض ما سوف يحدث من تطور مناسب في الأسعار المستقبلية للنفط والتكاليف ، يمكن أن تلمع طرق الاستخلاص المعزز الثالث دور هام في الأجل الطويل ، وخاصة فيما بعد سنة ٢٠٠٠ ، أما تحت الظروف الراهنة فإن تقنيات الاستخلاص المعزز التي تعتمد على الحقن بالبخار، تعد من الناحية التطبيقية ناجحة فنياً وإقتصادياً . علاوة على ما تتمتع به من كفاءة استخلاص مرتفعة ، تتراوح بين نسبة ٢٠ و ٦٠ ٪ من كمية النفط المتخلفة في المكمن .

ويأخذ ما سبق ذكره من ظروف في الاعتبار ، نجد أن ما هو متاح من فرصة أمام الدول العربية للاستعانة بتكنولوجيا الاستخلاص المعزز لزيادة إنتاجها النفطي خلال الفترة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ ، قد يتعلق في الغالب بتكنولوجيا الاستخلاص المعزز الثانوي علاوة على بعض تكنولوجيا الاستخلاص المعزز الثالث إذا ما اقترنت بظروف خاصة مواتية . ومن ثم نجد أن ما يمكن افتراض الحصول عليه من هذا المصدر ، قد لا يتعدى على الأكثر نسبة ١٠ ٪ من الكمية المفترض إضافتها إلى احتياطي النفط من كافة البلدان العربية خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠ . وبافتراض أن التكلفة الاستثمارية اللازمة لإنتاج البرميل الواحد من النفط

المنتج باستخدام طرق الاستخلاص المعزز المشار إليها تبلغ ٥ دولار بأسعار ١٩٨٤ ، يصبح اللازم خلال الفترة من ٨٤ حتى سنة ٢٠٠٠ لانتاج ٦ بليون برميل نطف هو ما يساوي ٣٠ بليون دولار بأسعار ١٩٨٤ . أى بما يساوي كمتوسط سنوي ١.٨ بليون بأسعار ١٩٨٤ .

الاستثمارات فى صناعة التكرير :

يبلغ عدد المصافى الموجودة فى العالم العربى بنهاية سنة ١٩٨٤ إحدى وخمسون مصفاة ، تصل إجمالى ساعاتها التكريرية الإبتدائية إلى ٥٠٧٣ ألف برميل / يوم . يقع منها فى اللول الأعضاء فى الأقطار العربية المصدرة للبتروى (أوابك) إحدى وأربعون مصفاة . بسعة تكرير إبتدائية ٤٥١٨ ألف برميل / يوم ، تمثل نسبة ٩٠ ٪ من إجمالى سعة التكرير العربية القائمة . وتبلغ سعة التكرير الإبتدائى للمصافى العربية التى هى قيد التنفيذ فى نهاية عام ١٩٨٤ ما مقداره ٩٩٢ ألف برميل / يوم ، تتمثل فى تسعة مشاريع ، ينتظر لها أن تبدأ الإنتاج خلال فترة أقصاها سنة ١٩٨٧ . ويوجد قيد التعاقد ثلاثة مشروعات بطاقة ٢١٦ ألف برميل / يوم ، وينتظر أن تصل يوم ، وينتظر أن تصل هذه المشروعات إلى مرحلة الإنتاج فى فترة أقصاها سنة ١٩٩٠ . وعلاوة على ذلك يتم التخطيط حالياً لإقامة تسعة مشروعات أخرى منها ثلاثة فى حكم المؤكد بطاقة تكرير ٢٠٩ ألف برميل / يوم ، وستة فى حكم المحتملة بطاقة تكرير ٦٧١ ألف برميل / يوم . ومن المتوقع أن تبدأ المشروعات المخطط والمؤكد إقامتها فى الإنتاج فى فترة أقصاها سنة ١٩٩٠ . أما المشروعات المخطط لها وغير المؤكدة فقد يبدأ إنتاجها بعد سنة ١٩٩٠ . ومن ثم فباستبعاد هذه المشروعات الأخيرة من الحساب ، يمكن القول بأنه يتوقع أن ترتفع سعة التكرير الإبتدائى العربية مما هى عليه الآن من ٥٠٧٣ ألف برميل / يوم إلى حوالى ٦٤٩٠ ألف برميل / يوم فى سنة ١٩٩٠ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٢٨ ٪ . وتتوزع المصافى والمشروعات على مختلف اللول العربية ، كما هو وارد فى الجدول رقم (٣٩ - ١) .

وجدير بالملاحظة أن جانباً من المصافى العربية القائمة يعتمد أساساً على التصدير ، وتبلغ طاقة هذه المصافى ما يصل إلى ٢٧٣٤ ألف برميل / يوم ، أى ما يمثل نسبته حوالى ٥٤ ٪ من إجمالى طاقة المصافى العربية القائمة فى نهاية سنة ١٩٨٤ . علماً بأنه سبق وقد خطط علاوة على ذلك لإنشاء بعض مشروعات التكرير العربية لهدف التصدير ، إلا أنه قد تم إلغاؤها نهائياً أو تجميد التفكير فى بعضها ، لما تمر به صناعة التكرير العالمية من ظروف صعبة ، وفائض فى الطاقة الإنتاجية . وتبلغ طاقة هذه المشروعات التصديرية العربية الملقاة ١٢٧٠ برميل / يوم .

وبعد إلقاء هذه الفكرة الموجزة سنحاول تقدير ما يلزم توجيهه من موارد إستثمارية إلى صناعة التكرير فى الوطن العربى خلال الفترة القادمة وحتى سنة ٢٠٠٠ أن القيام بهذا يتطلب أن نتعرف أولاً على

ما يتوقع أن يصل إليه حجم الطلب على منتجات المصافي العربية حتى سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠. ومن بعد ذلك نقارن بين الطاقات التكريرية القائمة حالياً والمتوقعة حسب الشرح السابق حتى أوائل عقد التسعينات وبين الكميات المتوقعة لحجم الطلب، ومن ثم يمكن أن نتعرف على ما قد يلزم إنشاؤه من طاقات إضافية خلال عقد التسعينات، والعمل على تقدير ما يتطلبه ذلك من إستثمارات علاوة على الإحتياجات الإستثمارية للمشروعات السابق الإشارة إليها، التي سوف تدخل مرحلة الإنشاء من بعد سنة ١٩٨٤. وإن كان القيام بهذه الحسابات والتقديرات ليس بالأمر الممكن إجراؤه دون أن نضع في حسابنا العديد من الفروض التي تحدد مجالات التقدير. فبالنسبة أولاً إلى تقدير حجم الطلب المستقبلي على منتجات المصافي العربية، تم الأخذ بالفروض التالية:

- يأتي الطلب على منتجات المصافي العربية أساساً من داخل الوطن العربي، ومن ثم تستبعد كلية أي فكرة لإنشاء مشروعات تكرير عربية جديدة بهدف التصدير.

- يستمر الطلب الخارجي على منتجات المصافي العربية الموجهة حالياً للتصدير، وإن كان سيتناقص تدريجياً إلى المستوى الذي يزيد عن حجم الاستهلاك المحلي. وفيما يتعلق بالسعودية فقد افترض أن ما تصدره من منتجات نفطية لا تقل كميته عن نصيب شركاؤها الأجانب في الإنتاج (١).

- ما سوف تحققه البلدان العربية من معدلات متفاوتة لنمو الطلب على المنتجات النفطية سوف يتراوح خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ بين ٥٪ و ١٠٪، وإنه سوف يقل تدريجياً بحيث يتراوح في الغالب بين ٥٪ و ٨٪ خلال الفترة التالية ١٩٨٥ - ١٩٩٠، وبين ٥٪ و ٧٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، وأخيراً، وبين ٤٪ و ٥٪ خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٢).

وبناء على هذه الفرضية الأخيرة، ثم تقدير حجم الطلب المحلي على المنتجات النفطية للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كل على حدة وإجمالي الأقطار غير الأعضاء وذلك للسنوات ١٩٨٥،

(١) ويتعلق هذا بالمصافي الثلاث التي يشترك في ملكيتها شركاء أجانب بواقع النصف، نصيبهم فيها ٣٧٠ ألف برميل / يوم (بافتراض نسبة تشغيل ٩٠٪).

(٢) وقد أخذ في الاعتبار عند وضع معدلات نمو الطلب وتطورها لختلف البلدان العربية ما يلي:
- ما سبق تحقيقه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات لنمو الطلب على المنتجات النفطية.
- ما يمكن أن يحدث من تغير في معدلات التنمية، وماتحتله البلدان من مستوى في التنمية.
- ما يمكن توقعه من إقتصاد نسبي في استخدام النفط نتيجة ما يتوقع من رفع في أسعار البيع المحلية - استرشد لحد ما في وضع معدلات نمو الطلب لختلف البلدان العربية بما ورد في هذا الخصوص في الدراسة التي أعدت بمعرفة الأوبك واينى، ونشرت بعض البيانات عنها في:

EIU, Quarterly Energy Review : Middle East, No. 4, 1984, pp. 12 : 13.

جدول رقم (٣٩ - ١) ساعات التكرير الابتدائية لمصافي النفط في البلدان عام ١٩٨٤

(القائمة وقيد التنفيذ وقيد التعاقد والمخططة)

ألف برميل / يوم

القطر	الموقع	عدد المصافي	ساعات التكرير الابتدائي			
			قائمة	قيد التنفيذ	قيد التعاقد	المخططة
الإمارات	أم النار	١	٧٥	—	—	٧٥
	الرويس	١	١٢٠	—	—	٣٠٠ *
	عجمان	١	—	—	١٠٠	١٠٠
	الإجمالي	٣	١٩٥	—	١٠٠	٤٧٥
البحرين	العوالي	١	٢٥٥	—	—	٢٥٥
	تونس	١	٣٤	—	٧٦	١١٠
الجزائر	حاسي مسعود	١	٢٨	—	—	٢٨
	الجزائر	١	٧٠	—	—	٧٠
	أرزير	١	٦٠	—	—	٦٠
	سكيكدا	١	٣٦	—	—	٣٦
	عين أمياني	١	٧	—	—	٧
	الإجمالي	٥	٥٢٥	—	—	٥٢٥
	السعودية	رأس تنورة	١	٥٥٠	—	—
جدة		١	٩٥	—	—	٩٥
الرياض		١	١٢٠	—	—	١٢٠
الخفجي		١	٣٠	—	—	٣٠
ميناء سعود		١	٥٠	—	—	٥٠
ينبع المحلية		١	١٧٠	—	—	١٧٠
ينبع للتصدير		١	٢٥٠	—	—	٢٥٠
الجبيل للتصدير		١	٢٥٠	—	—	٢٥٠
رابغ للتصدير		١	—	—	—	٣٢٥
القصيم		١	—	٣٢٥	—	١٦٠
الشقيق		١	—	١٦٠	١٥٠	١٥٠
الإجمالي	١١	١٥١٥	٤٨٥	١٥٠	٢١٥٠	

ألف برميل / يوم

تابع جدول رقم (٣٩ - ١)

القطر	الموقع	عدد المصافي	ساعات التكرير الابتدائي			
			قائمة	قيد التنفيذ	قيد التعاقد	المخططة
			الإجمالي			
سوريا	حمص	١	١٠٤	—	—	١٠٤
	بانياس	١	١٢٠	—	—	١٢٠
	الإجمالي	٢	٢٢٤	—	—	٢٢٤
العراق	الوند	١	١٢	—	—	١٢
	حديثة	١	٦	—	—	٦
	الدرة	١	٨٢	—	—	٨٢
	القيادة	١	٢٥	—	—	٢٥
	كركوك	١	٢٠	—	—	٢٠
	البصرة	١	١٤٠	—	—	١٤٠
	بيجي	١	١٧٠	—	—	١٧٠
	السماعة	١	٢٠	—	—	٢٠
	الناصرية	١	٢٠	—	—	٢٠
	صلاح الدين	١	٧٠	٧٠	—	١٤٠
	الإجمالي	١٠	٥٧٥	٧٠	—	٦٤٥
	قطر	أم سعيد	٢	٦٣	—	—
الكويت	الأحمدي	١	٢٥٠	—	—	٢٥٠
	ميناء عبد الله	١	١٤٤	١٥٠	—	٢٩٤
	الشعبية	١	٢٠٠	—	—	٢٠٠
	الإجمالي	٣	٥٩٤	١٥٠	—	٧٤٤
ليبيا	البريقة	١	١٠	—	—	١٠
	الزاوية	١	١٢٠	—	—	١٢٠
	سددير	١	—	١٠	—	١٠
	طبرق	١	—	٢٠	—	٢٠
	رأس لانوف	١	—	٢٢٠	—	٢٢٠
	مصراة	١	—	—	٢٠٠*	٢٢٠
	الإجمالي	٦	١٢٠	٢٥٠	٢٠٠	٥٨٠

تابع جدول رقم (٢٩ - ١)

ألف برميل / يوم

القطر	الموقع	عدد المصافي	ساعات التكرير الابتدائية			
			قائمة	قيد التنفيذ	قيد التعاقد	المخططة
مصر	الاسكندرية	١	١١٥	—	—	٤٢**
	مسطرد	١	١١٥	—	—	—
	العامرية	١	٧٥	—	—	٤٢**
	طنطا	١	٢٥	—	—	—
	السويس	٢	٧٨	٢٢	—	١٢٥**
	أسيوط	١	—	—	٤٠	٦٦*
	الإجمالي	٧	٤٠٨	٢٢	٤٠	٢٧٥
الأردن	الزرقاء	١	٨٥	—	—	—
	بورتسودان	١	٢٥	—	—	٢٥*
	الصومال	١	١٠	١٥	—	—
	عمان	١	٥٠	—	—	—
	لبنان	١	٢٥	—	—	٥٠*
	الزهراني	١	١٥	—	—	—
	الإجمالي	٦	٢٢٠	١٥	—	٧٥
المغرب	المحمدية	١	١٢٠	—	—	—
	سيدي قاسم	١	٢٥	—	—	—
	الإجمالي	٢	١٤٥	—	—	—
موريتانيا	قواذيبو	١	٢٠	—	—	—
	البحرين	١	١٧٠	—	—	—
إجمالي الأقطار العربية الأخرى	إجمالي الأقطار العربية الأخرى	١٠	٥٥٥	١٥	—	٧٥
	إجمالي الأقطار العربية	٦١	٥٠٧٣	٩٩٢	٢١٦	٨٨٠

☆☆ مؤكد

☆ محتمل

١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، كما يبدو ذلك في الجدول رقم (٤٠ - ١). يتضح من هذه التقديرات أنه من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب المحلي على المنتجات النفطية بالوطن العربي مما هو عليه من ١٨٠٨ ألف برميل / يوم في ١٩٨٢ إلى ٢٢٥٢ ألف برميل / يوم في ١٩٩٠ وإلى ٥٥٢٢ ألف برميل / يوم في سنة ٢٠٠٠.

ملاحظات :

- المصافي أو التوسعات التي قيد التنفيذ ينتظر لها أن تبدأ بالإنتاج خلال فترة أقصاها ١٩٨٧.
 - المصافي أو التوسعات التي قيد التعاقد ينتظر لها أن تبدأ بالإنتاج خلال فترة أقصاها ١٩٩٠.
 - المصافي أو التوسعات المخطط لها والتي في حكم المؤكدة ينتظر لها أن تبدأ في الإنتاج في فترة أقصاها ١٩٩٠.
 - المصافي أو التوسعات المخطط لها والتي في حكم المحتملة ينتظر لها أن تبدأ في الإنتاج بعد عام ١٩٠٠.
- المصدر :
- الأوابك والعديد من المصادر الأخرى لدى أبيكروب .

جدول الطلب رقم (٤٠ - ١)

توقعات الطلب على المنتجات البترولية

في المنطقة العربية حتى عام ٢٠٠٠

ألف برميل يومياً

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	القطر
٣٣٧.٠	٣٦٣.٨	١٩٧.١	١٣٤.٢	١٠٠.٨	الإمارات
٣٥.٥	٢٩.٢	٢٢.٩	١٧.٩	١٥.٥	البحرين
١١٦.٣	٩٢.٠	٧٢.٠	٥٦.٥	٤٨.٨	تونس
٣٤٣.٢	٢٨٢.٠	٢٢١.٠	١٦٥.٢	١٢٤.١	الجزائر
١٥٠٧.٠	١١٨٠.٨	٨٨٢.٤	٦٠٠.٥	٤٥١.٢	السعودية
٣٠٨.٨	٢٥٣.٩	١٩٨.٩	١٤٨.٦	١١٨.٠	سوريا
٨٦٣.٢	٦٧٦.٤	٤٨٢.٣	٣٠٠.٠	٢٢٥.٠	العراق
٣٧.٧	٢٩.٦	٢٢.١	١٥.٠	١١.٣	قطر
٢١٤.٣	١٧٦.٢	١٣٨.٠	٩٨.٤	٧٣.٩	الكويت
٣٩٤.١	٣٠٨.٨	٢٣٠.٨	١٥٧.٠	١١٨.٠	ليبيا
٨٥١.٦	٧٠٠.٠	٥٤٨.٤	٣٩١.٠	٢٩٣.٨	مصر
٥٠٠.٨.٧	٣٩٩٢.٧	٣٠١٥.٩	٢٠٨٢.٣	١٥٨٠.٤	مجموع أعضاء الأوابك
%٤.٥	%٦	%٨	%٩	—	متوسط الزيادة السنوية
٥٢٣.١	٤٣٠.٠	٣٣٦.٩	٢٦٣.٩	٢٢٨.٠	بقية البلدان العربية
٥٥٣١.٨	٤٤٢٢.٧	٣٣٥٢.٨	٢٣٤٦.٢	١٨٠٨.٤	إجمالي البلدان العربية

المصدر :

* نورد الدين فراج الاحتياجات الاستثمارية لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في الوطن العربي (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) ، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الطاقة العربي الثالث ، الجزائر ، ٤ - ٩ مايو عام ١٩٨٥ .

بالانتقال إلى جانب العرض ، وبالرجوع إلى ما ورد بالجدول رقم (٤١ - ١) من بيانات لكل بلد من البلدان العربية حول ما يوجد به من ساعات تكرير قائمة وقيد التنفيذ وقيد التعاقد ومخططة ، وبأخذنا في الاعتبار ما يتوقع من تواريخ لبداية إنتاج الساعات التي ينتظر لها أن تبدأ بالانتاج ، وبافتراض معدل تشغيل قدره ٩٠ % لمصافي البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوابك ، ومعدل تشغيل قدره ٨٠ % للبلدان العربية الأخرى ، أمكن الوصول إلى ما يتوقع إنتاجه من المنتجات النفطية في مختلف البلدان العربية للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، كما يبدو في جدول رقم (٤٢ - ١) .

جدول رقم (٤١ - ١) الطاقة التصميمية لمشاريع إنتاج الزيت الأساسية القائمة

والتي هي قيد التنفيذ والتعاقد والمخطط لها في البلدان العربية ألف طن سنة

القطر	الموقع	قائم حالياً	قيد التنفيذ ١٩٨٥	قيد التعاقد ١٩٨٧	مخطط	الإجمالي
الإمارات الجزائر السعودية	الرويس	—	—	—	١٠٠	١٠٠
	أرزو	١٧٠	—	—	—	١٧٠
	جدة	٢٠٠	٤٠	—	—	٢٤٠
	ينبع (١)	—	—	—	٢٥٠	٢٥٠
	جبيل (٢)	—	—	—	١٨٠	١٨٠
	جبيل (٣)	—	—	—	٦٠٠	٦٠٠
	رابع (٤)	—	—	—	٢٠٠	٢٠٠
	الإجمالي	٢٠٠	٤٠	—	١٢٣٠	١٧٤٠
العراق	بصرة	١٧٥	—	—	—	١٧٥
	بيجي	—	—	٢٥٠	—	٢٥٠
	البصرة	١٠٠	—	—	—	١٠٠
	الإجمالي	٢٧٥	—	٢٥٠	—	٥٢٥
مصر	العامة	٨٠	—	—	—	٨٠
	السويس	٨٠	—	—	—	٨٠
	الاسكندرية	١٠٠	—	—	—	١٠٠
	الإجمالي	٢٦٠	—	—	—	٢٦٠
المغرب	المحمدية	—	١٠٠	—	—	١٠٠
	إجمالي البلدان العربية	٩٠٥	١٤٠	٢٥٠	١٢٣٠	٢٦٢٥

المصدر : تقرير الأمين العام العاشر - ١٩٨٢ أوابك ص ١٢٥

- (١) مشروع مشترك بين بترومين وموبيل للسوق المحلية .
- (٢) مشروع مشترك بين بترومين وشل للسوق المحلية .
- (٣) مشروع مشترك بين بترومين وتكساكو وشفرون للتصدير للخارج .
- (٤) مشروع أبيكروب (مشروع عربي مشترك) للسوق العربية .

جنول رقم (٤٢ - ١)

توقعات العرض على المنتجات البترولية فى المنطقة العربية حتى عام ٢٠٠٠
ألف برميل يوميا

٢٠٠٠		١٩٩٥		١٩٩٠		١٩٨٥		
الإنتاج المتوقع	سعة التكرير							
٤٥٧	٤٧٥	٤٥٧	٤٧٥	٢٦٥	٢٩٥	١٧٥	١٩٥	الامارات
٢٣٠	٢٥٥	٢٣٠	٢٥٥	٢٣٠	٢٥٥	٢٣٠	٢٥٥	البحرين
٩٩	١١٠	٩٩	١١٠	٩٩	١١٠	٣٢	٣٤	تونس
٤٧٣	٥٢٥	٤٧٣	٥٢٥	٤٧٣	٥٢٥	٤٧٣	٥٢٥	الجزائر
١٥٦٤	٢١٥٠	١٥٦٤	٢١٥٠	١٤٢٩	٢٠٠٠	١١٣٩	١٥١٥	السعودية *
٢٠٢	٢٢٤	٢٠٢	٢٢٤	٢٠٢	٢٢٤	٢٠٢	٢٢٤	سوريا
٥٨٠	٦٤٥	٥٨٠	٦٤٥	٥٨٠	٦٤٥	٥١٧	٥٧٥	العراق
٥٧	٦٣	٥٧	٦٣	٥٧	٦٣	٥٧	٦٣	قطر
٦٧٠	٧٤٤	٦٧٠	٧٤٤	٦٧٠	٧٤٤	٥٣٥	٥٩٤	الكويت
٥٢٢	٥٨٠	٥٢٢	٥٨٠	٣٤٢	٣٨٠	١١٧	١٣٠	ليبيا
٦٧٠	٧٤٥	٦٧٠	٧٤٥	٦٧٠	٧٤٥	٣٨٧	٤٣٠	مصر
٥١٦	٦٤٥	٥١٦	٦٤٥	٥١٦	٦٤٥	٤٤٤	٥٧٠	الأقطار البلدان الأخرى **

* استثنى نصيب شركاء بترومين (موبيل ، شل ، بترولا) من الإنتاج المتوقع على أساس أن الباقي يمكن توجيهه للاستهلاك المحلى بالكامل .

** تشمل البلدان العربية الأخرى كل من الأردن ، عمان ، لبنان ، المغرب ، الصومال ، السودان ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا .

وهكذا بالتعرف على كل من جانبي الطلب والعرض لكل من الأعضاء في منظمة الأوبك وإجمالي الدول العربية الأخرى ، وبالأخذ بما سبق الإشارة إليه من فروض بخصوص التصدير فقد أمكن التعرف على ما يوجد في بعض الدول من ثغرات محتملة في العرض ، تستدعي اقتراح قيام مصافي جديدة أو توسعات للمصافي القائمة فيها ، وذلك خلال عقد التسعينات . ويرد ذكر هذه السعات التكريرية المقترحة في الجزء (د) من جدول رقم (٤٣ - ١)

وأخيراً يمكن ترجمة السعات التكريرية للمصافي الجديدة والتوسعات التي قيد التعاقد عليها في نهاية سنة ١٩٨٤ ، والأخرى المخططة ، وكذلك المقترحة لتغطية العجز المتوقع لتغطية الطلب المحلي بناء على موازين العرض والطلب سابقة الذكر ، علاوة على التي سوف يتم تطويرها لزيادة القدرات الخفيفة والوسطى ، ترجمة كافة هذه السعات إلى ما يقابلها من احتياجات استثمارية ، كما هي موضحة في الجدول رقم (٤٣ - ١) . وقد أخذت الاعتبارات التالية في حساب هذه الاحتياجات الاستثمارية :

— درجة تعقيد المصفاة ، وبتفاوت هذا بين ما يمكن اعتباره بالبسيطة والمتطورة نسبياً والأخرى المتطورة ، وذلك من حيث مدى التقدم في معالجة زيت الوقود وتحويل جانب منه إلى مقطرات وسطى وخفيفة

— حالة الموقع المرشح إقامة المصفاة عليه ، وما إذا كان غير مطور Grass Rout أو مطور نسبياً أو مطور بشكل جيد .

— اختلاف الوضع بين ما يتعلق باقامة مصفاة جديدة أو تنفيذ توسعة على مصفاة قائمة

— التفاوت في حجم المصفاة ، فقد تعد صغيرة بطاقة لا تتعدى ٥٠ ألف برميل / يوم ، وقد تكون متوسطة بطاقة تتراوح بين ٥٠ و ١٢٠ ألف برميل / يوم ، وقد تتعدى هذه الحدود فتعتبر كبيرة .

— يضاف إلى ما سبق بعض الاعتبارات الأخرى ، وذلك مثل التفاوت بين الدول العربية المختلفة من حيث مستوى المعيشة ومعدلات الأجور ، وقربها أو بعدها عن مصادر توريد المعدات ، والاختلاف في تكلفة مصادر التمويل .

جدول رقم (٤٣ - ١)

تقدير حجم الاستثمارات المتوقعة في صناعة تكرير النفط العربية

خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية المتوقعة مليون دولار بأسعار ١٩٨٤	سعة التكرير الإبتدائية / ألف برميل / يوم	الموقع	البلدان
(أ) السعات التكرارية التي قيد التعاقد عليها و ينتظر أن تبدأ الإنتاج في فترة أقصاها ١٩٩٠ :				
مصفاة مستعملة سابقاً سيتم تفكيكها من أوروبا ونقلها وتجميعها في عجمان .	٢٠٠	١٠٠	عجمان	الإمارات
مصفاة جديدة بسيطة ستقام على موقع غير مطور .	٢٠٠	٤٠	أسيوط	مصر
توسعة لمصفاة بنزرت القائمة تعد بمثابة مصفاة جديدة متطورة	٤٥٦ ٩٥٦	٧٦	بنزرت	تونس الإجمالي
(ب) السعات التكريرية المخطط لها (المؤكدة والمحتملة) والتي ينتظر لها أن تبدأ في الإنتاج في موعد أقصاه أوائل عقد التسعينات : المؤكدة				
توسعة لمصفاة قائمة	١٢٦	٤٢	الأسكندرية	مصر
توسعة لمصفاة قائمة	١٢٦	٤٢	العامرية	مصر
مصفاة جديدة متطورة على موقع مطور نسبياً .	٦٢٥ ٧٧٧	١٢٥	السويس	الإجمالي المحتملة
مرحلة رقم (٢) لمصفاة قائمة على موقع مطور بشكل جيد .	٩٠٠	١٨٠	الرويس	الإمارات
مصفاة جديدة متطورة على موقع غير مطور .	١٠٥٠	١٥٠	الشقيق	السعودية
مصفاة جديدة متطورة على موقع متطور نسبياً	١٢٠٠	٢٠٠	مصراتة	ليبيا
توسعة لمصفاة تحت التعاقد حالياً	٢٦٤	٦٦	أسيوط	مصر
توسعة لمصفاة قائمة على موقع مطور نسبياً .	١٢٥ ٢٠٠	٢٥ ٥٠	بورسودان طرابلس	السودان لبنان
مصفاة جديدة بسيطة كتوسعة لمصفاة قائمة على موقع مطور .	٢٧٣٩			الإجمالي

تابع .. جدول رقم (٤٣ - ١)

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية المتوقعة مليون نولار بأسعار ١٩٨٤	سعة التكرير الإبتدائية ألف برميل / يوم	الموقع	البلدان
(ج) تحديث بعض المصافي القائمة باضافة وحدة تكسير زيت الوقود (مخططة)				
يتبع مصفاة قائمة حالياً ، تحديث كامل . المرحلة الثانية لمصفاة رابع لتصدير ، تحديث كامل . يتبع مصفاة قائمة ، تحديث جزئى . المرحلة الثانية لمصفاة قائمة لكنها لم تبدأ الإنتاج بعد ، تحديث كامل يشمل إنتاج العطريات .	٧٠٠ ١٥٠٠ ١٥٠ ٨٠٠	٧٠ ١٥٠ ٣٠ ٨٠	العوالى رابع حمص رأس لانوف	البحرين السعودية سوريا ليبيا
يتبع مصفاة قائمة ، تحديث جزئى .	٢٠٠	٤٠	عدن	اليمن الديمقراطية
	٣٣٥٠			الإجمالى
(د) مصافي جديدة وتوسعات مقترحة خلال فترة التسعينات :				
مصفاة جديدة متطورة نسبياً ، الحاجة إليها ماسة على موقع غير محدد (ربما قابس) .	٤٨٠	٨٠	غير محدد	تونس
مصفاة جديدة متطورة نسبياً ، الحاجة إليها غير ماسة ، على موقع غير متطور .	٥٤٠	١٠٠	صعيدة	الجزائر
مصفاة جديدة متطورة ، الحاجة إليها ماسة ، على موقع متطور نسبياً	٦٠٠	١٢٠	باتياس أو حمص	سوريا
مصفاة جديدة متطورة ، الحاجة إليها ماسة ، على موقع غير محدد .	١٥٠٠	٢٥٠	غير محدد	العراق

تابع جدول رقم (٤٣ - ١)

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية المتوقعة مليون دولار بأسعار ١٩٨٤	سعة التكرير الإبتدائية ألف برميل / يوم	الموقع	البلدان
مصفاة جديدة متطورة ، الحاجة إليها ماسة ، على موقع غير محدد .	١٠٠٠	٢٠٠	غير محدد	مصر
مصفاة جديدة أو توسعة لمصفاة قائمة ، الحاجة إليها ماسة الموقع غير محدد	٣٠٠	٥٠	العقبة أو الزرقاء	الأردن
مصفاة جديدة متطورة نسبياً ، الحاجة إليها ماسة ، الموقع غير محدد .	٥٠٠	١٠٠	غير محدد	المغرب
مصفاة جديدة متطورة نسبياً ، الحاجة إليها ماسة ، الموقع غير محدد	٣٠٠	٥٠	غير محدد	السودان
مصفاة جديدة بسيطة ، الحاجة إليها معقولة ، الموقع غير مطور	٣٠٠	٥٠	الحديدة	اليمن الشمالي
	٥٥٢٠	١٠٠٠		الإجمالي

ويأخذ كافة هذه الاعتبارات في الحسبان نجد أن التكلفة الاستثمارية تتفاوت بين ٣٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولار للبرميل / يوم طاقة تكرير ، وتتعدى هذه الحدود إلى حوالي ١٠٠٠ دولار للبرميل / يوم طاقة في حالة تحديث مصفاة قائمة إلى درجة عالية من التطور (بحيث تنخفض نسبة الوقود إلى أقل من ٢٥ / من إجمالي منتجاتها) ويمكن تلخيص ما يوضحه الجدول رقم (٤٣ - ١) من تقديرات للاستثمار في مجال التكرير في المنطقة العربية فيما يلي ، علماً بأنه قد استبعد من هذه التقديرات أرقام الاستثمار الخاصة بالمشروعات التي بدىء في تنفيذها قبل نهاية ١٩٨٤ (١) .

(١) وهي المشروعات التي اعتبرت وقتئذ « قيد التنفيذ » .

التكلفة الاستثمارية مليون دولار بأسعار ١٩٨٤	عدد المشروعات	
٩٥٦	٣	(أ) مشروعات جارى التعاقد عليها فى نهاية ١٩٨٤ .
٣٧٣٩ + ٧٧	٩	(ب) مشروعات مخططة (مؤكدة ومحتملة)
٣٣٥٠	٤	(ج) مشروعات تطوير مصافى قائمة
٥٥٢٠	٩	(د) مشروعات إضافية مقترحة خلال التسعينات
١٤٣٤٢	٢٥	الإجمالى

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره يبقى أن نشير إلى تكلفة المصفاة البتروكيمياوية ، والتي فى مرحلة الدراسة حالياً ، بمعرفة بلدان مجلس التعاون الخليجى ، قد تصل حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار ، وقد ينجز منها كمرحلة أولى حتى سنة ٢٠٠٠ ما قد تصل تكلفته إلى ١٥٠٠ مليون دولار . هذا علاوة على ما يلزم من استثمارات فى صناعة زيوت التزيت الأساسية بالمنطقة العربية لمواجهة حاجتها المحلية حتى سنة ٢٠٠٠ . وتقدر هذه الاستثمارات بحوالى ٢٥٤٥ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ ، كما يبينها جدول رقم (٤٤ - ١) . وقد تم إعداد هذه التقديرات بناء على ما اعد من موازين للعرض والطلب لمختلف البلدان العربية ، وما تبين منها من حاجة إلى بعض الطاقات الإضافية فى هذا المجال ، كما يبدو ذلك من الجداول المرفقة أرقام (٤١ - ١) و (٤٥ - ١) و (٤٦ - ١) . هذا مع العلم بأنه قد بنيت تقديرات الاستثمار على أساس المثل من واقع التكلفة التقديرية لمشروع أبيكوب وكذلك مشروع العراق لزيوت التزيت والذي يجرى تنفيذه حالياً بجانب مصفاة بيجى

الاستثمارات فى تجميع ومعالجة ونجزة الغاز الطبيعى :

يتلخص موقف العالم العربى فيما يتعلق بمشروعات تجميع ومعالجة ونجزة الغاز الطبيعى المصاحب وغير المصاحب فى نهاية عام ١٩٨٤ على النحو التالى :

١ - تبلغ إجمالى الطاقات القائمة لمشاريع الغاز ١٦٧٢٦ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعى كمدخلات ، تنتج الغاز الجاف ، بالإضافة إلى المشتقات التالية بالطاقات المبينة قرين كل منها

جدول رقم (٤٤ - ١)
حجم الاستثمارات المتوقعة في صناعة زيوت التزيت الأساسية بالمنطقة العربية

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية المتوقعة مليون دولار بأسعار ١٩٨٤	سعة التكرير الإبتدائية ألف برميل / يوم	الموقع	البلدان
خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (مؤكدة)				
موقع مطور بشكل جيد .	٤٥٠	٢٥٠	ينبع	السعودية
موقع مطور بشكل جيد .	٣٢٥	١٨٠	الجبيل	
موقع مطور بشكل جيد	١٨٠	١٠٠	الرويس	الإمارات
	٩٥٥	٥٣٠		

خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (محتملة ومقترحة)

موقع مطور . مشروع مشترك تساهم فيه أبيكوروب .	٤٠٠	٢٠٠	رابغ	السعودية
موقع مطور نسبياً .	٢٥٠	١٢٠	الجزائر	الجزائر
موقع مطور نسبياً .	١٨٠	١٠٠	الزاوية	ليبيا
موقع مطور .	١٨٠	١٠٠	الشعبية	الكويت
موقع مطور .	١٨٠	١٠٠	حمص	سوريا
مشروع مقترح .	٤٠٠	٢٠٠	غير محدد	العراق
	١٥٩٠	٨٢٠		

جدول رقم (٤٥ - ١)

الاستهلاك العربي الحالي والمتوقع

من زيوت التزيت النهائية

(ألف طن / سنة)

١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٢	
٥٢	٤٥	٣٥	الإمارات
٢١٣	١٥٩	١٢٦	الجزائر
٤١٥	٣٤٢	٢٨٦	السعودية
٩٠	٨٠	٦٣	سوريا
٤٤٠	٢٨٠	٢٠٥	العراق
٦٣	٤٤	٣٦	الكويت
٢٢٧	٩٦	٧٣	ليبيا
٢٤٦	٢٠٢	١٧١	مصر
٨٣	٦٥	٥٥	المغرب
٢٦١	١٩٠	١٤٥	بقية البلدان العربية
٢٠٩٠	١٥٠٣	١١٩٥	الإجمالي

المصدر : تقرير الأمين العام العاشر - ١٩٨٣ - ص ١٢٧ .

جدول رقم (٤٦ - ١)

ميزان العرض والطلب على زيوت التزيت الأساسية

في المنطقة العربية في عامي ١٩٨٥ - ١٩٩٠

(ألف طن سنة)

١٩٩٠			١٩٨٥			
الفائض (العجز)	العرض	الطلب	الفائض (العجز)	العرض	الطلب	
٣٣	٨٠	٤٧	(٤٠)	—	٤٠	الإمارات
(٥٦)	١٣٦	١٩٢	(٧)	١٣٦	١٤٣	الجزائر
١٦٢	٥٣٦	٣٧٤	(١١٦)	١٩٢	٣٠٨	السعودية
(٨١)	—	٨١	(٧٢)	—	٧٢	سوريا
٢٤	٢٤٠	٣٩٦	(٣٢)	٢٢٠	٢٥٢	العراق
(٥٧)	—	٥٧	(٤٥)	—	٤٠	الكويت
(٢٠٤)	—	٢٠٤	(٨٦)	—	٨٦	ليبيا
(١٣)	٢٠٨	٢٢١	٢٦	٢٠٨	١٨٢	مصر
(٣)	٨٠	٨٣	٢١	٨٠	٥٩	المغرب
(٢٣٥)	—	٢٣٥	(١٧١)	—	١٧١	بقية البلدان العربية

ملاحظة : هذا الجدول مشتق من الجدولين السابقين (٤١ - ١) ، (٤٥ - ١) .

لتقدير الطلب على الزيوت الأساسية تم افتراض أن ٩٠٪ من الزيوت النهائية هي زيوت أساسية .

لتقدير العرض افتراض معامل تشغيل قدره ٨٠٪ .

مليون طن / سنة

٢٧.٩١٦	— الغاز الطبيعي المسال (Lng)
٣ ٩٤٦	— الايثان
١٧ ٩٩٦	— البروبان
١٣ ٦٣٥	— البيوتان
٤ ٤٢٥	— خليط (أساساً بروبان وبيوتان)
١٧ ١١٥	— المكثفات (Condensates) أو

الجازولين الطبيعي

وتأتي الجزائر في مقدمة الدول العربية في هذا المجال من حيث كل من حجم طاقتها الإنتاجية القائمة للغاز الطبيعي كمدخلات ، وطاقاتها الإنتاجية الهائلة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال . ومن بعدها تأتي السعودية في المرتبة الثانية من بين الدول العربية ، بما أنجزته من شبكة كبيرة لتجميع الغاز الطبيعي المصاحب . وما اقترن بها من معالجة وتجزئة الغاز إلى مشتقاته المختلفة ، مع عدم توجيهها نحو إنتاج الغاز الطبيعي المسال . يلي هذين القطرين الرئيسيين بقية البلدان العربية ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤٧ - ١) .

٢ - تبلغ إجمالي الطاقات التي تحت التنفيذ حالياً ما مقداره ٣٣٥٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي كمدخلات ، سوف تنتج الغاز الجاف ، بالإضافة إلى المشتقات التالية بالطاقات المبينة قرين كل منها .

مليون طن / سنة

لا يوجد	الغاز الطبيعي المسال
٠ . ٥٠	الإيثان
٠ . ٢٩	البروبان
٠ . ٢٣	البيوتان
٤ . ٠٠	خليط (أساساً بروبان وبيوتان)
٤ . ٣٨	المكثفات

جدول رقم (١-٤٧) - مركز معالجة وفصل وتسييل الغازات الطبيعية (المصاحبة وغير المصاحبة) في البلدان العربية عام ١٩٨٤
(ألف طن متري/ سنة)

البلد	الموقع	الوضع الحالي	الطاقة التصميمية (مليون قدم مكعب / يوم)	غاز طبيعي مسال (LNG)	المنتجات					مجموع الغازات المسالة المسالة	
					ايثان	بروبان	بيوتان	خليط	غازات لم تطبق مكلف		
الإمارات	جزيرة داس	قائم	٥٢٠	٧٧٠٠	-	-	-	١١٠٠	١٢٦	٢٩٢٦	
	الرويس	قائم	٨٠٠	-	٩٥٠	١٤٢٦	-	-	٢١١٠	٤٤٨٦	
	جبل علي	قائم	١٤٠	-	٢١١	٢٢٢	-	-	٣٣٤	٧٧٧	
	السمجة	قيد التنفيذ	٥٠٠	-	٢١٧	-	-	-	١٩٣٩	٢٣٥٦	
	تعامه	قائم	٤٥٠	-	-	-	١٤٥	-	٩٦٠	١١٠٥	
	مرغم	قيد التنفيذ	٢٥٠	-	-	-	-	-	٩٢٢	٩٢٢	
	الإجمالي			٢٦٧٠	٧٧٧٨	١٨٣٨	١٢٤٥	٦٣٠١	١٣٥٧٢		
	البحرين	سترا	قائم	١١٠	-	٨٠	٧٠	-	-	١٢٥	٢٨٠
		قابس	قيد التنفيذ	١٠٠	-	٧٠	٣٤	-	-	١٦	١٢٠
		قابس	قيد التخطيط	٢٠٠	-	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠

تابع جدول رقم (٤٧ - ١) - مركز معالجة وفصل وتسييل الغازات الطبيعية (المصاحبة وغير المصاحبة) في البلدان العربية عام ١٩٨٤
(الف مليون مرقى / سنة)

البلد	الموقع	الوضع الحالي	الطاقة التصميمية (مليون قدم مكعب / يوم)	النتائج						مجموع الغازات المسالمة المسالمة	
				غاز طبيعي مسال (LNG)	ايثان	بروبان	بيوتان	خيط	غازات طبيعية مكثف		
الجزائر	أرنزو (كامل)	قائم	١٤٥	١٠٦٠	-	-	٢٥	-	-	-	١٠٨٥
	أرنزو (١)	قائم	١٠١٦	٧٤٢٠	-	-	-	-	-	-	٧٤٢٠
	أرنزو (٢)	قائم	١٠١٦	٧٤٢٠	-	-	٣٢٠	-	-	٢٠٠	٨٣٢٠
	سككيد (١-٣)	قائم	٣٥٨	٢١١٠	-	-	-	-	١٩٠	١٩٠	٣٩٦٣
	سككيد (٤-٦)	قائم	٤٧٤	٣٤٦٠	١٩٣	١٢٠	١١٠	-	١١١	١١١	٣٩٩٤
	أرنزو	قائم	٧٢٥	-	-	-	-	-	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠
	بطنية (١)	قائم	٨٠٤	-	-	٣٢٠٠	١٨٠٠	-	-	-	٤٠٠٠
	بطنية (٢)	قيد التخطيط	٨٠٤	-	-	٣٢٠٠	١٨٠٠	-	-	-	٤٠٠٠
	الإجمالي			٥٣٤٢	٢١٩٧٠	٣٦٥	٤٩٠٠	٤٠٥٥	١٣٠١	٣٢٠٠	٣٥٧٨٣
	السعودية	التجزئة الأولى	قائم	٨٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	-	-
أبقوق، أبو علي		قائم	٤٠٠	-	-	-	-	٧٠	-	-	١٧٠
بري رأس تنورة		قائم	١٥٠٠	-	-	-	-	٣١١	-	-	٣١١
بشمم		قائم	١٥٠٠	-	-	-	-	٣٢٠	-	-	٣٢٠
العثمانية سقاتية** الإجمالي		قيد التنفيذ	١٠٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	-	-	٢٠٠
			٢٥٠٠	-	-	-	-	١١٠١	-	-	١١٠١

جدول رقم (٤٧ - ١) مركز معالجة وفصل وتسييل الغازات الطبيعية (المصاحبة وغير المصاحبة) في البلدان العربية عام ١٩٨٤
(الف طن متري / سنة)

البلد	الموقع	الوضع الحالي	الطاقة التصميمية (مليون قدم مكعب / يوم)	المنتجات						
				غاز طبيعي مسال (LNG)	إيثان	بروبان	بيوتان	جليب	غازولين طبيعي (مكعب)	مجموع الغازات المسالحة المسالحة
	التجربة الثانية رأس تنورة الجمعية	قائم	*** ٣١٠	-	-	٢٥٠٠	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	٩٥٠٠
	بنبع	قائم	*** ٣١٧	-	١٤٢٠	٣٢٠٠	٢٣٧٠	-	٢١٤٠	٩١٣٠
	الإجمالي العام	قائم	*** ٩٩٧	-	٢١٨٠	٩٢٦٠	٦٦٧٠	-	٦٢٤٠	٢٤٩٥٠
سوريا	الحسكة	قائم	٧٨	-	-	-	-	٤٣	٢٥	٧٨
العراق	التاجي	قائم	٨٠	-	-	-	-	٢٥٠	-	٢٥٠
	الزبير	قائم	٧٠	-	-	-	-	٢٠٠	-	٢٠٠
	كركوك	قائم	٥٤٠	-	-	-	-	١٢٠٠	-	١٢٠٠
	مشروع الجنوب	قيد التنفيذ	١٥٠٠	-	٥٠٠	-	-	٤٠٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠
	الإجمالي		٢١٩٠	-	٥٠٠	-	-	٥٧٥٠	١٥٠٠	٧٧٥٠

تابع جدول رقم (٤٧) - مركز معالجة وفصل وتسييل الغازات الطبيعية (المصاحبة وغير المصاحبة) في البلدان البرية عام ١٩٨٤
(الفطن متري/ سنة)

المنتجات										
البلد	الموقع	الوضع الحالي	الطاقة التصميمية (مليون قدم مكعب / يوم)	غاز طبيعي سائل (LNG)	إيثان	بروبان	بيوتان	خليط	غازولين مطبق (مكعب)	مجموع الغازات السائلة المسالة
قطر	١- أم سعيدي ٢- أم سعيدي محل الشمال المرحلة الأولى محل الشمال المرحلة الثانية الإجمالي	قائم قائم قيد التخطيط قيد التخطيط	٢١٠ ٢٤٠ ٨٠٠ ١٢٠٠ ٢٧٠٠	- - - ٦٠٠٠ ٦٠٠٠	٤٩٢ ٤١٨ -	٢٩٤ ٤٧١ -	٢٢٩ ٢١٠ -	- - ٤٠.٨ ٦١٠ -	٢٢٩ ٢١٢ ٩٢٦ ١٤٠٠ ٢٨٧٧	١٥٤٤ ١٤١١ ١٢٤٤ ٨٠١٠ ١٢٣٠٩ ١٦٠٠ ٦١١٠ ٨٢١٠ ٤٨١ ٢٧٦٥ ٢٢٤٦ ٢١٢ ٩٠ ٢١٥ ٥٦٧ ١٠٦٨١٦ ٨٢٥٢١ ٩٢٩٨ ١٢٨٩٥
الكويت	ميناء الاحمدى الشمسية الإجمالي	قائم قائم	٥٥٠ ١٧٠٠ ٢٢٥٠	- -	- -	٥٦٠ ٢١٧٠ ٢٧٣٠	- -	- -	٤٨٠ ١٧٢٠ ٢٢٠٠	١٦٠٠ ٦١١٠ ٨٢١٠ ٤٨١ ٢٧٦٥ ٢٢٤٦ ٢١٢ ٩٠ ٢١٥ ٥٦٧ ١٠٦٨١٦ ٨٢٥٢١ ٩٢٩٨ ١٢٨٩٥
ليبيا	باهي ومرة مرسى البريقة الإجمالي	قائم قائم	٢١١ ١٦١٠ ١٩٢٠	٤٨١ ٢٧٦٥ ٢٢٤٦	- -	- -	- -	- -	- -	١٦٠٠ ٦١١٠ ٨٢١٠ ٤٨١ ٢٧٦٥ ٢٢٤٦ ٢١٢ ٩٠ ٢١٥ ٥٦٧ ١٠٦٨١٦ ٨٢٥٢١ ٩٢٩٨ ١٢٨٩٥
مصر	المراديق أبو عاصم خليج السويس الإجمالي	قائم قائم قائم	١٠٩ ٩٠ ٨٠ ٢٧٩	- -	- -	- -	- -	- -	١٨٩ ٩٠ ٩٦ ٢٧٥	١٦٠٠ ٦١١٠ ٨٢١٠ ٤٨١ ٢٧٦٥ ٢٢٤٦ ٢١٢ ٩٠ ٢١٥ ٥٦٧ ١٠٦٨١٦ ٨٢٥٢١ ٩٢٩٨ ١٢٨٩٥
الإجمالي البلدان العربية			٢٢٨٨٠	٢٣٩١٦	٤٤٤٦	٢٠٤٨٣	٧٣	١١٩	٢٣٨١٩	١٠٦٨١٦
الإجمالي المناطق التابعة			١٦٧٢٦	٢٨٩١٦	٣٩٤٦	١٧٩٩٦	١٣٢٣٥	٤٤٤٥	١٧١١٥	٨٢٥٢١
الإجمالي قيد التنفيذ			٢٣٥٠	٢٣٥٠	٥٠٠	٢٨٧	٢٢٤	٤٠٠٠	٤٣٧٧	٩٢٩٨
الإجمالي قيد التخطيط			٢١٠٤	٢١٠٤	-	٢٢٠٠	١٨٠٠	١١١٨	٢٨٧٧	١٢٨٩٥

* تقديري
** يشمل أيضاً حقول المنطقة الشمالية الشرقية (البرية والمغمورة) والرقم الخامسة بها تقديرية.
*** خليط سواحل الغاز الطبيعي (LGL)
المصدر : الأزيك والعديد من المصادر الورقية لدى الأزيك

وتتمثل هذه الطاقات في بعض المشروعات الجارية تنفيذها لاستكمال شبكة الغاز في السعودية والعراق والإمارات ، علاوة على مشروع الغازات المصاحبة بتونس . ويتوقع أن تكون هذه المشروعات معدة لتشغيل خلال فترة أقصاها سنة ١٩٨٧ .

٣ - بالإضافة إلى الطاقات القائمة والتي تحت التنفيذ حالياً يوجد كذلك مشروعات في مرحلة التخطيط في كل من قطر والجزائر وتونس . بالنسبة للمشروع القطري يهدف إلى الإستفادة من الغاز غير المصاحب المكتشف في سنة ١٩٧٧ في حقل الشمال البحري بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي كمرحلة أولى ، تليها طاقة إنتاجية لاستغلال ١٢٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي كمرحلة ثانية . وتهدف المرحلة الأولى من المشروع القطري إلى توفير نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الجاف لتغطية احتياجات السوق المحلية والأسواق المجاورة ، مع تصدير الغازات السائلة N G L . وتوقع أن يتم انجاز هذه المرحلة خلال نهاية عقد الثمانينات . أما المرحلة الثانية فسوف تسعى أساساً للتصدير وذلك باسالة نحو ١٠٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي (ما يعادل ٦ مليون طن / سنة من الغاز المسال) علاوة على تصدير المكونات الأخرى ، ويتوقع أن تنجز هذه المرحلة خلال منتصف عقد التسعينات . أما بخصوص الجزائر . فهي تخطط لمشروع معالجة ٨٠٤ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي ، وإنتاج الغازات السائلة (بروبان وبيوتان) L P G بطاقة ٤ مليون طن / سنة ، بهدف التصدير ويتعلق مشروع تونس باستغلال ٣٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي في إنتاج حوالي ١٠٠ ألف من خليط سوائل الغاز الطبيعي وحوالي ٢٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الجاف .

بعد العرض السابق السريع لكل مما هو قائم وتحت التنفيذ ومخطط حالياً من مشروعات لتجميع ومعالجة وتجزئة الغاز الطبيعي في الوطن العربي ، ننتقل إلى محاولة تقدير ما سوف يتم من استثمارات في هذا المجال في البلدان العربية من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ٢٠٠٠ . ونبتدىء في هذا الشأن بمشروعات الغاز المصاحب ونحاول التعرف علي ما يمكن أن يقام خلال الفترة ٨٥ - ٢٠٠٠ من مشروعات في هذا الشأن من واقع مقارنة الطاقة الإنتاجية القائمة والتي تحت التنفيذ لمشروعات تجميع واستغلال الغاز غير المصاحب في مختلف البلدان العربية ، بما سوف يلزم إضافته من طاقات إنتاجية للقيام بهذه العمليات . نتيجة لما يتوقع من تغير في حجم إنتاج النفط الخام (وأماكن تواجده) من مختلف هذه البلدان العربية خلال الفترة المعينة حتى سنة ٢٠٠٠ .

ويمكن في هذا الخصوص أن نبين التالي (١) .

(١) عند إجراء المقارنة المذكورة أعلاه أخذ بفرض أن برميل النفط المنتج يصاحبه كميات من الغاز تصل إلى نحو ١٠٠٠ قدم لنوع الخفيف و ٥٠٠ قدم مكعب للنوع الثقيل ، و ٢٠٠ قدم مكعب للنوع الثقيل جداً ، علماً بأنه تتفاوت كميات الغاز المصاحب المنتج مع طول العمر الإنتاجي للمكمن وتغير ضغطه الطبيعي .

١ - أن ما تم إقامته وما يستكمل حالياً من مشروعات تحت التنفيذ لتجميع واستغلال الغاز المصاحب يعد كافياً في معظم البلدان العربية الرئيسية المنتجة للنفط لاستغلال ما يتوقع إنتاجه خلال الفترة ٨٥ - ٢٠٠٠ وينطبق هذا الوضع على كل من السعودية والكويت والإمارات باعتبار أن كل من هذه الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط سوف تشهد تزايداً في إنتاجها من الغاز المصاحب عن مستواه الحالي وخصوصاً السعودية^(١)

٢ - الاستثناء الوحيد هو العراق - المنتج الرئيسي للنفط - والذي يتوقع أن تتصاعد كميات إنتاجه من النفط بما يتعدى طاقته القائمة حالياً لاستغلال الغاز المصاحب ، وبالتالي ينتظر له توجيه استثمارات كبيرة في هذا المجال . فطبقاً لميزان الطاقة العالمي حتى نهاية القرن الحالي ، الذي أخذنا به ، يمكن أن نتوقع أن يرتفع - كحد أقصى - إنتاج العراق من النفط الخام إلى مستوى ٧ مليون برميل / يوم خلال عقد التسعينات . ويتفق هذا مع خطة العراق التي كان قد سبق اعلانها ، وما حققته من اكتشافات نفطية كبيرة خلال السنوات السبع الماضية ، تمثلت بإضافة نحو ٣٠ بليون برميل إلى احتياطياتها المؤكد . علاوة على ما يتوقع من حاجة العراق الكبيرة إلى تنمية مواردها المالية للإنطلاق نحو إعادة البناء والتنمية الاقتصادية ، وخصوصاً بعد توقف النزاع مع جارتها

وبما أن العراق من الدول التي تقتضى سياستها عدم حرق أى قدم مكعب من الغاز، وبالنظر لمشروعاتها في هذا الخصوص ، التي تم إنجازها في الشمال والجنوب^(٢) ، فإن طاقة العراق لتجميع ومعالجة وتجزئة الغاز تعد كافية فقط لاستغلال الغاز المصاحب لإنتاج كمية من النفط الخام تصل إلى ٤ مليون برميل / يوم . ومن ثم يصبح من اللازم عليه أن يستثمر في هذا المجال ، وذلك لمقابلة زيادة إضافية في إنتاج الغاز المصاحب بفعل الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط ، والتي قد تبلغ ٣ مليون برميل / يوم من النفط ، أما ما يلزم

(١) أى كمية يتوقع حرقها من الغاز في السعودية لن تتجاوز نسبتها ٥ / من الإجمالي ، ويكون مصدرها في الغالب ابار نائية ، وغير غنية بالغاز المصاحب ، ولا يبرر اقتصادياً جدوى تجميع الغاز فيها ويلاحظ أن عدم الحاجة إلى استثمارات سعودية إضافية لاستغلال الغاز المصاحب ، يعتمد على فرض أن إنتاج السعودية من النفط سوف يتزايد ليصل مستوى ١٠ مليون برميل / يوم عند نهاية هذا القرن ، أما إذا تعدى إنتاج السعودية هذا الحد فقد تصبح هناك ضرورة لإجراء بعض التوسعات في مجال الغاز المصاحب ،

(٢) بموجب الخطة العراقية السابقة المفروض أن يكون مشروع الجنوب لتجميع الغازات المصاحبة والاستفادة منها قد تم

لاستغلال حوالي ١٥٠٠ مليون قدم مكعب / يوم من الغاز الطبيعي ، سوف تتركز معظمها في الحقول الجديدة وسط وجنوب العراق

جدول رقم (٤٨ - ١)

الاستثمارات المتوقعة في تجميع ومعالجة وتجزئة الغازات
المصاحبة في المنطقة العربية خلال الفترة ٨٥ - ٢٠٠٠

البلد	حقول البترول	الطاقة الانتاجية الإضافية ألف برميل نفط / يوم	طاقة معالجة الغاز مليون قدم مكعب يوم	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار بأسعار ١٩٨٤
العراق	جنوب غرب بغداد وجنوب العراق	٣٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
سوريا	دير الزور	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
ليبيا	حقل البورى البحرى	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
مصر	البحر الأحمر وخليج السويس	٢٠٠	١٥٠	٢٠٠
عمان	حقول الجنوب	٢٠٠	١٥٠	٣٠٠
	المجموع		٢٢٠٠	٣١٠٠

٣ - قد تظهر الحاجة في بعض البلدان العربية الأخرى ، التي يتوقع أن يكتشف فيها كميات إضافية من النفط ، أن يستغل ما يصاحبها من غاز طبيعي ، خاصة وان السياسة المتبعة في هذه الدول تسعى إلى عدم حرق الغاز ، ويسرى هذا الوضع على ليبيا ومصر وسوريا وعمان ، التي يمكن أن تتوقع لكل منها مشروع في هذا الشأن ، كما يشير إلى ذلك جدول رقم (٤٨ - ١) .

أما بخصوص بعض البلدان العربية الأخرى مثل تونس والسودان واليمن والأردن ، فقد يصعب التنبؤ بما إذا كان سيحقق أى منها مزيداً من الاكتشافات النفطية ، والتي في حالة استغلالها يمكن أن يبرر اقتصادياً الاتجاه نحو إقامة مشروعات في هذا الشأن .

من العرض السابق وما انبثق عنه من مشروعات جديدة ، يتوقع إقامتها في مجال تجميع ومعالجة وتجزئة الغاز المصاحب في المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ ، نستطيع أن نقدر حجم الاستثمارات

جدول رقم (٤٩ - ١)
الاستثمارات المتوقعة في صناعة الغاز الطبيعي (غير المصاحب) في المنطقة العربية
خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)*

التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار بإسما ١٩٨٤	المنتجات من الغازات السائجة	طاقة المعالجة مليون قدم مكعب / يوم	الوضع الحالي	الموقع	القطر
٥٠٠	٢,٢ مليون طن بروبان ١,٨ مليون طن بيوتان حوالي ١٠٠ ألف طن من خليط سوائل الغاز الطبيعي بالإضافة إلى نحو ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الجاف .	٨٠٤	قيد التخطيط	بعبوة	الجزائر
٤٠٠	٦ مليون طن غاز طبيعي مسال LNG ١,١ مليون طن غاز يتحول مسال LNG ٢,٤ مليون طن غازين طبيعي بالإضافة إلى نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الجاف	٢٠٠	قيد التخطيط	خليج التخطيط	تونس
٦٠٠		٢٠٠	قيد التخطيط	حقل الشمال	قطر
٦٩٠٠					الإجمالي

* لا تشمل المشروعات التي تحت التنفيذ في أواخر ١٩٨٤ .

في هذا المجال وذلك بالاستعانة بما يشابهها من مشروعات انجزت حديثاً بالمنطقة العربية هذه الاستثمارات يمكن لها أن تقدر بحوالي ٣١٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٤٨ - ١)

نتنقل بعد ذلك إلى ما يلزم من استثمارات للمشروعات المنتظر إقامتها في مجال استغلال الغاز غير المصاحب في العالم العربي خلال الفترة القادمة من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ٢٠٠٠ ، وبالاستناد إلى ما سبق أن أشرنا إليه في هذا الشأن من مشروعات مخططة في كل من قطر والجزائر وتونس ، والتي يقدر أن تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي ٦٩٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ ، كما يبدو ذلك في جدول رقم (٤٩ - ١) ^(١) نجد أن إجمالي ما يلزم العالم العربي من استثمارات في مشروعات الغازات الطبيعية (المصاحبة وغير المصاحبة) ، خلال الفترة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ قد يصل إلى حدود ١٠ بليون دولار ، أي بما يساوي كمتوسط سنوي نحو ٦٢٥ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ .

الاستثمارات في الصناعات البتروكيمياوية :

تتميز الصناعات البتروكيمياوية في الوطن العربي بحداثة إقامتها ، ووفرة وإنخفاض تكلفة ما تستخدمه من خامات وطاقه ، حيث تعتمد في الأساس على استخدام الغاز المصاحب ، الذي كان يحرق معظمه في السابق . ولقد بدأت بعض المشروعات الهامة الجديدة في الانتاج ، وينتظر أن ينتقل العديد من الأخرى قريبا إلى هذه المرحلة . ويمكن تلخيص الوضع القائم بالوطن العربي للطاقت الإنتاجية للصناعات البتروكيمياوية الأساسية والوسيطة والنهائية طبقاً لما هو عليه في نهاية عام ١٩٨٤ في الجدول التالي رقم (٥٠ - ١) (٢) والذي يمكن أن نتبين منه أن مشروعات الوطن العربي تتركز في الغالب في البتروكيمياويات الأساسية ، وذلك لوفرة الغاز وإنخفاض تكلفته ، وصغر حجم الأسواق المحلية للبتروكيمياويات النهائية في معظم البلدان العربية

(١) لم يؤخذ في الحسبان ما قد يتم من استثمارات محتملة ، نتيجة لما يعكس أن يحدث من اكتشافات جديدة لاحتياجات هامة من الغاز الطبيعي غير المصاحب ، والتي قد يحتمل حدوثها في مصر أو الإمارات أو عمان .. الخ وذلك بافتراض أن مثل هذه الاستثمارات قد تتم بعد الفترة المعينة بالدراسة الحالية . (٨٥ - ٢٠٠٠) .

(٢) أنظر تفصيلات توزيع هذه المشروعات على مختلف البلدان العربية في الجداول أرقام (٥١ - ١) ، (٥٢ - ١) .

جدول رقم (٥٠ - ١)

الطاقة التصميمية للمشروعات البتروكيمياوية

في الوطن العربي - ١٩٨٤

الطاقات التصميمية (ألف طن / سنة)				
إجمالي	قيد التخطيط	قيد التعاقد	قيد التنفيذ	قائم
البتروكيمياويات الأساسية				
١ - الأوليفينات				
٣٠٢١	٥٥٠	—	٩٦٥	١٥٠٦
- أثيلين				
٣٤٠	١٠٠	—	٢٣٥	٥
- برويلين				
٢٣٢	٥٠	١٨٢	—	—
- بيوتاديين				
١٠٠	—	١٠٠	—	—
- بيوتين - ١				
٢ - العطريات				
٧٩٤	٤٠٧	—	٢٩٢	٩٥
- البنزول				
١٢	—	—	٧	٥
- التولوين				
٦٠	٦٠	—	—	—
- الارثوزايلين				
١٦٨	١٣٠	—	—	٣٨
- البارازايلين				
١٧٤٧	٥٠٠	—	١٠٠٠	٢٤٧
- خليط الزايلينات				
٣ - الكحولات				
٢٨٥٠	٥٠٠	—	٦٦٠	١٦٩٠
- الميثانول				
٢٨١	—	—	٢٨١	—
- الايثانول				
٤ - الأسمدة				
١١٣١٣	٢٣٧٦	١٨٩٥	٦٦٠	٦٣٨٢
- الأمونيا				

تابع (جدول رقم (٥٠ - ١))

الطاقات التصميمية (ألف طن / سنة)				
إجمالي	قيد التخطيط	قيد التعاقد	قيد التنفيذ	قائم
البتروكيماويات الوسيطة				
١ - مشتقات الأثيلين				
٤٥٦	—	—	٤٥٦	—
— أثيلين داى كلورايد				
٧٥٠	١٨٠	٥٠	٣٠٠	٢٢٠
— أثيلين جلايكول				
٨١٠	٥١٥	—	٢٩٥	—
— استايرين				
٦٠٦	—	—	٤٦٦	١٤٠
— مونوفينيل كلورايد				
٢ - مشتقات البروبيلين				
—	—	—	—	—
— حامض الأكرليك				
٣ - مشتقات البنزول				
—	—	—	—	—
— هكسان / كبرولاكتام				
٤ - مشتقات التولوين				
—	—	—	—	—
— تولوين داى ايزوسيانات				
٥ - مشتقات الأرتوزايلين				
٢٠	—	٢٠	—	—
— حامض القتاليك اللامانى				
٦ - مشتقات البارازايلين				
١٨٠	١٨٠	—	—	—
— حامض الترفناليك				
٦٠	٦٠	—	—	—
— داى ميثيل ترفتلات				
٧ - مشتقات الميثانول				
٨٠	٨٠	—	—	—
— حامض الخليك				
١١٢	١١٢	—	—	—
— خلاص الفينيل				
٧٨	٥٠	—	١٢	١٦
— الفورمالدهايد				

تابع (جدول رقم (٥٠ - ١))

الطاقات التصميمية (ألف طن / سنة)					
إجمالي	قيد التخطيط	قيد التعاقد	قيد التنفيذ	قائم	
					البتوكيماويات النهائية
					١ - مواد البلاستيك
١٢٢٣	٢٥٥	١٣٠	٤٥٠	٣٨٨	- بولى أثيلين منخفض الكثافة
٣٤٠	١٤٠	٨٠	٣٠	٩٠	- بولى أثيلين مرتفع الكثافة
١٣٢	—	١٣٢	—	—	- بولى برويلين
					- بولى فنيل
٤٩٥	٦٠	٢٠٠	١٤٠	٩٥	- كلورايد (P.V.C)
١٢٧	٩٥	٣٢	—	—	- بولى استايرين
٢٥	٢٥	—	—	—	- بولى بورثين
٥٠	١٥	—	٢٠	١٥	- الملامين
					٢ - الألياف الصناعية
٢٢٠	١٩٤	—	—	٢٦	- بولى استر
٢٢	١٨	—	—	٤	- بولى أميد
٤٦	٤٦	—	—	—	- بولى اكريليك
					٣ - مطاط صناعى
٤٥	—	٤٥	—	—	- استايرين بيوتادايين
٢٥	—	٢٥	—	—	- بولى بيوتادايين
					٤ - منظفات
١٣٠	—	٤٠	٩٠	—	- الكيل بنزين
					٥ - الدهانات والمواد اللاصقة
٦٠	٦٠	—	—	—	- بولى خلاط الفينيل
					٦ - إضافات لبنزين السيارات
٥٥٠	٥٠	٥٠٠	—	—	- بيوتيل اثير

المنتجة . ويقوم العديد من مشروعات البتروكيماويات الأساسية بهدف التصدير . ويلاحظ أن الجانب الأكبر من طاقات هذه المنتجات الأساسية ، إما قد ابتدأ فعلاً في الإنتاج أو يجري حالياً استكمال تشييده ، بحيث أن ينقل إلى مرحلة الإنتاج في تاريخ أقصاه نهاية ١٩٨٦ أو أوائل ١٩٨٧ . وهنا نجد أن معظم الاستثمارات في هذا المجال قد تم فعلاً انفاقها ويجري فقط استكمالها خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة . أما بالنسبة لمشروعات المنتجات البتروكيماوية الوسيطة فنجد أن معظمها - رغم قلتها النسبية - يجري تنفيذها حالياً ، وسوف تصبح منتجة خلال السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة على الأكثر ، وإن ما يقع قيد التخطيط من مشروعات البتروكيماويات الوسيطة يمثل في الغالب طاقات صغيرة لعدد محدود من المنتجات . وفيما يتعلق بمنتجات البتروكيماويات النهائية ، نلاحظ على العكس مما سبق ، أن النسبة الغالبة من مشروعاتها في الوطن العربي اما قيد التعاقد (ومن ثم يتوقع أن تدخل مرحلة الإنتاج بنهاية عقد الثمانينات) وإما قيد التخطيط وبالتالي قد تصبح منتجة خلال عقد التسعينات . وفي كلتا الحالتين لا بد من أخذ ما يقدر من تكلفة استثمارية لاقامة هذه المشروعات في الاعتبار . وذلك نجد أنه في الوقت الذي تعد فيه معظم المشروعات البتروكيماويات (الواردة حتى نهاية ١٩٨٤) الأساسية والوسيطة اما قيد التنفيذ أو قائمة بالفعل ، وبالتالي لا تدخل تكلفتها الاستثمارية ضمن تقديرات الاستثمار خلال السنوات المقبلة حتى سنة ٢٠٠٠ ، فإن التكاليف الاستثمارية لمعظم مشروعات المنتجات البتروكيماوية النهائية سوف تتم خلال الفترة المعينة ٨٥ - ٢٠٠٠ ، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار .

ويلاحظ عموماً على هيكل لصناعات البتروكيماوية العربي بمراحله الثلاث - لما هو قائم وقيد التنفيذ وقيد التعاقد وتحت التخطيط من مشروعات - أنه يشتمل على خلل واضح ممثل من ناحية في تركيز معظم الطاقات الكبيرة على عدد محدود من المنتجات الأساسية ، وبالذات الأيثلين ومشتقاته الوسيطة والنهائية والميثانول والأمونيا . ويفتقر من ناحية أخرى للمشروعات والطاقات في بعض المنتجات الأساسية الأخرى مثل البيرويلين والبيوتلين والعطريات ، وبالتالي يمتد ذلك النقص إلى مشتقاتها من المواد الوسيطة والنهائية . ويعود هذا الوضع للعديد من الاعتبارات والعوامل التي يخرج تفصيلها عن مجالنا هذا ، وإن كانت المصفاة البتروكيماوية المقترح إنشاؤها بمعرفة دول الخليج العربي ستؤدي إلى سد جانب من هذا الخلل ، بإضافة بعض المنتجات الأساسية ، ومن ثم يمكن السير في مشروعات لإنتاج مشتقاتها الوسيطة والنهائية . إلا أنه سوف يترتب في نفس الوقت على إنشاء هذه المصفاة زيادة في طاقة الإنتاج العربي من الأيثلين .

(الف هـ / سنة)

جدول رقم (٥١ - ١) الطاقة التصميمية للمشروعات البروكيماوية الأساسية في البلدان العربية عام ١٩٨٤

الاسم	الكحول		خليط	المطريات				الاربعينات				الموقع	القطر
	الايثانول	البيثانول		الاروشانيلين	النارازانيلين	التولوين	البيثول	١-بيثولين	البيوثادانيلين	بروبيلين	ايتلين		
الامونيا	٢٣٠/٣٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاريس	الإمارات
** ١٧٥	* ٥٠٠	* ٥٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السجدة	
٨٣٥	-	٥٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإجمالي	البحرين
* ٢٢٠	-	* ٢٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سترا	البحرين
*** ٢٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قابس	تونس
*** ٢٣٠	-	١١٠	-	٢٨	٥	٩٥	-	-	-	١٢٠	-	سكنديا	الجزائر
٦١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أذنة	
٢٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	هناة	
١٣٢٠	-	١١٠	٢٣٧	٢٨	٥	٩٥	-	١٢٤	-	١٢٠	-	الإجمالي	السعودية
** ٥٠٠/٦٣٠	٢٨١	١٢٥٠	* ١٠٠٠	-	-	٥١٢	** ٨٠	** ١٢٤	-	١٥٦/١٥٦	-	الجبيل	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٥٠	-	بيثع	
٢٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الدام	
١٠٢٠	٢٨١	١٢٥٠	* ١٠٠٠	-	-	٢١٥	٨٠	١٢٤	-	١٦٠٥	-	الإجمالي	سوريا
٢٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٥	-	حمص	المراق
٦٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خود الزبير	
٢٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أبو الغصين	
٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القائم	
** ٢٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بيثي	
١٣٤٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٥	-	الإجمالي	
** ٢٣٠/٥٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨٠	-	أم سعيد	قطر

(ألف طن / سنة)

تابع جدول رقم (١ - ٥١) الطاقة التصميمية للمشروعات البترولية في البلدان العربية عام ١٩٨٤

الاسم	الكحولات		المطريات							الاوليفينات				الموقع	القطر
	الايثانول	الميثانول	خليط	البيزانولين	الارثوزولين	التولولين	النزول	النزول ١-بيوتين	البيوتادين	بروبيلين	اثيلين				
الامونيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	الكويت
٢٣. / ٦١.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	ليبيا	
٦١.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٤٤٥ / ٤٤٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
١٥٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢٣.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
١٥٠ / ٥٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢٣. / ٥٧ / ٥٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
١٤٦١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٦٦ / ٦١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢٣.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢٣.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
٢٣.	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البحرين	
١١٢١٢	٢٨١	٢٨٥.	١٧٤٧	١٦٨	٦.	٨٢	٧٩٤	١٠٠	٢٢٢	٢٤٠	٢٠٢١	الإجمالي العام	—	—	
١٢٨٢	—	١٢٨٠	٢٤٧	٢٨	—	٥	٩٥	—	—	٥	١٥٠٦	القائم	—	—	
٦١.	٢٨١	٦١.	١٠٠٠	—	—	٧	٢٢٢	—	—	٢٣٥	٩٦٥	قيد التنفيذ	—	—	
١٨٨٥	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠	١٨٢	—	—	قيد التعاقد	—	—	
٢٢٢٩	—	٥٠٠	٥٠٠	١٢٠	٦.	—	٤٠٧	—	٥٠	١٠٠	٥٥٠	قيد التخطيط	—	—	

(*) قيد التنفيذ (**) قيد التعاقد (***) قيد التخطيط

المصادر : العديد من المصادر الموثقة لدى أيبكورت

(الف طن / سنة)

جدول رقم (٥٣ - ١) الطاقة التصميمية للمشروعات البترولية العاملة في البلدان العربية عام ١٩٨٤

إحصاءات لبنزين والسيارات الاصقة	المنتجات والوارد الاصقة	منتجات	مطاط صناعي		الاياف الصناعية		مواد البلاستيك										الموقع	القطر
			بولي بيوتاديين	استايرين بيوتاديين	بولي اكريليك	بولي اميد	بولي استر	البولي ايثيلين	بولي بيفين	بولي استايرين	بولي فيل كلوريد في في سي	البولي بيفين	بولي ايثيلين مرتفع الكثافة	بولي ايثيلين منخفض الكثافة				
٥٠٠	٦٠	١٢٠	٢٥	٤٥	٤٦	٢٣	٢٣	٥٠	٢٥	١٢٧	٤٩٥	١٣٣	٢٤٠	١٢٣٣	الاجمالي العام			
—	—	—	—	—	—	٤	٢٦	١٥	—	—	٩٥	—	٩٠	٣٨٨	العالم			
٥٠٠	—	٩٠	—	—	—	—	٢٠	٢٠	—	١٤٠	—	٣٠	٤٥٠	٤٥٠	قيد التنفيذ			
٥٠	٦٠	٤٠	٢٥	٤٥	٤٦	١٨	١٨٤	١٥	٢٥	٩٥	٦٠	١٢٣	١٤٠	٢٥٥	قيد التعاقد			
—	—	—	—	—	—	٤	٣١/٢٣	—	—	—	—	—	—	—	قيد التخطيط			

(* قيد التنفيذ) (** قيد التعاقد) (*** قيد التخطيط)

المصادر : العديد من المراجع الورقية لدى أنيكورت .

وعموماً نجد أن مشكلة التسويق هي المعوق الرئيسي الذي يجابه الطموحات العربية لزيادة الطاقات الإنتاجية للصناعات البتروكيمياوية العربية . فالأسواق المحلية للعديد من الدول العربية التي يمكنها التوسع في هذه الصناعات صغيرة ومحدودة . ولا تزال هناك العديد من الصعوبات أمام اعتبار الأسواق العربية المحلية سوق قومي مشترك . وليس بخلاف ما ينتظر الإنتاج العربي للعديد من المنتجات البتروكيمياوية من منافسة حادة في الأسواق الخارجية . وقد يكون هذا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بعض البلدان العربية إلى إقامة بعض مشروعات صناعاتها البتروكيمياوية بالمشاركة مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع . وقد اتجهت بعض البلدان العربية إلى الاستثمار في هذه الصناعات في الخارج ، بشراء أنصبة في رؤوس أموال بعض الشركات العاملة في هذا المجال .

وبأخذنا في الاعتبار لهذه الظروف يقتصر تقديرنا لما يتوقع استثماره في الوطن العربي في مشروعات الصناعات البتروكيمياوية (خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠) على ما سبق الإشارة إليه من مشروعات قيد التعاقد وأخرى قيد التخطيط . وذلك باعتبار أن هناك جدوى إقتصادية من إقامة المشروعات المحلية ، المخطط لها أن تقابل الطلب المحلي لهذه البلدان ومن ثم اعتبرت هذه المشروعات مخططة مؤكدة ، وذلك مثل المشروع المصري لإنتاج الأيثلين وبعض المنتجات الأساسية الأخرى . واعتبرت ذات جدوى إقتصادية كذلك المشروعات المحلية المخططة للتصدير في المجالات التي يتوقع أن يتوفر لها أسواق خارجية ، وذلك مثل مشروع الشارقة لإنتاج الميثانول ، ومشروعات إنتاج الأمونيا . وأخذ بمبدأ سد بعض الثغرات في بعض المجالات البتروكيمياوية بالتزاوج بين بعض المشروعات المخططة المحلية والمشروعات المقترحة لكي تكون عربية مشتركة ، وينطبق هذا على مشروعات الكويت التي يفترض استبعادها في حالة إقامة مصفاة بتروكيمياوية خليجية ، ومشروعات المطاط الصناعي والألياف الصناعية في ليبيا . ومنعا للازدواج في تقدير مبالغ الاستثمار بين الأنشطة النفطية المختلفة ، قد استبعد من تقديرات الاستثمار ما سبق وأن أدرج ضمن استثمارات المصافي ، وذلك مثل مشروع المصفاة البتروكيمياوية وما يقابلها من المشروعات المحلية في الكويت ، وكذلك مشروعات العطريات التي سبق إدراجها ضمن تكلفة تحديث مصفاة رأس لانوف الليبية . هذا ولم يدخل في الحسابان التكلفة الاستثمارية لكل المشروعات التي تدخل الأمونيا في صناعاتها

وبالتمسك بنفس المبدأ السابق أخذه في الاعتبار عند تقدير استثمارات الأنشطة السالفة الذكر ، وهو استبعاد استثمارات المشروعات التي بدىء في تنفيذها قبل نهاية سنة ١٩٨٤ ، وبمراعاة تكلفة الاستثمارات الحالية للمشروعات المثيلة ، نجد أن ما يلزم توجيهه نحو مشروعات الصناعات البتروكيمياوية العربية من استثمارات خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ يمكن تقديره بما يبلغ ٥٨٩٥ مليون دولار بأسعار سنة ١٩٨٤ ، أي بمتوسط قدره ٣٦٨ . ٤ مليون دولار ، موزعة على مختلف البلدان العربية

والمشروعات كما بيّن ذلك في الجداول أرقام (١ - ٥٤) و (١ - ٥٥) ، وملخصه كما يظهر في الجدول رقم (١ - ٥٦) .

الاستثمارات في نقل النفط والغاز والبتركيماويات :

لا يزال يتصف المناخ الدولي لصناعة نقل النفط بالكساد ، الذي يزداد حدة سنة بعد أخرى ، بحيث أصبح لا يتعلق فحسب بالناقلات بكافة أنواعها ، وبخاصة العملاقة منها ، إلا أنه اتسع أيضاً وشمل خطوط الأنابيب الرئيسية ، التي أصبحت لا تعمل بكامل طاقتها .

هذا الوضع ينعكس بدون شك على العالم العربي المنتج الرئيسي للنفط ، ويؤثر على المشروعات الاستثمارية التي ينتظر إقامتها في مجال النقل النفطي خلال المستقبل المنظور حتى سنة ٢٠٠٠ . فمن مظاهر هذه الظروف ، نجد أن جمهورية مصر العربية قد قررت تعليق تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسيع وتعميق قناة السويس ، وربطت إعادة النظر في هذا القرار بما سوف يستجد من ظروف علي الطلب على النفط . ومن المظاهر الواضحة أيضاً ما نجده حالياً من توقف معظم الناقلات العربية عن العمل ، باستثناء ناقلات النفط لبعض الدول مثل الكويت ودولة الإمارات وجانب من الناقلات السعودية . ويشمل التوقف معظم ناقلات « الشركة العربية البحرية لنقل البترول » ، على الرغم من قرار الالتزام بنقل جزء من الصادرات النفطية العربية على ناقلاتها .

وإن كان هذا هو الوضع فيما يتعلق بناقلات النفط الخام ، فإن الأمر قد يختلف لحد ما بخصوص الناقلات المتخصصة الصغيرة ، خاصة مع ما يجري من توسع في صناعة التكرير العربية وصناعة المنتجات البتروكيماوية الأساسية والوسيطه بهدف التصدير ، وبالفعل يجري حالياً بناء بعض الناقلات الصغيرة المتخصصة لحساب بعض الدول العربية . ويمكن أن نفترض أنه سوف يتم خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى سنة ٢٠٠٠ إضافة عدد خمسة عشر ناقلة بطاقة إجمالية ٢٠٠ ألف طن إلى الأسطول العربي ، بتكلفة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ مليون دولار للناقلة ، مما يستلزم استثمار إجمالي في هذا المجال يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤ .

جدول رقم (١٠٤ - ١) الاستثمارات المتوقعة في صناعة المواد البترولية في البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٠

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار بأسمار ١٩٨٤	الطاقة التصميمية	المنتجات	المادة الأولية	الموقع	القطر
المواد الناتجة سيتم استخدامها محلياً في صناعات لاحقة .	٤٠٠	٢٠٠	الاثليلين البوتلين	الناقصا	الاربعينات والعمريات الاسكندرية	أولاً : الاربعينات والعمريات مصر
التصدير ، على موقع غير مطرد .	٢٠٠	٤٠	البوتاديين			ثانياً : الكورليات
التصدير ، ترسيمة لمصنع قائم على موقع مطرد .	١٥٠	٣٢٠	البيثانول	الغاز الطبيعي	السجعة	الامارات
تشمل هذه التكلفة تحويل الامونيا إلى نخر ٢٨٠ ألف طن / سنة يوريا ، المصنع سيتم تفكيكه من تايران ويقاه إلى العارقة .	١٠٠	١٧٥	الامونيا	الغاز الطبيعي	الريس السجعة	ثالثاً : الاسمعة الاحازار
التصدير كمرحلة أولى ، ثم استخدامه جزئياً في صناعات لاحقة .	١٥٠	٣٢٠	الامونيا واليوريا	الغاز الطبيعي	قابس	تونس
التصدير كمرحلة أولى ، ثم استخدامه جزئياً في صناعات لاحقة .	١٥٠	٥٠٠	الامونيا	الغاز الطبيعي	الجبيل	السعودية
يشمل على تكلفة مصنع اليوريا بجاعة مضافة .	٢٠٠	٣٢٠	الامونيا	أو القبول أولك الغاز الطبيعي	بيجي أم سعيد	قطر
التصدير ، ترسيمة لمصنع قائم على موقع مطرد .	١٥٠	٣٢٠	الامونيا	الغاز الطبيعي	سرت	ليبيا
المرحلة الأولى المصنع للاسمدة ، على موقع مطرد .	٤٠٠	٤٤٥/٤٤٠	الامونيا والتترات	الغاز الطبيعي	السويس	مصر
الاستخدام في إنتاج سماد تترات الامونيوم للاستهلاك المحلي .	٢٠٠	٣٢٠	الامونيوم	الغاز الطبيعي		
الاستخدام في إنتاج ١٠٠ ألف طن يوريا ، مرحلة ثانية لمصنع قائم	١٥٠	٦٦	الامونيا	القبول أولك	الخرطوم	السودان
الاستخدام في صناعات الاسمدة المركبة القائمة حالياً في القطر .	٢٠٠	٣٢٠	الامونيا	الثانثا أو القبول أولك الغاز الطبيعي	جوف الاصفر	الغرب
الاستخدام في إنتاج ٣٢٠ ألف طن / سنة يوريا للتصدير . موقع غير مطرد .	٢٥٠	٣٢٠	واليوريا		مصحار	عمان
	٣٢٠٠				الإجمالي	

جدول رقم (٥٥ - ١) الاستثمارات المتوقعة في صناعة البتركيماويات والوسيلة والنهائية حتى عام ٢٠٠٠

القطر	الموقع	المادة الأولية	المنتجات	الطاقة التجميعية	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار بسعر ١٩٨٤	ملاحظات
تونس	تونس	إيثين جلايكول حامض الترفثاليك البيروين الكريستالين الايثين	بولي استر ألياف الكلينينز بولي إيثين عالي الكثافة	١٨ ٤٠ ٢٠	٢٥ ٧٠ ٥٠	سليم استيراد المواد الأولية من الخارج . المواد الأولية متوفرة في نفس الموقع . المادة الأولية متوفرة في نفس الموقع . سليم استيراد مادة الإيثين جلايكول .
الجزائر	سككيا	البارازايلين إيثين جلايكول البارازايلين إيثين جلايكول	بولي استر (ألياف) حامض الترفثاليك بولي اسطر بولي اسطر (بلاستيك) حامض الخليك خلات الفيل	٥٥ ٥٥ ١٢٥ ٥٠ ٨٠ ١١٢ ٦٠	١٠٠ ٥٠ ١٨٠ ٥٠ ٥٠ ١٥٠	مادة البارازايلين متوفرة في نفس الموقع . المواد الأولية متوفرة في نفس الموقع . يتمج المشروع ضمن مشاريع الجيل الثاني لسابك . مادة البارازايلين متوفرة في نفس الموقع . المواد الأولية متوفرة في نفس الموقع . الجيل الثاني لسابك .
السعودية	الجبيل	الميثانول	الفورمالدهايد	٥٠ (٥٠٠)	٣٠	المادة الأولية متوفرة في نفس الموقع، يتمج المشروع ضمن مشاريع الجيل الثاني لسابك .
	الجبيل	الميثانول البيوتان	مثل ثلاثي بيوتيل إيثر البيوتاديين بيوتين - ١ بيوتين	(١٢٤) (٨٠) ١٥	٦٠٠	المواد الأولية متوفرة في نفس الموقع، يتمج المشروع ضمن مشاريع الجيل الثاني لسابك .
المراق	مصر الزبير	النوريلين الاستايرين الارثوزايلين	بولي بروبيلين بولي استايرين حامض التفاليك اللاماني	١١٠ ٣٥ ٢٥ ٢٠	٣٥	وحدة مراقبة لمصنع بوريا قائم . البيرويلين منتج في مصافي الكويت ، مادة الاستايرين ومادة الارثوزايلين سيتم استيرادها .

جدول رقم (٥٦ - ١)

الاستثمارات المتوقعة في صناعة البتروكيماويات الأساسية والوسيطة والنهائية

في البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٠

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار - أسعار ١٩٨٤	
		أولاً: البتروكيماويات الأساسية
تكلفة مجمع بتروكيماوى قائم على تكسير التافتا لإنتاج الإيثلين والبرولين والبيوتاديين فى مصر	٤٠٠	أ - الأوليفينات
—	—	ب - العطريات *
تكلفة مشروع الميثانول بالشارقة ، الإمارات .	٢٠٠	ج - الكحولات
تكلفة إقامة ١٢ مصنعاً للأمونيا بطاقة أجمالية تصل نحو ٤ مليون طن/ سنة موزعة على ١٠ أقطار عربية ، ثلاثة منها متضمنة لليوريا والأسمدة النيتروجينية	٢٣٠٠	د - الأسمدة (الأمونيا)
		ثانياً: البتروكيماويات الوسيطة والنهائية
تكلفة إقامة مصنعين للبولى أثيلين منخفض الكثافة فى ليبيا ومصر . وثلاثة مصانع للبولى ايثلين مرتفع الكثافة فى الجزائر وليبيا ومصر . ومصنع للبولى برويلين ومصنع للاستايرين فى ليبيا . ومصنع للبولى استر فى السعودية للاستخدامات البلاستيكية . ومصنع لبولى برلين وبولى استايرين فى الكويت ومصنع للميلامين فى العراق . ومصنع للفورمالدهايد فى السعودية .	١١٣٥	أ - البلاستيك

تابع جدول رقم (٥٦ - ١)

الاستثمارات المتوقعة في صناعة البتروكيماويات الأساسية والوسيطة والنهائية

في البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٠

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار - أسعار ١٩٨٤	
تكلفة إقامة ثلاثة مصانع لآلياف البولى استر فى كل من تونس وليبيا والجزائر بالاضافة إلى آلياف البولى أميد والاكريليك فى ليبيا ومصر .	٨١٥	ب - الآلياف الصناعية
تكلفة المشروع العربى المشترك المزمع إقامته فى ليبيا . كذلك يتضمن وحدة صغيرة) MTBE)	٢٠٠	ج - المطاط الصناعى
تكلفة المصنع الجزائرى لمادة الكيل بنزين .	٧٠	د - المنظفات
مشروع حامض الفتاليك فى الكويت ومشروع سابق لمصنع حامض الخليك وبولى خلات الفنتيل المشروع السعودى المشترك لانتاج مادة مثيل الثلاثى بيوتل ايثر والبيوتادايين والبيوتين - ١	١٧٥	هـ - الدهانات
	٦٠٠	و - إضافات بنزين السيارات
	٥٨٩٥	الإجمالى

* بالنسبة للتكاليف الاستثمارية لمشروع إنتاج العطريات فى رأس لانوف
والمصفاة البتروكيماوية فقد أدرجا ضمن المصافى .

وفيما يتعلق بخطوط أنابيب نقل النفط والغاز ، نجد أن هناك العديد من المشروعات التي قيد التعاقد أو تحت التخطيط في المنطقة العربية ، والتي يتوقع إنجازها قبل سنة ٢٠٠٠ . ويرتبط تنفيذ هذه المشروعات ، باتمام ماسبق الإشارة إليه من مشروعات في الأنشطة النفطية المختلفة ، سواء كانت في مجال الاستكشاف والتطوير أو استغلال ومعالجة وتجزئة الغاز . ويرد بالجدولين التاليين أرقام (٥٦ - ١) و (٥٧ - ١) ذكر لمختلف المشروعات التي لم يبدأ في تنفيذها بعد ، ووردت في الحسيان قبل نهاية عام ١٩٨٤ ، كمشروعات قيد التعاقد أو تحت التخطيط . ويمكن تقدير ما سوف يستثمره العالم العربي في مجال أنابيب نقل النفط والغاز بحوالي ٦١١٣ و ٤٢٧٥ مليون دولار لكل من النفط والغاز على الترتيب خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ بأسعار ١٩٨٤ أي بمتوسط إجمالي سنوي يقدر بحوالي ٦٤٩ مليون دولار بأسعار ١٩٨٤

لا يفوتنا أن نذكر أنه بالإضافة إلى وسائل النقل ، تتطلب الصناعات النفطية إلى نشاط التخزين ، سواء عند مراكز التسويق أو موانئ التصدير أو المطارات أو خلافة . وقد يأتي نشاط التخزين كتابع مباشر للنشاط الأصلي الذي يخدمه ، ومن ثم تندرك تكلفته ضمن تكلفة هذا النشاط ، ومثال ذلك ساعات التخزين التي تقام عند مواقع استخراج النفط الخام أو الغاز ، وكذلك التي تقام ضمن نطاق مصافي التكرير . وقد يمثل نشاط التخزين استقلالية من حيث الأهمية ، وبالتالي يجب ذكره منفصلاً عن الأنشطة الأخرى ، ومن ثم يلزم تقدير تكلفته وفي هذا الصدد يصعب تقدير التكلفة الاستثمارية خلال الفترة المعنية بالبحث ، نظراً لندرة ما يذكر عن المنطقة العربية

كذلك تقدر إجمالي الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ بحوالي ١٢٠ بليون دولار (بأسعار ١٩٨٤) ، لتحقيق الأهداف المحددة لتنمية قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في الوطن العربي ، طبقاً للافتراضات العديدة التي أخذنا بها . وهذا يعني أنه يلزم أن يوجه إلى هذا القطاع ما يمكن أن يصل متوسطه سنوياً إلى نحو ٧ بليون دولار ، موزعاً كما يلي على الصناعات المتعددة التي يشتمل عليها القطاع النفطي :

مجال الاستثمار	متوسط الاستثمار	
	التوزيع المئوي	السني (بليون دولار)
— أنشطة استكشاف وتطوير النفط	٣٨.٧	٢٩
— تقنيات الاستخلاص المعزز	٢٤.٠	١.٨
— صناعة التكرير	١٤.٧	١.١
— تجميع ومعالجة وتجزئة الغاز الطبيعي	٨.٠	٠.٦
— الصناعات البتروكيمياوية	٥.٣	٠.٤
— صناعة النقل	٩.٣	٠.٧
—	—	—
	١٠٠.٠	٧٥

وتوضح هذه التقديرات ما يتوقع أن تمثله أنشطة الاستكشاف والاستخلاص المعزز للنفط من أهمية نسبية مرتفعة من حيث احتياجاتها الاستثمارية داخل القطاع النفطي ، بحيث قد تصل إلى حوالي ثلثي إجمالي هذه الاحتياجات . وإن كان يرجع ذلك في الأساس إلى ما أخذت به تقديرات الاستثمار من افتراضات في هذا الشأن ، تفيد بأنه قد تم (أو يجري حالياً اتمام) إنجاز الجانب الأكبر من مشروعات الغاز الطبيعي والتكرير والصناعات البتروكيمياوية في الوطن العربي . وأنه طبقاً لما يتوقع من طلب محلي وخارجي على منتجات هذه الصناعات خلال المستقبل المنظور ، لا يتوقع حدوث توسعات هامة لهدف التصدير . فمن المحتمل أن تبرز قضية التسويق ، وتحتل أولوية خاصة من بين القضايا الأخرى خلال السنوات القليلة المقبلة

وتبدو تقديرات الاستثمار المطلوبة سنوياً لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في الوطن العربي خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ منسجمة مع ما وجه إلى هذا القطاع من استثمارات خلال السنوات القليلة الماضية . كما تمثل هذه الاستثمارات السنوية نسبة حوالي ٨.٥٪ من العوائد السنوية المقدرة لتصدير النفط خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ ، وذلك بأسعار ١٩٨٤ . وتعد هذه النسبة معقولة على مستوى العالم العربي ككل ، وإن كانت تحتاج إلى شيء من التعاون العربي لتحقيق تنمية القطاع النفطي على مستوى مختلف البلدان

جدول رقم (٥٦ - ٥) مشروعات أنابيب نقل البترول الخام في البلدان العربية عام ١٩٨٤ (التي قيد التعاقد والمخططة)

القطر	حقل النفط	نقطة النهاية	طول الأنبوب وقطره	الساعة التصميمية (الف برميل/يوم)	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار بأسماع ١٩٨٤	ملاحظات
الإمارات	الحقل البرية (باب ، صعب ، ساحل)	البحيرة (خليج عمان)	٢٢٠٠ كم	٥٠٠	٢٠٠	ال مشروع قيد التخطيط . تبجل تنفيذ موقتاً .
سوريا	دير الزور	بانياس	٧٨ برميطة	٢٠٠	١٠٠	مرتبط بتطوير الاكتشاف النفطي في دير الزور .
السعودية*	حقل المنطقة الشمالية الشرقية	بيجع (البحر الأحمر)	١٦٢٠٠ كم	٥٠٠	٢٠٠	رفع طاقه خط بترولين من ١.٨ الى ٢.٢ مليون برميل / يوم .
العراق**	الرميلة	بيجع (البحر الأحمر)	٤٨ برميطة	٥٠٠	٥٦٢	تحت التعاقد حالياً ويتطر البدء بتنفيذه بنهاية هذا العام .
		بيجع (البحر الأحمر)	١١٠٠٠ كم	١٦٠٠	٨٠٠	المرحلة الثانية من خط الأنبوب العراقي .
	كركوك	بيجع (البحر الأحمر)	٤٨ برميطة	٤٠٠	٢٥٠	رفع طاقه الخط القائم حالياً من ١.١ الى ١.٥ مليون برميل يومياً
مصر	خليج السويس	اسيوط	٢٥٠ كم	١٠٠	١٥٠	التزويد مصفاة اسيوط بالنفط .
ليبيا	حقل البروي	(في الناجل)	١٦ برميطة	٢٠٠	٢٥٠	ربط الحقل المعمر بالعالمى ، الليبي .
مجانس التعاون	حقل الواحة	مرسى بنوعى	٢٤ برميطة	١٠٠	٤٠٠	لم يبدأ بتنفيذ المشروع على الرغم من توقيع العقد الخاص به .
البحرين	حقل الكويت الجنوبية والامارات	سلالة (بحر العرب)	٢٤٠٠٠ كم	٢٠٠٠	٢٠٠٠	الخط يتفق لاعتبارات استراتيجيه .
الإجمالي						
٦١١٢						

* تم اقتراض أن توسعة طاقه بترولاس هي ٢.٢ الى ٢.٦ مليون برميل يومياً
 قد لا تنفيذ نتيجة تنفيذ المشروعات الاستثمارية لجانس التعاون .
 ** تم استعمار خط أنبوب النفط العراقي من الأردن .

جول رقم (٥٧ - ١) مشروعات أنابيب نقل الغاز في البلدان العربية
عام ١٩٨٤ (التي قيد التعاقد والخططة)

ملاحظات	التكلفة الاستثمارية التقديرية مليون دولار ي.ا.س.م ١٩٨٤	المساحة التصميمية مليون قدم مكعب ي.م.ب	قوة الانبوب وقطره	تقطة نهاية الانبوب	حقل الغاز	القطر
نصيب الجانب العربي (الجزائر) والتونسي) من التكلفة . نصيب الجانب العربي (الجزائر) والمغربي) من التكلفة . لتغذية مشروع غاز البترول المسال (٢ - ٣) جيبو - الخطط حالياً . نصيب الجانب العراقي ضمن التكلفة الإجمالية . مشروع تحت التعاقد حالياً مشروع تحت الدراسة لاغراض استراتيجية .	١٠٠٠ ١٢٠٠ ٢٥٠ ٢٢٥ ١٥٠٠	١٢٠٠ ١٠٠٠ * ٤ * ٢ ١٠٠٠	٢٥٠٠ كم ٤٨ بوصة ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ ٤٨ بوصة ٥١٠ كم ٩٠٠ كم ١٦ بوصة ١٥٠٠ كم ٤٨ بوصة	إيطاليا (عبر تونس) أسبانيا وجنوب فرنسا (عبر المتوسط أو المغرب) أذربيجان بومورتوك (البحر المتوسط) من الكويت شمالاً إلى مسقط جنوباً	حاسي الرمل حاسي الرمل حاسي الرمل كركوك حقل الشمال القطري	الجزائر العراق مجلس التعاون للدول الخليج العربي
	٤٢٧٥	الإجمالي				

* مليون طن / ستة من غاز البترول المسال LPG

العربية . وهنا تبرز أهمية الأجهزة التمويلية التي تعمل في مجال الصناعات النفطية بالوطن العربي ، وما يمكن أن تساهم به من مجهود مثمر في هذا الشأن . خاصة وأن دور هذه الأجهزة لا يقتصر على تقديم التسهيلات التمويلية ، بل يمتد أيضاً ويشمل على المساهمة في تقديم المشورة الفنية والإقتصادية والمالية .